بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

المفاهيم الصرفية في معاجم التراث العربي

دراسة في المصطلح والمفهوم

The Morphological concepts in Arabic Classical Dictionaries: Term and concept Study

إعداد الطالب

شادي عبد الله عطية أبو حسين

إشراف الأستاذ الدكتور

رسلان بني ياسين

2014

المفاهيم الصرفية في معاجم التراث العربي

دراسة في المصطلح والمفهوم

إعداد

شادي عبد الله عطية أبو حسين

بكالوريوس لغة عربية وآدابها، جامعة اليرموك، 2003م

ماجستير لغة ونحو، جامعة اليرموك، 2006م

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغويات التطبيقية من جامعة اليرموك- إربد، الأردن

وافق عليها

رسلان أحمد بني ياسين.......................................مشرفًا ورئيسًا

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

سمير شريف استيتية.......................................عضوًا

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

قاسم محمد المومني.......................................عضوًا

أستاذ في الأدب والنقد، جامعة اليرموك

عبد القادر مرعي بني بكر.......................................عضوًا

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

منير تيسير شطناوي.......................................عضوًا

دكتور في اللغة والنحو، الجامعة الهاشمية

تاريخ المناقشة

27/ 4 /2014م

الإهداء

إلى من يسعد قلبي بلقياها
إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار

أمي

إلى رمز الرجولة والتضحية

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخار
أبي

إلى من هم أقرب إلّي من روحي
إلى من شاركني حضن ألام وبهم أستمد عزتي وإصراري
إخوتي

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي
تذكاراً وتقديراً

أصدقائي

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، وبُعث هاديا للأمم، وعلى آله وأصحابه، ومن اقتفى أثره، حتى يبعث الله الخلق من العدم. وبعد، فإنني أشكر الله جلّ في علاه، الذي أعانني على إنجاز هذا العمل العلميّ المتواضع، فله الشكر من قبل ومن بعد إنه نعم المولى ونعم النصير.

أتقدم بخالص الشكر، وعظيم الامتنان، إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين، الذي تكرّم بالإشراف على هذه الأطروحة، وآثرني بالكثير من وقته وجهده وعلمه، فكان لسداد رأيه، ووافر علمه، وسعة معرفته، ورحابة صدره بالغ الأثر في إغناء هذه الدراسة، وإخراجها بهذه الصورة.

وأقدم خالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور سمير شريف إستيتية، والأستاذ الدكتور قاسم محمد المومني، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر، والدكتور منير تيسير شطناوي ؛ لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الأطروحة، وما بذلوه من جهد ووقت لقراءتها، ومحاكمتها، والتعليق عليها. وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساندني، وساعدني، وأرشدني، في إعداد أطروحتي.

الباحث

فهرس المحتويات

الملخص

أبو حسين، شادي عبدالله عطية.المفاهيم الصرفية بين المصطلحات والتعريفات في معاجم التراث العربي، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في جامعة اليرموك2013م (المشرف: أ.د. رسلان بني ياسين).

هدفت الدراسة للكشف عن أبعاد المفاهيم الصرفية في بعض المعاجم الموسوعية في التراث العربي، من خلال دراسة ركنين مهمين في البناء المعجمي هما: المصطلح والمفهوم. وقد اعتمد البحث ضوابط ومعايير الدرس اللغوي القديم في الموازنة بين المعاجم من خلال التعريفات الموجودة في معاجم الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجانب النظري للموضوع، حيث درست أبعاد عنوان البحث الثلاث: المصطلح والصرف والمفهوم، حيث قامت بتوضيح المقصود بعلم المصطلح، ثم توضيح المقصود بلفظة المصطلح ولفظة الصرفّي، ثم تطرقت لمعنى المفهوم وما ارتبطت به من الجزئيات والموضوعات التي تتعلق بموضوع الدراسة.

وقامت الدراسة بتصنيف عملية تحليل المصطلحات الصرفية من خلال صور المصطلح الثلاث، مبتدئة بالمصطلح البسيط، ثم المركب(والمقصود المصطلح المصاغ من كلمتين فأكثر)، مع توضيح صور المصطلح المركب: إما بالوصف وإما بالإضافة وإما بالوصف والإضافة.

لذا، قامت الدراسة بتحليل بعرض تعريفات المعجميين الثلاث للمصطلحات الصرفية، ودراستها بعد ذكر المعنى اللغوي للمصطلحات البسيطة والمركبة والمعقدة، وتوضيح انسجام المعاني اللغوية والاصطلاحية لمفردات المصطلح المركب والمعقد مع المعنى أو المفهوم الصرفي للكلمات المجتمعة في مصطلح واحد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تعريفات المعجميين للمصطلحات الصرفية، كانت يركز الكثير منها على المعنى الاصطلاحي كما ورد عند اللغويين القدامى، مستخدمين فيها ذكر المثال لزيادة التوضيح مثل تعريف الأجوف وتعريف اسم المصدر وتعريف المهموز وتعريف الصفة المشبهة، وبعض من التعريفات كانت تركز على طريقة الصياغة وليس على المعنى الاصطلاحي مثل تعريف جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وتعريف المثنى.

كما ظهر للباحث أنّ أصحاب المعاجم يوردون تعريفات لمصطلحات مترادفة، مثل السالم والصحيح للفعل الذي خلت حروفه الأصلية من حروف العلة والتضعيف والهمزة، ومصطلحي جمع السلامة والجمع الصحيح للجمع الذي لا يتغّير بناء واحده. ومصطلحات حروف العلة واللين والمدّ قاصدين بها حروف العلة الألف والواو والياء.

المقدمة

إن خدمة اللغة العربيّة ونشرها، واجب وطنيّ وحضاريّ ودينيّ ملحّ، والحاجة إلى الدراسات التي تؤدي هذا الغرض لا تقل أهمية عن حاجتنا إلى باقي الدراسات في مختلف المجالات الأخرى.

وموروث اللغة العربية كثير، يحتاج اهتماما وعناية، يظهران ميزة هذا التراث، بما حواه من دُرَرٍ يجب أن نستخرجها من قاع البحر، فاللغة العربية بحر يحوي الكثير السمين.

تعد المعاجم على اختلاف أغراضها ومناهجها، حصيلة وثمرة تطور الدراسات العربية القديمة من العلوم المختلفة، تطور أدى إلى تفرع هذه الدراسات إلى ميادين ومجالات متعددة وفقًا للحاجات والمطالب. وهذا التفرع أدى إلى ظهور عدد كبير من المصطلحات الجديدة عبّرت عن مفاهيم جديدة، الأمر الذي جعل بعض المهتمين والعلماء يسعون إلى بناء عمل معجمي جديد المنهج، يحرص على ضمّ عدد كبير من مصطلحات العلوم المختلفة والفنون، وكان لا بُدّ لهؤلاء العلماء أن يهتموا بمصادر معاجمهم التي استقوا منها متن مادتهم المعجمية. ومن المعاجم التي اهتمت بهذا النوع من العمل: كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، وكتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون لأحمد النّكري، حيث اشتركت جميعها في أن يكون الهدف من تأليفها أن تكون مرجعًا للباحثين على اختلاف مجالاتهم وأهدافهم، في مصطلحات العلوم والفنون المختلفة.

وتحديد المصطلح وضبط تعريفاته ضرورة تفرضها الحاجة العلمية والمنهجية التربوية إلى حماية المصطلح ودلالته داخل المجال المعرفي الذي ينتمي إليه، والخلاف بين العلماء في عصرنا الحديث من أجل تحديد التعريف الدقيق للمصطلح وذكر سماته أمرٌ معروف، فنجد أن العلماء في

مجال التخصص الواحد ،في بعض المصطلحات، يختلفون في تحديد التعريف أو السمات التعريفية ، ومعلوم أنّها مفاتيح العلوم؛ لذا يتطلب الأمر تعريفها وتوضيحها وذكر حدود بارزة تميز بعضها عن الآخر، وهذا عمل يتطلب علّما يهتم بهذه الأمور، ويتطلب مصطلحيًا تتوافر فيه الخبرة في مجال عمله.

تكونت الدراسة من ثلاثة فصول يسبقها تمهيد، وجاء الحديث في التمهيد عن: مشكلة الدراسة، وأهميتها، والمناهج التي اتبعتها في الدراسة والتحليل، وأهم الدراسات السابقة في مجال دراسة المعجم ودراسة المفهوم والمصطلح.

ويمثل الفصل الأول، الإطار النظري العام المتعلق ببعض جوانب، لها صلة بموضوع الدراسة، حيث تناول الشرح والتحليل ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: وجاء فيه الحديث عن علم المصطلح والمصطلح ومفهوم كل منهما، كما وضح المقصود بكلمة الصرفي، وبين مكانة الصرف في معاجم الدراسة على الرغم من أنها معاجم موسوعية، وضم هذا الفصل أيضا الحديث عن صور المصطلح التي وردت في معجم التعريفات لعلي الجرجاني، ومعجم الكليات للكفويّ، ومعجم اصطلاحات الفنون لأحمد النكريّ، وتحدّث هذا الفصل عن أهمية المصطلحات عموما وعن أهمية المصطلح الصرفي والصرف خصوصا، كما قام بتوضيح ودراسة طريقة الاشتقاق باعتبارها الطريقة التي اعتمدها اللغويون القدامى في صياغة المصطلحات الصرفية، كما تطرق هذا الفصل لأهم الشروط التي يجب مراعاتها عند صياغة المصطلح عموما والمصطلح الصرفي خصوصا.

وأما الفصل الثاني فقد خصصته الدراسة للحديث عن المفهوم، وما يتعلق به من جزئيات وقضايا، فقام البحث بتعريف المفهوم لغة واصطلاحا، وخص المفهوم بلفظة الصرفي، ليتحدث عن أهمية المفاهيم الصرفية عند اللغويين القدامى، وجهود القدامى في توضيح المفاهيم الصرفية، والضرورة التي دعتهم لتوضيح المفاهيم الصرفية، وتحدث هذا الفصل عن دور المعجميين، كجزء

من اللغويين القدامى، بالاهتمام بالمصطلحات والمفاهيم الصرفية من خلال تعريفها وتوضيحها، وجعلها جزءا مهما في المعاجم، كما فرقت الدراسة بين المصطلح والمفهوم.

وأما الفصل الأخير، فقد تحدث عن المصطلح الصرفي والتعريف، ضمن معايير اهتمت بالموروث اللغوي في مجال الصرف، وأثره على أصحاب المعاجم: علي الجرجاني في معجم التعريفات، ومعجم الكليات لأبي البقاء الكفوي، ومعجم جامع اصطلاحات الفنون لأحمد النكري. كما قامت الدراسة بتحليل عدد معين من المصطلحات الصرفية تمثلت بالآتي:

- الفعل المعتل: المثال، الأجوف، اللفيف المقرون، اللفيف المفروق، الناقص.
- السالم والصحيح.
- الإدغام، الإبدال، الإلحاق.
- الاسم المنقوص، الاسم الممدود، الاسم المنسوب، الاسم المصغر.
- المصدر، اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم التفضيل.
- الجمع، (جمع السلامة، الجمع الصحيح، جمع المذكر السالم)، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، وجمع الكثرة، وجمع القلة.
- حروف العلة، حروف اللين، حروف المدّ.

مشكلة الدراسة

تعالج الدراسة المفاهيم الصرفية في بعض معاجم التراث العربي بين المصطلح والمفهوم تحليلا وتفسيرا، مشيرة إلى منهجية المعجميين: علي الجرجاني، وأبي البقاء الكفوي، وأحمد النكري، في توضيح المصطلحات والمفاهيم في تعريفهم لها.

هدف الدراسة

سعى اللغويون القدامى إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بعلوم اللغة العربية، من خلال بناء المصطلحات واختيار الألفاظ والعبارات المناسبة للمفاهيم، ومن خلال جهودهم الكبيرة في تحليل بنية المفاهيم والمصطلحات بذكر وتوضيح سماتها التعريفية، بأساليب تعريفية مختلفة، لذا تهدف الدراسة للكشف عن مواطن اهتمام المعجميين بتوضيح المفاهيم والمصطلحات الصرفية في معاجمهم.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال الكشف عن الوسائل التي اتبعها المعجميون في بيان أبعاد المفاهيم التي توطنت سماتها التعريفية في المصطلحات الصرفية التي ارتضاها اللغويون القدامى؛ لتكون مفاتيح لفهم علم الصرف وتعلّمه وتطبيقه في مناحي الحياة المختلفة.

وأشارت الدراسة إلى النقص في تعريف بعض المصطلحات الصرفية، التي أخذها المعجميون عن اللغويين ممن سبقوهم وعاصروهم، حيث ركز بعضها على طريقة الصياغة، وليس على المعنى الاصطلاحي للمفهوم. وأشارت إلى بعض المصطلحات المترادفة التي حملت نفس السمات التعريفية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم بتحليل المفهوم الصرفي وفق المصطلح والتعريف في المعاجم التراثية التالية:

- كتاب التعريفات لعلي الجرجاني.
- الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي.
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون لأحمد النكري.

وســتقوم الدراســة بالكــشف عــن أوجــه التبــاين، واكتــشاف مــواطن الإشــكال ومــدى اســتفادة المعجمــين مــن المــوروث النحــوي والمعرفــي فــي التــأليف المعجمــي، وقــدرة كــل معجمــي فــي فهــم واســتيعاب المــورود ليكــون أكثــر دقــة مــن غيــره، علمــا أن المــصطلح الصرفي بأنماطه المعقدة والمركبة ليس موجودا في المعاجم.

الدراسات السابقة

- المصطلح الصرفّي عند ابن المؤدب (دراسة في كتاب دقائق التصريف)، بسمة الحلالمة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، ط1، 2012.

اهتمت الدراسة بالمصطلحات الصرفية عند ابن المؤدب، من خلال الاعتماد على المعنى الاصطلاحي والمعنى المعجمي، وقارنت بينه وبين غيره من العلماء، وأشارت إلى المواضع التي تفّرد بها في مجال المصطلح الصرفي، وتكونت الدراسة من تمهيد وستة فصول، تحدثت في الفصل الأول عن المصطلحات الصرفية التي قامت عليها مسائل اللغة عند علماء اللغة عموما، وأما الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن مصطلحات الأسماء التي استخدمها ابن المؤدب مقارنة مع استعمالات غيره من العلماء، وفي الفصل الثالث تحدثت عن المصطلحات التي استخدمها للتعبير عن الجنس والبنية العددية للكلمة، وسارت على نفس المنهج في الفصول المتبقية في حديثها عن مصطلحات ابن المؤدب في الأفعال والنبر والحركات ومصطلحات ألف الاثنين وتاء التأنيث وحروف الزوائد وغيرها.

- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، خديجة الحمداني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عّمان، الأردن، ط1، 2008.

قامت الباحثة بدراسة المصادر بأنواعها وأبنيتها ودلالاتها، ثم فرقت بينها، وجعلت المادة التطبيقية للقسم النظري من معجم لسان العرب، حيث تتبعت أنواع المصادر وأبنيتها ودلالاتها فيه، ثم عرضت للمشتقات وأبنيتها الصرفية من كتب التراث اللغوي، وتتبعت مواضعها في اللسان.وخصصت مبحثًا عنونته بالدراسة الدلالية، وضحت فيه مفهوم الدلالة، وتتبعت دلالات المصادر والمشتقات في الكلام.

- المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية في البنية والمفهوم، آلاء يوسف القرقز، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

تناولت الدراسة المصطلحات الصرفية في كتاب سيبويه من خلال دراسة الأنماط المصطلحية الصرفية، وعالجت إشكاليات المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه مثل: الغموض ومشكلات التعريف وعدم اكتمال المصطلح واستقراره عند سيبويه، فدرست أنماط المصطلح الصرفي الثلاثة عند سيبويه: البسيط والمركب والمعقد، مشيرة في ذلك إلى قضايا المصطلح اللغوي.

- الزبون، نصر: المصطلح اللغوي في كتاب جامع العلوم لأحمد النكري دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2005.

اهتمت الدراسة بالمصطلحات اللغوية في مجال النحو والصرف والأصوات في معجم اصطلاحات الفنون لأحمد النكري، وقامت بالتمهيد للدراسة بالحديث عن أحمد النكري، وعن قيمة معجمه في العمل المصطلحي، ثم تعريف المصطلح في اللغة والاصطلاح، والحديث عن جهود اللغويين في الاهتمام بالمصطلح اللغوي، وكانت المصطلحات النحوية هي محور التحليل والدراسة في الفصل الأول، حيث أشار إلى مصادر أحمد النكري في تعريف المصطلح النحوي، وأما الفصل الثاني، فأفرده للحديث عن المصطلحات الصرفية عند أحمد النكري، حيث قام بتحليلها ودراستها، وجاء الفصل الثالث للحديث عن المصطلحات الصوتية في المعجم نفسه، فقام بدراستها وتحليلها ووصفها.

التعقيب على الدراسات

استفادت الدراسة من طرق تحليل ودراسة ووصف المصطلحات الصرفية في الكتب المذكورة سابقا، حيث قامت بدراسة السمات التعريفية والخصائص المفهومية والمصطلحية للمفردات الصرفية التي وردت في معاجم الدراسة، وذكرت بعض ما حصل من خلط في تعريف بعض المصطلحات الصرفية في مواد المعاجم، مبينة الفروق بين المعاجم في دقة وشمولية الخصائص التعريفية للمصطلح الصرفي، كما وضحت أثر الموسوعية في منهجية معاجم الدراسة في تكوين المصطلح الصرفي.

الفصل الأول

دراسة في المصطلح

- علم المصطلح
- المصطلح الصرفي
- المصطلح لغة واصطلاحا
- الصرف لغة واصطلاحا
- تحليل المصطلح
- أهمية المصطلح الصرفي
- مكانة الصرف والمصطلح الصرفي في معاجم الدراسة
- صور المصطلح الصرفي في معاجم الدراسة
- مواصفات المصطلح
- طرق وضع المصطلح

علم المصطلح

اهتم الدرس اللغوي قديما وحديثا بقضية المصطلح وما تفّرع عنها من جزئيات، مع الفرق بينهما في طريقة تناول القضية المصطلحية، فلم يَقُم الدرس اللغوي في تناوله للمصطلح وجزئياته على أسس واضحة؛ أي لم يكن علما قائما بذاته، بحيث يعتمد معايير وأسس في رسم صورة المصطلح وتعريفه ومُعجَمتِه، فظهرت العديد من المشكلات في المصطلح وتعريفه، فقدِّمت المصطلحات بصور شتى، فتنوعت وضوحا وغموضا ودقّة وإيجازا، الأمر الذي أدى إلى غموض المفهوم[1].

أما في ما يتعلق بهذه القضية في الدرس اللغوي الحديث، فصارت دراسة المصطلح والتقنين له، علما قائما بذاته، اشترك في تحديد معالمه التطور العلمي في مختلف المجالات، والذي خلق الحاجة إلى علم يهتم بمفردات العلوم ويصنفها، وفقا لمعايير وأسس اتفق عليها العلماء المتخصصون في هذا المجال، أضف إلى ذلك الدور الذي لعبته المؤسسات والمجامع اللغوية والندوات والمؤتمرات، التي حاولت مواكبة كل تطّور في مختلف المجالات، وسعت إلى أن تكون للغة العربية الريادة في هذا المجال.

وتحديد هوية المصطلح وضبط تعريفاته، ضرورة تفرضها الحاجة العلمية والمنهجية التربوية لحماية المصطلح ودلالته داخل المجال المعرفي الذي ينتمي إليه، وهذا ما ظهر أثره في التخصص الواحد، فنجد العلماء في التخصص الواحد يختلفون ويتباينون في استخدام المفردة كمصطلح، فيطلقون على المفهوم الواحد عدة مصطلحات، كما يختلفون في تحديد السمات التعريفية للمصطلح الواحد. فما العلم الذي يهتم بهذه القضايا؟ وما المقصود بالمصطلح؟ وما هي

---

[1] انظر: الحيادرة، مصطفى: من قضايا المصطلح اللغوي العربي(نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر)، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2003، ج1، ص39.

أهم القضايا المتعلقة بالمصطلح؟ وما المقصود بالتعريف؟ وما هي أهم القضايا المتعلقة به؟ وما المقصود بالمفهوم؟ وما هي القضايا المتعلقة به؟

إن علم المصطلح علم لغوي تطبيقي، يظهر هذا في تركيز اهتمامه على المفاهيم ثم المصطلحات، فبعد أن يحدد المفهوم بدقة بالنظر إلى بقية المفاهيم، يسعى إلى إيجاد المصطلح الدال عليه.

لذا، يمكن تعريف علم المصطلح بأنه: "علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها. وهو علم مشترك بين علوم اللغة والمنطق ومختلف التخصصات العلمية، ويعنى بمنهجيات جمع وتصنيف المصطلحات، ووضع الألفاظ الحديثة وتوليدها، ونشر المصطلحات"[1].

والملاحظ من هذا التعريف أن هذا العلم يركز على دراسة أركان المصطلح، وهي المفهوم وعلاقة ارتباط معناه العلمي بالمعنى اللغوي واللفظة. لأجل هذا اهتمت المصطلحية للوصول إلى هذين الركنين بالبحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (الجنس، النوع، الكل، الجزء)، وهي أمور تشكل أساسًا في وضع المصطلحات.

وتبحث المصطلحية أيضًا، كما يرى القاسمي، في المصطلحات اللغوية، والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وصفها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم؛ أي يبحث في المفردة وتطور دلالتها.

وتهتم المصطلحية أيضًا بالطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية، بصرف النظر عن التطبيقات العلمية في لغة طبيعية بذاتها، وعليه، فالمصطلحات:"علم

[1] انظر: القاسمي، علي: المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، بغداد، 1985، ص17- 18.

مشترك بين علم اللغة والمنطق والوجود والإعلاميات والموضوعات وعلم المعرفة والتصنيف"[1].

يتضح من الكلام السابق أن موضوع علم المصطلح يتمثل في دراسة الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، معتمدًا في ذلك على علاقات النسب مع كثير من فروع العلم والمعرفة، بليتبادل المنافع معها كلها سواءٌ أكانت علومًا إنسانية أم اجتماعية أم تكنولوجية إلى غير ذلك.

إن لكل معلومة أو معرفة إطارها الذي يدل على مفاهيمها ويرسم حدودها الفاصلة عن بقية الفروع العلمية والمعرفية الأخرى، ويوضح موضوعها ومجالاتها التطبيقية. فتكون المعرفة مفاهيم بالدرجة الأولى، ومصطلحات بالدرجة الثانية، لذا يجب أن تتقارب المفاهيم بين الشعوب بعامة، وبين أهل الاختصاص بخاصة؛ لتخرج المصطلحات بصورتها المطلوبة.

وعلم المصطلح يهتم بالبحث في المفاهيم والمصطلحات ويقّرب وجهات نظر أهل الاختصاص من جهة ونقاط التواصل بين الشعوب عامة من جهة أخرى، يقول(فوستر) في موضوع علم المصطلح: "يدرس طبيعة المفاهيم وخصائصها، وعلاقات بعضها ببعض، ونظمها ووصفها، وطبيعة المصطلحات ومكوناتها، وعلاقاتها الممكنة واختصاراتها، والعلامات والرموز الدالة عليها، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات"[2].

---

[1] انظر: القاسمي، علي: مقدمة في علم المصطلح، ص 18- 19.

[2] حجازي، محمود فهمي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1993، ص19- 20.

المصطلح الصرفّي

أولا: المصطلح

إن الحديث عن المصطلح حديث عن اللغة؛ لاشتراك علم المصطلح مع سائر العلوم في البحث عن العلاقة بين المفاهيم والألفاظ اللغوية من جهة، ورفد اللغة بمفردات جديدة من جهة أخرى.

لقد اهتم علماء اللغة ا لقدامى بالمصطلح الذي كان ُيعبُّر عنه بالحد أو التعريف، "فكثرت الكتب المتخصصة في تحديد دلالات المصطلح في مختلف العلوم بطريقة معينة أو في سياقات علمية خاصة، إلا أن هذه المدونات تتسم بالتعميم، وينقصها تحديد السياق التاريخي"[(1)]، وفي العصر الحديث صار المصطلح موضوع علم مستقل يدعى علم المصطلح، تدرس من خلاله المفاهيم والمصطلحات المستعملة في لغة الاختصاص، والمصطلحية علًما يعنى بصياغة المصطلح وتحديده أو صناعته،لأن لكل لغة مساحة للأغراض العامة وأخرى للأغراض الخاصة، ويوجد قطاع واحد من قطاعات لغة الأغراض الخاصة يتضمن مفردات خاصة ، هذا القطاع هو النطاق الرئيس للمصطلحية[(2)].

والمصطلح لغة: "لفظة مأخوذة من الجذر صلح، والصلاح ضد الفساد، فتقول صلح يصلح ويصلح صلاًحا وصلوًحا، وهو صالح وصليح، والجمع صلحاء وصلوح، وأصلح الشيء أخرجه من فساده، وأصلح الدابة أحسن إليها، والصلح: السلم وهو ضد الحرب، واصطلحوا: تصالحوا (اتفقوا)، والاتفاق يقوم على إصلاح الفساد"[(3)].

---

(1) انظر: غرم الله زياد، صالح: المصطلح الأدبي بين غناه بالمعرفة وغناه بالتاريخ، مجلة عالم الفكر، مجلد28، عدد3، 2000، ص 106- 107.

(2) الحيادرة، مصطفى: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج3، ص7.

(3) ابن منظور: لسان العرب، مادة صلح.

يلاحظ من المعاني اللغوية السابقة المأخوذة من الجدر صلح، أن الغاية من الأمر هو تحقيق الفائدة والنفع من خلال الإصلاح أو مادة صلح.

وأما بالنسبة للمصطلح اصطلاحًا، فقد تبلور عند القدماء في نظرية الاصطلاح والمواضعة التي تجلت عند الفقهاء القدماء. عرّفه علي الجرجاني بقوله: "إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر للمناسبة بينهما، والاصطلاح عنده أيضا: "اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل عنده أيضا: "هو إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى لغوي آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[1].

يظهر من خلال التعريفات السابقة أنه يجب أن يتناسب المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، ويجب أن يتم الاتفاق عليه، ثم يُحدَّد المعنى الجديد الطارئ بعد النقل ضمن إطار الجماعة. وتشير عبارة: " إلى آخر" إلى المعنى الذي تكتسبه اللفظة، أو الاستخدام الفني للمصطلح أو المفردة. وتشير عبارة " قوم معينين"إلى أهل الاختصاص أو ما يُعرف بالاستخدام الفني للمصطلح .

يكشف التعريف السابق عن المقصود بكلمة (لفظ) عند الجرجاني؛ لأن كلمة لفظ جنس يدل على المفرد أو المركب؛ أي المصطلح يأتي كلمة واحدة" ويسمى مصطلحًا مفردًا، أو أن المصطلح يتكون من كلمتين أو أكثر ويسمى مصطلحًا مركبًا، وقد أكد التعريف قضية دقة تعبير اللفظة عن المفهوم؛ وأشار أيضًا إلى طرق وضع المصطلح فمنها الموروث ومنها المقترض.

---

[1] الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات: معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي، مكتبة لبنان، لبنان، 1983، ص 28.

ويذكر محمود حجازي في كتابه عدة تعريفات لكلمة المصطلح منها: "المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة علمية أو تقنية... يوجد مقترضًا أو موروثًا ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم، وليدل على أشياء مادية محددة"[1].

ويشير حجازي أيضًا إلى تعريفات أوروبية للمصطلح، فيذكر قولهم: "كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في الكلمة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد"، وذكر أيضًا: "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقرّ معناها أو استخدامها وحُدّد بوضوح، وهو تعبير خاص وواضح إلى أقصى درجات الوضوح يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد"[2].

تركز التعريفات السابقة، التي أوردها حجازي، على مسألة تخصيص المصطلح في مجال علمي محدد، تخصيصًا يجعل السامع أو القارئ يتعرف هوية هذا المصطلح عند الاطلاع عليه، وتشير أيضا إلى اقاق المتخصصين في علم المصطلح على المفردة انطلاقًا من كونها عبارة أو كلمة اكتسبت مدلولها من ضِيقِ وجوده في التخصص، متوخين في ذلك الوضوح والدقة.

ويشبه الدكتور عبد السلام المسدي اللفظ في سياق اللغة بالمصطلح في منظومة المصطلحات في مجال معين، حيث قال: "فإذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية؛ فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأول، وهو بصور تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز إعلامي أوسع منه كمًا وأضيق دقة"[3].

---

[1] حجازي، محمود: الأسس اللغوية، ص11.

[2] السابق، ص 11.

[3] انظر: المسدي، عبد السلام: قاموس اللسانيات، الدار العربية، تونس، 1984، ص15-17.

وعليه، فإن المصطلح يرتبط بوضوحٍ بالمفهوم الذي يدل عليه، كما أن المصطلح الواحد تتعدد دلالته بين مصطلحات التخصص الدقيق نفسه، أي عن طريق مكانته وسط المصطلحات الأخرى، وينبغي أن تكون المصطلحات دالة على نحو مباشر ودقيق والمصطلح أيضا مضمون (قيمة دلالية)، وتعبير(الصيغة اللغوية الإيصالية)، أو رمز اتفاقي لتصور ما، يتألف من أصوات منطوقة، أو الشكل الذي تمثل به كتابيا (بالحروف).

ثانيا: الصرفي

ارتبطت لفظة مصطلح في الدراسة بكلمة الصرفيّ، وكلمة صرفّي اسم منسوب للصرف، وكلمة الصرف تشير إلى علم من علوم العربية وهو علم الصرف، والمصطلح في علم الصرف، كما العلوم الأخرى، كان جزءا مهما في التأسيس لهذا العلم، وتنظيم أبوابه وجزئياته، كما سهّل على المتعلم عملّية التعامل مع هذا العلم، وتوظيفه في مناحي حياته المختلفة.

يتمحور المعنى العام لكلمة الصرف في اللغة في معانٍ متعددة، هي "التبديل والتغيير"، كما في قوله تعالى: " وتصريف الرياح والسحاب المسخر"، بمعنى تبديل وتغيير مكانها من جهة إلى أخرى. [1]

وتأتي أيضا "بمعنى الانتقال، كما في: صرف الدراهم، أي نقلها من ملك شخص لآخر، وتأتي أيضا بمعنى التقلب والحيلة، ففلان يصرف ويتصّرف ويصطرف لعياله: أي يقلّب ويغّير ويبذل جهدا ليكتسب لهم"[2]. وجاءت الكلمة للمبالغة في بنية (صّرفَ) بمعنى كّرر وردّد للناس من كلّ معنى ليؤمنوا لكنهم أصّروا على الكفر، وهذا المعنى في قوله تعالى: "ولقد صّرفنا للناس في هذا القرآن من كلّ مثلٍ فأبى أكثر الناس إلا كفُورا".

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة صرف.

[2] السابق: مادة صرف.

وأما المعنى الاصطلاحي فيتلاقى مع المعاني اللغوية في تتبع ودراسة التغّيرات والتبدلات التي تجري في بنية الكلمة، وفقا لمجموعة أسس وضوابط تعلّل ما حدث فيها، فالكلمة هي مجال علم الصرف يفتت بنيتها بحثا عن قضاياها المرتبطة بحروفها وحركاتها وسكناتها.

فالصرف هو علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة ليست بإعراب"، فكلمة علم أشارت إلى معرفة تبنى أو تنطلق من مجموعة من الأسس أو الضوابط، يعتمد عليها في دراسة الكلمة، ولفظة (كلمة) دلّت على أن علم الصرف يركز على الأساس الذي تبنى منه التركيبات اللغوية المتعددة، فعلم النحو مثلا يدرس تركيب الجملة، أي وجود الكلمة في تركيب لها رتبة نحوية وترتيب معين، وأما كلمة أحوال فأشارت إلى ما يجري على الكلمة في بنيتها، حروف وحركات وسكنات، من تغييرات وتبدلات ليس لها علاقة بالناحية الإعرابية، ويقوم هذا العلم بعد الكشف عن هذه التغييرات بإعطاء التحليلات والتفسيرات لما جرى على الكلمة.[1]

والأمثلة التي تدلل على أثر تتبع وتحليل ما يجري أبنية الكلمة كثيرة، منها ما ورد في شرح الشافية على قسم حروف الكلمة وأثر ترتيبها في تغيير المعنى، حيث تشترك الكلمتان في الحروف نفسها لكن ترتيب الحروف غيّرت المعنى، حيث قال: "بحر وحرب كلّ منهما يؤدي معنى، بالرغم من اشتراكهما في الحروف"، والقسم الآخر يتمثل في أثر الحركات في تغيير المعنى بالرغم من اشتراك الكلمتين في الحروف وترتيبها كما في:عَلَم وعِلْم، فكلاهما يؤدي معنى مستقلا بتأثير الحركات، وأما القسم الثالث فيتعلق بتأثير حروف الزيادة في إعطاء معنى مستقلّ كما في: علِم ويعلم، فالحرف الزائد في الكلمة الثانية أعطى معنى المضارعة، ليكون بناء مستقلا عن علم[2].

---

[1] الإستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975، ج1، ص1. ص166.

[2] انظر: السابق، ج1، ص2.

تحليل المصطلح

لا بدّ للمصطلحي أن يقوم بعرض المصطلح وتحليله؛ أي وصفه وصفا تحليليلا تاما، حتى يضمن ضبط المصطلح ودقّته واستقراره في المنظومة المفاهيمية، وبيان صدق وحقيقة الانتماء لها، وجودة تعبيره عن الموضوع الذي صنع من أجله، لذا يجب أن يلجأ إلى مجموعة من الآليات والأسس المعيارية، التي وضعت من أجل بيان كفاءة المصطلح.

تعد عملية اهتمام المصطلحي بتعريف المصطلح أهّم ركن من أركان هذه القضية، حيث يقوم بالبحث عن المعاني أو المعنى اللغوي الذي ترتبط به الكلمة قبل أن تصبح حيّز الاصطلاح، ثم المعنى الاصطلاحي الذي ضيّق الحدود الواسعة للفظة في استعمالاتها العادية، ليجعلها ترتبط بحقل من حقول المعرفة، لذا يجب على المصطلحي أن يختار الألفاظ الدقيقة المطابقة للمصطلح، "بحيث إذا وضعت أحدهما(أي المصطلح والألفاظ التي تعبر عن المعنى الاصطلاحي) استقامت الصورة الذهنية وأدّى كل منهما المفهوم أو المعنى نفسه"[1].

وليضمن المصطلحي المطابقة بين الألفاظ والمصطلحات، يجب عليه استقراء السمات والعناصر الدلالية المكونة للمفهوم، بحيث يستطيع من خلالها استخلاص مجموعة من الصفات تعكس جوهر المصطلح، وهذه الصفات تتدرج في أهميتها من الأدنى إلى الأعلى في تعبيرها عن المصطلح، فبعض الصفات تظهر طبيعة وجوده في الجهاز المصطلحي، كالوظيفة التي يؤديها، والموقع الذي يحتله، وأخرى تؤدي إلى تحديد درجة اتساع أو ضيق محتوى المصطلح، ومدى القوة أو الضعف في اصطلاحية المصطلح، وأخرى، وهي الأكثر أهمية، تصل بالمصطلح إلى مرحلة

---

[1] الهاشمي، عبد الحفيظ: المدرسة الفاسية المعاصرة في الدراسة المصطلحية والتفسير الموضوعي للقرآن، آفاق الثقافة والتراث، المغرب، مجلد1، عدد4، 2004، ص19.

الحكم عليه، من خلال النعوت أو العيوب أو السلبيات والإيجابيات، التي إما تطرحه خارج المنظومة المفاهيمية المصطلحية أو تجعله داخلها[1].

ويجب على المصطلحي أيضا أن يهتم بصور المصطلح المتنوعة، ابتداء بالشكل البسيط وانتهاء بالمركب، ويكون تركيزه أكثر على صلاحية مفردات المصطلح المركب عن طريق الإضافة، أو الوصف وغيرها من الطرق. كما يجب أن يطلع على كل نواحي اشتقاق المصطلح وطرق صياغته والشروط الواجب توافرها فيه، وعليه أن يهتم بدراسة القضايا التي ترتبط بالمصطلح والمصطلح يعبر عنها[2].

ومن الأمثلة على ما سبق من علم الصرف مصطلح (اسم الفاعل)، حيث يقوم المصطلحي بتحديد المعنى اللغوي لكلمة (اسم)، والمعنى اللغوي لكلمة (فاعل)، ثم يبحث عن المعنى الاصطلاحي لكل منهما، والمعنى الاصطلاحي لاسم الفاعل، الذي نتج عن اجتماعهما بمركب إضافة، ثم يبحث بمفردات التعريف ومدى مطابقتها للمصطلح وغير ذلك من القضايا، وهذا الحديث يكون في بدايات تكون المصطلح في مجاله.

أهمية المصطلح الصرفي

تكمن أهمية المصطلح الصرفي في أهمية علم الصرف، فالصرف عند القدماء مهم في تقويم اللسان وخصوصا في ما يتعلق بالقرآن الكريم، أهميته أيضا إلى اهتمامه بدراسة المفردة التي تعدّ جزءا مهما من التركيب الأكبر وهو الجملة، ومعرفة الجزء تؤدي إلى فهم الكل،كما أن علم الصرف يساعد المتعلم في صوغ الأفعال والأسماء المشتقة من مصادرها، والإتيان بمصادرها على

---

[1] انظر: الهاشمي، عبد الحفيظ: المدرسة الفاسية المعاصرة في الدراسة المصطلحية والتفسير الموضوعي للقرآن، ص9.

[2] انظر: القاسمي، علي، المصطلحية(علم المصطلحات): النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، اللسان العربي، عدد18، 1980، ص10.

وفق أفعالها؛ لتكون موافقة للمعنى المراد، فمثلا "(وَجَد)، كلمة عامة، لا تتضح إلا إذا صُرِّفَت، ففي المال تقول: وُجْدا، وفي الضالة تقول: وُجدانا، وفي الحزن: وَجْدا ووجودا، وفي الغضب موجدة"[1].

وأما المصطلح الصرفي فهو كبقية المصطلحات، يدل بكثرته وتعدده على مرونة اللغة ويدل أن لها إرثًا علميًا وإنسانيًا، وهذا يساعد في ردّ ما قد تتعرض له أي لغة من هجمات بعض المغرضين، الذين يحاولون هدم بعض ملامحها، وتشويه تراثها وتاريخها وإرثها، ويقع على عاتق الباحثين في هذا المجال حملٌ ثقيل لدعم هذه الدراسات[2].

"ويسهم المصطلح الصرفي في رفد اللغة بالعديد من المصطلحات والمفردات والتراكيب المشتقة منها، الأمر الذي يؤدي إلى حفظ اللغة العربية ودوامها"[3]، فالمصطلح عموما يجعل اللغة قابلة للتطور والاتساع، وهذا يسهم في بعدها عن الاندثار والموت.

إن المصطلح الصرفي سبب في تسهيل تناول المتعلمين والدارسين لعلم الصرف، حيث ليس من السهولة تناول علم مبعثر الأبواب والجزئيات،" فالمصطلح إجمالا سبيل إلى تنظيم الجزئيات والأبواب، تنظيما يقود إلى فهم علم الصرف كجزء من العلوم المختلفة، وإلى تناول جزئياته وأبوابه، بل إنّ هذا التنظيم يوصل الباحث إلى أشياء جديدة ومسميات جديدة ومصطلحات جديدة"[4].

ويعدّ الصرف بمصطلحاته ومفرداته وجزئياته وسيلة مهمة في التعبير عن أنفسنا، من خلال استخدام هذا العلم للتعبير عن حاجاتنا، فالمصطلحات رموز دالة على مفاهيم معينة؛ لذا فهي أسماء لمسميات، أي أننا عندما نستخدمها ندل على أشياء معينة، واستخدامنا لها هو للتعبير عن

---

(1) ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص310.

(2) الغنيمان، حسان بن عبدالله، الواضح في الصرف، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 11.

(3) الخوري، شحادة: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب،ج1، ص105-106.

(4) انظر: قنيبي، حامد صادق: المعاجم والمصطلحات(مباحث في المصطلحات والمعاجم والتعريب)، الدار السعودية، السعودية، ط1، 2000، ص76.

بعض حاجاتنا، ليس عن بعضها بل عن الكثير منها، فكل ما يرتبط بنا، تقريًبا، له مصطلح متفق عليه، نخاطب به بعضنا البعض، ونعبر به عن أفكارنا وأحاديثنا، لذا يجب أن نستمر في الدراسات المصطلحية، "لأنه يطرأ في كل فترة تمر شيء جديد، ولا بد أن نضع له مصطلًحا نتفق عليه ونستخدمه في سياقات حديثنا[1].

والنشاط المصطلحي علامة أو بصمة حضارية، فإخراج المصطلحات بشكل دقيق وصحيح وإبداعي علامة تقدم وتطور حضاري، تعبر عن ثقافة وعلم وعمل، فلولا ذلك ما حصل التطور الحضاري في مختلف المجالات، والمصطلح يتصل في كل مجالات الحياة تقريًبا، فعلى الدولة الحضارية أن تدعم الدراسات المصطلحية وتكثفها حتى تخرج بصورة تظهر تفوقها على الدول الأخرى، وخير دليل على ذلك تصنيف بلدان العالم في وقتنا الراهن[2].

مكانة المصطلح الصرفي والصرف في معاجم الدراسة

لقد أثّرت منهجية معاجم الدراسة في وجود المصطلح الصرفي، إلا أنها لم تؤثر في مكانة الصرف فيها، فالموسوعية التي اقتضت جمع أكبر عدد ممكن من مصطلحات العلوم المختلفة، من علوم شرعية وعلوم اللغة العربية وعلوم الطب والفلسفة والرياضيات والفلك وغيرها، جعل المصطلح الصرفي يشكّل ما نسبته 7% من مواد المعجم.

حيث بلغ عدد المصطلحات الصرفية في كتاب التعريفات لعلي الجرجاني خمسين مصطلحا، توزعت على مواد المعجم وصفحاته، بينما كتاب الكليات للكفوي فكان عدد المصطلحات الصرفية أربعين مصطلحا. وأما معجم جامع العلوم لأحمد النكريّ، فقد بلغ عددها ثمانية وخمسين مصطلحا.

---

[1] انظر: الحيادرة، مصطفى: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج1 ، ص102–103.

[2] انظر: السابق الجزء نفسه والصفحة نفسها.

وأما ما يتعلق بمكانة الصرف في معاجم الدراسة، فقد تمثلت في طريقة الترتيب الخارجي لمواد المعجم، فعلي الجرجاني" جعل تلك المصطلحات مرتبة على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء تسهيلا لتناولها للطالبين وتيسيرا لتعاطيها للراغبين"[1]، والجرجاني عند ترتيبه للمصطلحات لم يكن يهتم بجذر الكلمة، وكان يجعل لكل حرف بابا مستقلا بذاته، بدأها بالألف ثم الباء ثم التاء ... وأنهاها بالياء.

وقد ظهرت المصطلحات بأشكالها: البسيطة، والمركبة، والمعقدة ومن البسيط: "الأجوف، والاستدارة[2]، والمركبة بأشكالها المختلفة:" الوصفي: الاستطاعة الصحيحة. "والإضافي: أسلوب الحكيم، والمعقد: التشكيك بالتقدم والتأخر "[3].

وفي الحديث عن منهج صاحب الكليات في ترتيب المداخل، وجدت الدراسة أنّ هدف الكفوي في كلياته أن يكون معجمه موسوعة صغيرة تجمع ما في مؤلفات العلماء من الفنون المختلفة من القواعد والاصطلاحات، وخاصة العلوم الإسلامية.

وقد رتب الكفوي مواد الكتاب على حروف المعجم، "وجعل كتابه فصولا على حروف الهجاء ابتداءً بالألف وانتهاء بالياء، وقسم فصل الألف فقط فصولا أخرى فرعية، بدءا من فصل الألف مع الباء وانتهاء بفصل الألف مع الياء، مراعيا أول الكلمة وثانيها، دون الرجوع إلى أصل الكلمة واشتقاقاتها: فلفظ أبلج جاء في فصل الألف والباء، ولم يأت في فصل الباء واللام إذ روعي الجذر

---

(1) الجرجاني: التعريفات، ص4.

(2) السابق، ص7.

(3) السابق، ص19.

بلج"[1]، "ولم يقسم فصول الكتاب الأخرى من الباء حتى الياء إلى فصول ثانوية، بل أورد الألفاظ كيفما اتفق، ففي فصل الباء مثلا البلوغ قبل البطالة"[2].

وكان يورد مادة المعجم أو مواد المعجم بغض النظر عن بنية الكلمة الصرفية: فعلٍ أم مصدرٍ أم اسم للفاعل أم ظرف أم لفظٍ، ممّا اصطلح عليه علماء فن بعينه مثل: "التأمل (مصدر)، استدل (فعل ماضٍ) ، التابع (اسم فاعل)"[3]، بل جعل الحروف مادة من مواد معجمه، وتحدث عنها طويلا مثل: " الألف بكسر اللام هي أول حروف المعجم وأول اسم الله تعالى ...، وجاء المصطلح بصوره المتنوعة، فوردت المصطلحات البسيطة، نحو: "الهداية، والمركبة بأنواعها: الوصفي: المصدر المتعدي، والمتعدي المطلق، والإضافي: "ظرف المكان، والمعقد: مفعول ما لم يُسّم فاعله"[4].

وقد ذكرت الدراسة سابقاً أن عدد مواد معجمه بلغ ستة آلاف مادة، وهو أكثر معاجم الدراسة موادا في المعجم؛ لأن معجمه كان يهتم بالمعنى اللغوي والعرفي والاصطلاحي والشرعي.

واحتلّ معجم جامع العلوم المرتبة الثانية من حيث عدد مواد المعجم، فقد بلغ عدد مواد المعجم ثلاثة آلاف وعشرين مادة تقريبا، جمعها من مختلف المجالات والعلوم.

واعتمد النكري في ترتيب مواده المصطلحية الحروف الهجائية، بدءا بالألف وانتهاءً بحرف الياء، بغض النظر عن مجال المصطلح، ما أدى إلى تداخل المصطلحات ببعضها نحو: "تعريف

---

[1] انظر: قاسم، رياض تركي: المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1987، ص71.

[2] السابق، ص72.

[3] الكفوي، أبو البقاء: الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ط2، 1981، ج2، ص 98.

[4] السابق، الجزء نفسه، ص287.

الابتداء، فذكر الابتداء الإضافي والابتداء بأمر، والابتداء الحقيقي، والابتداء بالساكن محال، والابتداء العرضي"[1].

فالابتداء بأمر يخصُّ العروض، والابتداء بساكن يخص النحو والصرف، والابتداء الإضافي في الشريعة والعربية، والابتداء العرفي من معنى كلمة عرف وهو ما تعارف واتفق عليه الناس مثل البسملة.

وركّز صاحب الدستور في ترتيبه الألفبائي على الكلمة الأولى في المصطلحات المركبة، وهذا ما تمّيز به في باب التصنيف، تصنيف المصطلحات ذات الباب الواحد في حقولها المتعددة، التي تتفرع عن المصطلح الرئيسي، ومثال ذلك "البدل بأنواعه المختلفة (بدل الاشتمال، وبدل البعض من كل، وبدل الغلط، وبدل الكل، ومثله أيضاً في المستثنى وأنواعه"[2]

وقد تنوعت صور المصطلحات عنده بين البسيط مثل: "المرفوع، والمركب، والمركب مثل: "المستثنى المتصل، للمصطلح المركب تركيبا وصفيا، وحرف التنفيس للمصطلح المركب تركيبا إضافيا، والمعقد مثل: الحروف المشبهة بالفعل[3].

واشتركت المعاجم، الكليات والتعريفات وجامع العلوم، في عدم ضبط النمط في المداخل الخارجية، فكانت المادة عنده مرة فعلا، ومرة مصدرا، ومرة اسم فاعل، ومرة اسم مفعول، وغيرها، ومن الأمثلة على ذلك، الاضطراب، التامُّ، العيال، المتصرِّفة.

---

[1] انظر: النكري، أحمد: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تحقيق رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان، لبنان، 1997، ص6-10.

[2] الزبون، نصر: المصطلح اللغوي في كتاب جامع العلوم لأحمد النكري دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2005، ص130.

[3] النكري: أحمد: جامع العلوم، ص827.

وتميز صاحب الدستور عن سابقيه بأن جعل اللفظ الأعجمي مادة من مواد معجمه، فذكره في عدة مواضع توزعت على صفحات المعجم، ومن أمثلتها: "نگاه داشت: بمعنى التأمل"، "وهوش دردم: بمعنى الذكاء"، " وبادداشت وباكرد: بمعنى الذكرى".

وأما بالنسبة للترتيب الداخلي في معاجم الدراسة، فقد كان ترتيبا قائما على ترتيب المشتقات تحت الجذر الواحد أو المدخل في المعاجم اللغوية، ترتيبا قائما على ترتيب المعاني والدلالات تحت المدخل الواحد في معاجم الاصطلاح.

وتقوم هذه الطريقة باعتماد المشتقات من الجذر الواحد، وطريقة عرض هذه المشتقات ابتداءً بالفعل ونوعه (ماض، أمر، مضارع)، ثم مجرد أم مزيد، ودلالات هذه الصيغ، ثم الأسماء بأنواعها وأشكالها المختلفة، وتكون بشكل منظم ومنسق، يسهل على الباحث تناول ما يريد.

وعلماء العصر الحديث والمشتغلون في صناعة المعجم، يأخذون على أصحاب المعاجم القديمة "فوضى ترتيب المشتقات في المادة الواحدة، وعدم التزامهم بترتيب محدد في عرض مفردات الأسر اللفظية في المدخل الواحد ودعوا إلى ضرورة خضوع الترتيب الداخلي تحت المدخل الواحد لنظام ثابت"[1].

صور المصطلح الصرفي في معاجم الدراسة

لقد تبلورت صور المصطلح الصرفي في معاجم الدراسة في نوعين: أولهما المصطلح البسيط[2]: وفيه يبنى المصطلح من مفردة واحدة، وهي من أكثر صور المصطلح استخداما في

---

[1] القطيطي، محمد: أسس الصياغة في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، دار جرير، عمّان، ط1، 2010، ص182.

[2] انظر: الحيادرة، مصطفى: مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب، التعريب، عدد26، 2004، ص 54-55.

مجال علم المصطلح، حيث تستخدم المفردة مصطلحا له مفهومه ودلالته في المجال الذي وضعت فيه، ومن الأمثلة على هذا النوع في معاجم الدراسة: الإبدال[1].

وثانيهما:"المصطلح المركب"[2]، حيث يبنى المصطلح باستخدام كلمتين أو أكثر باستخدام الوصف: إذ يبنى المصطلح بذكر الموصوف والصفة، ومثله في العربية: "اللفيف المقرون"[3]، "الصفة المشبهة"[4]، "الحرف الزائد"[5]. واستخدام الإضافة: وتستخدم هذه الطريقة لبناء المصطلح في اللغة العربية كثيرًا عن طريق استخدام المضاف والمضاف إليه مثل: اسم الفاعل.

ومن صور المصطلح الصرفي في المعاجم أيضا، تقييد الاسم بحرف من حروف الجر، ومثاله من معجم التعريفات: المضاعف من الثلاثي والمزيد فيه[6]. ولم يرد هذا النوع في معجمي الكليات وجامع العلوم.

ومما جاء أيضا في معاجم الدراسة من صور المصطلح، المصطلحات الصرفية التي أدخلت عليها حروف في بدايتها أو وسطها أو نهايتها، وهي ما تعرف بالسوابق والدواخل واللواحق، ومن أمثلتها في التعريفات والكليات وجامع العلوم: "الإمالة"[7]، حيث دخلت عليها الهمزة كسابقة، والألف كداخلة، والتاء المربوطة كلاحقة.

---

[1] الجرجاني، علي: التعريفات، 5. الكفوي: الكليات، ج1، ص25، النكري، أحمد: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ص11.

[2] انظر: إستيتية، سمير: اللسانيات(المجال والمنهج والوظيفة)، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، ط1، 2005، ص362– 365.

[3] الجرجاني، علي: التعريفات، ص203.

[4] الكفوي: الكليات، ج3، ص93.

[5] النكري، أحمد: جامع العلوم، ص357.

[6] الجرجاني، علي: التعريفات، ص232.

[7] السابق، ص38. الكفوي: الكليات، ج2، ص95. النكري، أحمد: جامع العلوم، ص157.

مواصفات المصطلح

يرى الباحثون في المصطلحية أن المصطلح يؤدي غرضه وفائدته إذا توفرت فيه الشروط العلميّة؛ لضمان دقته وشيوعه ووضوحه وخدمته للمجال الذي صيغ من أجله، وتتمثل الشروط الواجب توافرها في المصطلح أن يكون موضع اتفاق، حتى يستحق لفظة مصطلح، وليثق به أهل الاختصاص، والناس على اختلاف غاياتهم، مما يسهل نشره وتداوله فلا يكون موقع رفض. وأن يكون للمفهوم الواحد أو الشيء الواحد لفظة اصطلاحية واحدة، لأن انعدام هذا الشرط يؤدي إلى اضطراب في تواصل البشر وتفاهمهم، وهذا يقودنا إلى اعتماد هذا الشرط على الشرط السابق، أو أصحاب الشرط الأول. ويشترط أيضًا وجود مشابهة بين الدال والمدلول، ليسهل العلاقة بينهما وييسر التعامل مع المصطلح وقبوله[1].

ويجب الابتعاد عن تعدد المفاهيم والدلالات للمصطلح الواحد في المجال الواحد؛ لأن توحيد المفاهيم والدلالات يسهل ثبات المصطلح واستقراره وشيوعه، الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل مهمة الدارسين على اختلاف تطلعاتهم. كما يؤكد قضية الاهتمام بدقة ووضوح المصطلح، فدقة المصطلح تمنع لبس المصطلح بغيره، والوضوح يخرج من الصياغة استخدام الألفاظ الغريبة أو الصعبة في قرب مخارج أصواتها أو تباعدها؛ لأن صعوبة وغرابة اللفظة تصرف جهد الباحث إلى تتبع معنى المصطلح ودلالته ومفهومه[2].

كما أن المصطلح يجب أن يتصف بالإيجاز، ويكون ذلك بالبعد عن المصطلحات المعقدة التي تزيد عن ثلاث أو أربع كلمات؛ لأن ذلك يصعب حفظه والتعامل معه لفظا وكتابة، كما يسهم في قلة انتشاره، وهذا ينافي غاية من غايات صياغة المصطلح، كما يرى أن البعد عن العامية

---

[1] انظر: إستيتية، سمير: اللسانيات، ص 365– 376.

[2] انظر: الحمد، علي: المصطلح بين الأصالة والاقتراض(بحث في المنهج والمشكلات، ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات. علما وتطبيقا– تونس، 1986، ص17.

والابتذال والركاكة، وحرصنا أن يكون المصطلح من صلب اللغة، عامل مهم ينأى بنا عن قصور المصطلح في التعبير عن المفهوم بشكل دقيق. وينوه أيضا إلى أن يكون المصطلح قابلا للاشتقاق؛ لأن المفاهيم نامية متطورة، تقتضي إيجاد مصطلح جديد لهذا المفهوم الذي تطور في مجال من المجالات المختلفة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن عملية صوغ المصطلح تخضع لقيود صرفية تركيبية، تتمثل في البنية التي تنتج عنها بساطة المحتوى(المفهوم)، إذ يشترط في المحتوى أن يكون بسيطا من حيث تعريفه، وهذا ما يجب أن تعكسه البنية الصرفية التركيبية للمصطلح. وقيود صوتية تتمثل بسهولة المصطلح ووضوحه سمعيا، وهو ما عبر عنه علماء العربية بالفصاحة، فيجب أن لا يضم المصطلح أصواتا متنافرة أو متقاربة في المخرج[2].

يتضح مما سبق أن العمل المصطلحي يركز على أركان المصطلح الثلاثة: المفهوم باعتباره الصورة الذهنية أو العقلية للأشياء، واللفظة التي يتم اختيارها لحمل دلالة المفهوم الطارئ، والحد والتعريف باعتباره الأساس الذي يتم من خلاله تحديد السمات الجوهرية للمصطلح أو المفهوم ، ومن الأمثلة على ذلك تعريف علي الجرجاني للدائرة بقوله: "الدائرة في اصطلاح علماء الهندسة: شكل مسطح يحيط به خط واحد وفي داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها إليها متساوية، وتسمى تلك النقطة: مركز الدائرة، وذلك الخط محيطها"[3]. فالدائرة لفظة أو رمز لمفهوم سماته وخصائصه: شكل مسطح، يحيط به خط واحد في داخله نقطة...إلخ.

---

(1) انظر: الخطيب، أحمد شفيق: ملاحظات وأفكار: حول ورقة عمل ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات، اللسان العربي، عدد 24، 1985، ص119-120.

(2) انظر: القرقز، آلاء: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه: دراسة في البنية والمفهوم، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص9.

(3) الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات: معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي، مكتبة لبنان، لبنان، 1985، ص 108.

طرق وضع المصطلح

الاشتقاق

تنبه علماء العربية القدماء للاشتقاق منذ بدءوا يبحثون في اللغة وربطوا بين الألفاظ ذات الأصوات المتماثلة والمعاني المتشابهة ، واتضحت لهم ناحية الأصالة والزيادة في مادة الكلمة وتأكدت ملاحظاتهم، وظهر لهم أن ألفاظها تعتمد على جذور تعتبر الأصل في كل اشتقاق، وأن الجذر الثلاثي الأصول هو الأكثر شيوعًا مثل: (ضرب ـ فهم ـ كتب).

"وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى، أو تكوين لفظ عربي من لفظ آخر معروف على وزن من أوزان العربية، للدلالة على شيء جديد. ويعدّ الاشتقاق الوسيلة الرئيسة لوضع المصطلحات[1]".

"لا بد أن يتناسب المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى: فيقال من (أكل: آكل)، اسم فاعل، و(مأكول) اسم مفعول، و(أَكْلَة) اسم مرة... إلى غير ذلك، فإن تضمنت المشتقات الحروف الأصلية عددًا وترتيبًا، يُسمّى الاشتقاق الصغير أو العام. وإن كان بين الكلمة الأصلية والمنزوعة تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب في الحروف، نسميه الاشتقاق الكبير، ومن أمثلته: جذب وجبذ، طفا وطاف، قسو وقوس..."[2]، "وإذا أخذ لفظ من آخر وتناسبا في المعنى والمخرج دون تشابه في اللفظ أو اختلفت بعض الأحرف، سمي الاشتقاق الأكبر أو الإبدال"[3]، نحو: عنوان وعلوان، امتقع وانتقع"[4].

---

[1] انظر: الشهابي، الأمير مصطفى: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، المجمع العلمي العربي، دمشق، ط2، 1965، ص13، الحمزاوي، محمد رشاد: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ص40– 41.

[2] ابن جني، عثمان: الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص490– 491.

[3] ترزي، فؤاد حنا: الاشتقاق، دار الكتب، بيروت، 1968، ص17.

[4] ابن جني، عثمان: الخصائص، ج1، ص 490 – 491.

ويمكن القول إن اللغة العربية أم الاشتقاق، قد أفادت عبر تاريخها الطويل من هذه الظاهرة، "ففي صدر الإسلام، مثلا، ظهرت أبنية مشتقة كثيرة من أمثلتها: مخضرم من خضرم وتقال لمن أدرك الإسلام من أهل الجاهلية، والجاهلية نفسها مصطلح يدل على زمن قبل البعثة، ثم شاعت، بعد ذلك، مصطلحات كثيرة يصعب حصرها في مجالات الحياة العامة، حتى أنهم صاروا يشتقون من الدخيل، ومن أمثلته: المجانسة والتجنيس"[(1)].

ويشير حجازي أيضًا: "إلى عملية الاشتقاق كوسيلة فاعلة ومهمة، لذا اهتمت مجامع اللغة العربية بها لاستحداث أبنية ومصطلحات جديدة؛ فاهتموا بوضع قواعد وضوابط قياسية بغية تجنب الخلاف والاضطراب"[(2)].

ويعد النحت جزءا من الاشتقاق، ووسيلة مهمة من وسائله لصياغة المصطلح اللغوي، ويقصد بالنحت اصطلاحًا، فيقول ابن فارس في كتابه فقه اللغة: " العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار نحو: "رجل عبشمي"[(3)].

"ويكون النحت أيضًا من مجموعة كلمات، "أو ما يسمى النحت الفعلي"[(4)]، نحو: "النقرشة بمعنى (الحس الخفي) ومنحوتة من (نقر، وقرش، ونقش)، ومثلها المنحوتة الإسلامية عن (بسم الله الرحمن الرحيم) بعبارة (بَسْمَلَ)، و(ما شاء الله كان) بعبارة (مشكن)"[(5)].

[(1)] حجازي، محمود: الأسس اللغوية، ص 35- 36.

[(2)] انظر: السابق، ص 35- 36.

[(3)] ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة، ص209.

[(4)] ترزي، فؤاد حنا: الاشتقاق، ص358.

[(5)] انظر: الموسى، نهاد: النحت في اللغة العربية، جامعة القاهرة، دار العلوم للطباعة، الرياض، ط1، 1984، ص 66- 67.

"ومن مظاهر النحت الاختزال: وفيه معنى الاقتطاع والحذف والتركيب، وهو في العربية على أضرب: الأول: مركب جملة نحو: (تأبط شرًا)، والثاني: مزجي نحو: (بعلبك)، والثالث المضاف وهو نوعان: كنية نحو: (أبو بكر)، وغير كنية نحو: (صلاح الدين)"[1].

يلاحظ من الكلام السابق أن النحت وسيلة من وسائل التوسع اللغوي التي يستفاد منها في صياغة المصطلحات، رغم أن ضوابطه وأسسه وقواعده في القياس صعبة.

المجاز

ويقصد به: "لفظ يستعمل في غير ما وضع له مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي"[2]، ويقصدون به التحول الدلالي للكلمة من معنى إلى آخر، ويتم ذلك بنقل الدلالة الحقيقية اللغوية إلى المجازية الفنية، على أن يكون بين المدلولين، القديم والجديد، علاقة.

وقد أقّره الكثير من القدماء والمحدثين طريقة لصياغة واستحداث المصطلحات؛ لشيوعه من ناحية، "فالألفاظ المنقولة من الحقيقة إلى المجاز كثيرة مدونة في الكتب ومبثوثة بين العامة حتى قيل: "إن أكثر اللغة مجاز ومن أمثلته: الصوم، الصلاة، الزكاة، الشاحنة، الباخرة"[3]، ولسهولته من ناحية أخرى إذا قورن بالطرق الأخرى.

---

[1] انظر: السابق، ص116- 118. وانظر أيضا: حسن، محمد يوسف: في تمكين اللغة العربية من الأداء العلمي وصياغة المصطلحات الحديثة، وسبل إشاعتها، مجلة اللسان العربي، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، عدد39، 1995، ص20- 23.

[2] انظر: الشهابي، الأمير مصطفى: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 16-17.

[3] الحمد، علي: المصطلح بين الأصالة والاقتراض، ص17.

الفصل الثاني

دراسة في المفهوم

- المفهوم لغة واصطلاحا
- أهمية المفاهيم الصرفية
- جهود اللغويين القدامى في تجسيد المفاهيم الصرفية
- ضبط المفاهيم
- تحليل بنية المفاهيم
- الفرق بين المصطلح والمفهوم

إن ما يسعى علم المصطلح في أسسه النظرية والعملية، من حيث التقعيد للمصطلح وشروطه وأحكامه وسبل توحيده، ودراسته للتعريف، وأنواعه وشروطه وصفات لغته، ما هو إلا تجسيد للمفهوم المتصور في الذهن، باحثًا عن الفائدة في إيصال الدلالة والمعنى إلى المتلقي، باعتبار تجسيد المفاهيم جزءًا من اهتمام المصطلحيين، وهدفاً إلى تحقيق التواصل وتنظيم الفكر وتوحيده بين الثقافات المختلفة.

المفهوم لغة واصطلاحًا

الفهم لغة: "معرفة الشيء بالقلب، فهمه فَهْمًا، وفَهَمًا وفَهامةَ، وفهمت الشيء عرفته، وفهّمت فلانًا وأفهمته وتفهّم الكلام: فهمه شيئًا بعد شيء، ورجل فَهِم سريع الفهم وأفهمه الأمر وفهمه إياه: جعله يفهمه"[1].

يتضح من التعريف السابق أن المفهوم لغة تصور قلبي أو عقلي نحاول تجسيده من خلال وسائل مختلفة تقود إلى التواصل بين الناس.

وأما المفهوم اصطلاحًا فيقول الدكتور علي القاسمي: "هو تمثيلٌ فكري لشيء ما (محسوس أو مجرد)، أو لصنف من الأشياء لها صفات مشتركة ويعبر عنها بمصطلح أو برمز"[2].

ويُعرّف أيضًا أنه: "أي تصور ذهني عام أو مجرد لموقف أو أمر أو شيء" وهو أيضاً " مجموعة الاستدلالات الذهنية المنظمة التي يكونها المتعلم من الأشياء أو الأحداث المتوافرة في البيئة" والمفهوم أيضا: "اسم أو كلمة، إشارة أو رمز يدل على التصور أو الأشياء المحسوسة، وهو وسيلة اتصال"[3].

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة فهم.

[2] القاسمي، علي: المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح، ص213.

[3] بوجمعة، سلام: تعليم وتعلم المفاهيم مادة علوم الطبيعة والحياة نموذجًا، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، عدد8، 2012، ص60- 61.

يتضح من التعريفات السابقة أن المفهوم صورة ذهنية مجردة للأشياء، يتم التوصل إليها عن طريق الاستدلال على خصائص الشيء وسماته التعريفية بما يتوفر في المحيط أو البيئة التي يتبع إليها المفهوم.

تعتمد اصطلاحية المفاهيم، كما هو واضح من التعريفات السابقة، على الاتفاق بين أهل التخصص الواحد أو أي مجال من مجالات وحقول المعرفة، اتفاقا يوصل أصحابه إلى القناعة بما وضعوا، وإلا اخترعوا غيرها للوصول إلى الدلالة المناسبة التي لا نزاع فيها، الأمر الذي يكسب المفردة اصطلاحيتها، ويؤدي إلى استقرار دلالة المفهوم وانضباطه، فالمواضعة أساس دخول المفهوم حّيز المصطلح، ثم إحالته إلى مكان محدد في حقل من حقول المعرفة.

من هنا يكون المفهوم بيانا لفظّيا حاملا لتصّورات خاصة بمجالات معّينة، ولكن يكون دون المصطلح في مستوى استكمال شروط النضج والاتّفاق، وهذا ما جعل الاضطراب يداخل الدلالة المعّرفة به، فقد تعّددت تعريفاته وتنّوعت على نحو يمنع تحديد معناه بدقّة مقارنة بالدلالة المنضبطة للمصطلح، من ذلك أّنه يطلق على التصّور الذهني أو المعنى المجّرد، أو على مجموع الصفات والخصائص التي يتكّون منها المعنى العام، أو على بناء عقلّي لتصنيف الموضوعات الفردّية في العالم الخارجي والداخلّي، أو أّنها الدلالة العامة المتداولة والخاصة بموضوعات كلّ حقول المعرفة والنشاط الإنساني من دون استثناء أو إقصاء، ومن ثّم نتيجة لهذه الدلالة العابرة للحقول المعرفّية ، يغدو المفهوم متعّدد التوصيف والدلالة بالنظر إلى اختلاف المرجعّيات وتقديراتها والمجال المعرفّي الذي تخارجت منه الدلالة الواصفة للمفهوم، على اعتبار أّن كلّ حقل يبني التعريف الذي ينسجم مع اهتماماته، وهو ما يفضي إلى إقرار خصيصة الغموض أو الغياب في كلّ تعريف بالنظر إلى زاوية الاختصاص، بما يعني فقدان التعريف الموضوعي للمفهوم من حيث

هو لفظ له دلالته الخاصة ضمن المنظومة الدلالّية التي ينتمي إليها، أضف إلى ذلك، فإنّ التعريفات التي احتضنت المفهوم اتّسمت بكثير من التعميم، عبر سحبه على سائر المجالات والاختصاصات، ولا تفصل بين حدود صلاحّيته وحدود صلاحّية المصطلح.

أهمية المفاهيم الصرفية

إن للمفاهيم تأثيًرا واضحًا على تفكير الإنسان، الذي يؤثر بالتالي على سلوكه" فنحن نعيش في عالم من المفاهيم أكثر من كونه عالما للأشياء والأحداث، فالإنسان يعيش في عالم المفاهيم الذي بناه من خلال تفاعله غير الرسمي المنظم مع العالم من حوله. حيث تمكن المفاهيم الفرد من تبسيط وتنظيم بيئته من حوله، وتمكنه من الاتصال بصورة مناسبة مع الآخرين. لذلك تعتبر المفاهيم أداة فعالة، تلخص الخبرة العقلية الفعَّالة للفرد. وبالإضافة إلى دور المفاهيم الفعَّال في عملية الفهم، فهي عامل أساسي في تفكير الإنسان منذ طفولته المبكرة وحتى شبابه ونضجه. كما أن التفسير والحكم الصحيح إنما يتوقف بصفة أساسية على مدى دقة وصحة المفاهيم، وتلك الصور الذهنية المجردة المعبرة عن ماهية الظواهر المختلفة، "وما اختلف الناس حول حقائق الأشياء إلا لاختلاف مفاهيمهم التي اتخذوها معايير في تفسيرهم للحقائق"[1]. فكل إنسان يفسر ما يدركه على ضوء مفاهيمه ومعاييره الذهنية.

فأهمية المفاهيم تتلخص في أن "الإنسان الذي لديه مفاهيم، يعني أنه يمتلك القدرة على رؤية الأشياء المتشابهة، التي لها النوع نفسه. كما أن المفاهيم هي التي تنظم تلك السمات

[1] أبو الفضل، محمد عبدالشافي: القيادة الإدارية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص83.

والمظاهر التي تعطي لخبراتنا وحدة ونموذجًا. حيث يظهر ذلك باستخدام الكلمات المعبرة عن المفاهيم؛ لأن معظم المفاهيم يُعبَّر عنها بالكلمات مع أن الكلمات ليست بالطبع مفاهيما"[1].

إن المفاهيم التي نمتلكها لا بد أن تؤثر على نظرتنا لهذا العالم، وحقيقةً إن هذا العالم مصنوع من تلك المفاهيم، فالإنسان البدائي تختلف نظرته إلى العالم، عن إنسان مُتعلِّم ومُعلِّم في مدرسة وسط مدينة كبيرة، فهناك فروق أساسية بين عالميهما، الأمر الذي يؤثِّر في نظرتيهما؛ لأن هذه الأمور تتعلق ببنائهم المفاهيمّي القابل للتطور والتغير والتحسن، وفقًا لاحتمالات التغير في العلوم والأخلاقيات، والفنون والنظريات والممارسات التربوية. وبسبب هذا التغير والتطور في البناء المفاهيمّي استطاع الإنسان أن يتسلق من الكهف إلى سفينة الفضاء.

إنّ تأثير المفاهيم الواضح على التفكير، يقتضي بالضرورة تأثيرا على السلوك، فالمفاهيم الملتبسة أو المبهمة تؤدي إلى تفكير مبهم وخاطئ، ينتج عنه سلوك مبهم وخاطئ، والشخص الذي ليس لديه خلفية مفاهيمية مناسبة، لن تكون لديه خبرة مناسبة. فكونك تعرف أو تفهم هذا نوع من الخبرة. بالإضافة إلى أن طريقة التحليل المفاهيمّي والمقارنات، وطرح الأمثلة، نحصل منها على نتائج عميقة، كافية لمناقشات، وتصرفات دقيقة"[2]. فالمفهوم يعتمد على إدراك الفرد العلاقة بين ما يواجهه، وبين ما سبق أنِ احتفظ به في ذاكرته من الخبرات الماضية، "ويوجد نوع من العلاقات يقوم على ما بينها من تشابه واختلاف، وبهذا يمكن أن تكون المتشابهات طائفية أو مجموعة واحدة يطلق عليها اسم: مفهوم"[3].

---

[1] انظر: أبو الفضل: القيادة الإدارية في الإسلام ، ص84.

[2] انظر: خيري، علي إبراهيم: المواد الاجتماعية في مناهج التعليم بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994، ص309 – 312.

[3] اللقاني، أحمد حسين: اتجاهات في تدريس التاريخ، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979، ص128.

يتضح من خلال ما سبق أن علم المصطلح ودراسة المصطلحات والتقعيد لها وتطبيقها في الواقع، له أهمية بالغة في التقدم والتطور، من خلال سعيه إلى استقرار المفاهيم وتحقيق الفائدة المرجوة منها، ومن خلال الحرص على اختيار المصطلحات المناسبة لها، وتوضيح أبعاد هذه المصطلحات وهذه المفاهيم من خلال التعريف الذي يهتم بالسمات والخصائص لأي مصطلح أو تصور ذهني للأشياء.

جهود اللغويين القدامى في تجسيد المفاهيم الصرفية

إن مابين أيدينا من تراث لغوي هو أكبر دليل على اهتمام اللغويين القدامى بعلوم اللغة العربية، فاللغة مفاهيم ترسخت في عقولهم، بذلوا جهدا في درسها وتحليلها، ولعل ما نتج عن هذا الدرس من مصطلحات هو أكبر دليل على اهتمامهم بتوضيح وتحديد المفاهيم.

وعلم الصرف بمصطلحاته وجزئياته وقضاياه المتعددة هو جزء من المنظومة المفاهيمية التي سعوا إلى توضيحها وتفسير أركانها، والتقعيد لها معتمدين مجموعة من الأسس ارتضوها؛ لتكون منهجهم في التحليل، لذا قام اللغويون القدامى بدراسة جهات التركيب الداخلي للكلمات، فعالجوا قضايا الكلمة ببيان حروفها ضبطا وترتيبا وأصالة وزيادة، وتناولوا مختلف التغيرات التي ترد باشتقاق الكلمات من بعضها البعض، أو لتصريف الكلمات على مختلف الأوجه التي تكون للكلمة من تذكير وتأنيث، ومن إفراد إلى تثنية أو جمع...إلخ.

تمثلت عملية معالجة المفاهيم الصرفية في التراث العربية بما تركه اللغويون والمعجميون من مصطلحات وآراء وتحليلات في علم الصرف، حيث بدأت المرحلة الأولى بما قام به سيبويه من دراسة الأبنية وتصنيفاتها والتدريب عليها بما يسمى بمسائل التمرين، وما خرج به من أراء ومصطلحات وقضايا رسمت كثيرا من أبعاد المفاهيم الصرفية، يقول سيبويه: "هذا ما بنت العرب

من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل"[(1)].

لقد اعتمد سيبويه في تصوره للقضايا والمفاهيم الصرفية على التصور الذي يقدمه الميزان الصرفّي الذي يعالج على أساسه الأبنية، وكان يسميه الفعل، ويتناول تصنيف هذه الأبنية كما في إشارته إلى صحيح ومعتل، ويعنى بمسائل التمرين التي كانت تسمى التصريف.

وسار على نهجه لغويون عالجوا المفاهيم الصرفية بأسلوبه ومنهجه في دراسة المفردات الصرفية لهذا العلم، وقد علم الصرف ممزوجا في هذه المرحلة مع النحو؛ أي لم يكن علما له مصنفاته الخاصة به، فقد تناقس القضايا الصرفية ضمن مواضيع النحو وقضاياه.

وأما المرحلة الثانية في التي اهتمت بدراسة المفاهيم الصرفية، فقد عرفت بمرحلة النضوج والاكتمال؛ لإنها أفردت لهذا العلم كتبا ومؤلفات فصلته عن علم النحو، فبوبوا لمصطلحاته ودرسوها وعالجوا ما كان من غموض في المراحل التي سبقت هذه المرحلة. ومن هذه المصنفات: التكملة لأبي علي الفارسي، والتصريف الملوكي لابن جني، والمصنف الذي شرح فيه ابن جني كتاب تصريف ألفه المازني، وشرح ابن يعيش لكتاب التكملة لأبي علي الفارسي، والشافية في الصرف لابن الحاجب، وشرح الإستراباذي لشافية ابن الحاجب، والممتع في التصريف لابن عصفور.

وليس أدل على اهتمام الصرفيين بتوضيح المفاهيم الصرفية من اهتمام بعضهم بشرح مؤلفات في علم الصرف، بحثا عن تسهيل وتوضيح القضايا الصرفية الموجودة في كتاب اللغوي الذي سبقهم، فشرح ابن جني لتصريف المازني، وشرح الإستراباذي لشافية ابن الحاجب، وشرح ابن يعيش لكتاب التكملة، كلها عناوين كشفت عن دور القدامى في علم الصرف.

---

(1) انظر: الغنيمان: الواضح في الصرف، ص70.

ومن الأمثلة التي تدلل على اهتمام الصرفيين بقضايا المصطلح، هو ما كان يجري على المصطلح الصرفي من تطور خلال مراحل دراسة القضايا والجزئيات المتعلقة به، فكانت بعض المصطلحات تمر بمراحل حتى تصل عندهم إلى مرحلة النضج، فقد كان يظهر المصطلح بمسميات عدة عندهم إلى تذوب هذه المسميات في مسمى ومصطلح واحد، ومثال ذلك جمع المذكر السالم، فقد ورد عندهم بمسمى "الجمع الصحيح"[1]، و"جمع التصحيح"[2]، و"جمع السلامة"[3]. للدلالة على ما سلمت مفردته عند جمعه، إلى أن استقّر اللغويون في ما بعد على المصطلحين بصورتهما النهائية. "جمع المذكر السالم"[4].

وأما القسم الآخر من اهتمام القدامى بالمفاهيم الصرفية، فيتمثل بما تركه المعجميون من معاجم لغوية واصطلاحية وموسوعية، جمعوا فيها المصطلحات من علم معين أو من عدة علوم، وقد كان للمصطلح اللغوي نصيب من هذه الدراسات، حيث قام المعجميون بجمع المفردات من مختلف العلوم والفنون، وتدوين ما جمعوه من معلومات توفرت لديهم من المصنفات والروايات والآراء التي تتعلق بموضوع دراستهم، والمصطلح الصرفي بقضاياه وفروعه كان جزءا من المنظومة المفاهيمية المعجمية.

كانت أولى محاولات التأليف في المصطلحات في القرن الرابع الهجري، حيث بدأ الخوارزمّي هذه المرحلة بتأليف معجم أسماه (مفاتيح العلوم) ، وجاء بعده الرُّماني في كتابه (الحدود في النحو)، وجمع فيه بين المصطلحات النحوية وغيرها، وأما في القرن الثامن الهجري، فقد برز علي

---

[1] سيبويه: الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج3، ص409. المبرد: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 1981، ج1، ص5.

[2] ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط1، 1985، ج5، ص2.

[3]. الإسترباذي: شرح الشافية، ج1، ص265.

[4] السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج1، ص166.

الجرجاني في كتابه التعريفات، وهو معجم موسوعي جمع فيه صاحبه مصطلحات من مختلف العلوم والفنون، وقام بتوضيحها وتعريفها وفقا لما توفر بين يديه من آراء، وقد بلغ عدد المصطلحات الصرفية خمسين مصطلحا.

وفي القرن الحادي عشر اشتهر أبو البقاء الكفوي بمعجمه الكليات، الذي جمع فيه بين المعاني اللغوية والمعاني المصطلحية، وركز على الفروق اللغوية من جهة، وعلى الفروق المصطلحية، حيث كان يذكر تعريف المصطلح في عدة علوم إذا اشتركت المفردة بين علوم مختلفة، وقد بلغ عدد المصطلحات الصرفية في المعجم أربعين مصطلحا.

ومن التجارب المعجمّية في خدمة المفاهيم والمصطلحات أيضا، ما ظهر في القرن الثاني عشر على يد كل من التهانوي في كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون)، وأحمد النكري في كتابه (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، حيث اهتم كل منهما بتعريف المصطلحات التي جمعوها من مختلف العلوم والفنون، وتميز أسلوبهما باستخدام اللفظ الفارسي في شرح بعض المصطلحات والمفردات. وبلغ عدد المصطلحات الصرفية الواردة ثمانية وخمسين مصطلحا.

ومن الأمثلة الواردة على المصطلح الصرفي في معاجم الدراسة مصطلح (أسماء الأفعال) في معجم الجرجاني، حيث يقول في تعريفه: " ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويدَ زيدا أُمهلْه، وهيهات الأمر بمعنى َبع ُدَ"[1]، وهو مصطلح مركب يجمع في دلالته بين صفات الاسم وصفات الفعل، يأتي من الأمر والماضي، وذكر أمثلة توضيحية تزيد من فهم الباحث لمعنى أسماء الأفعال.

---

[1] الجرجاني: التعريفات، ص25.

ومن الكليات لأبي البقاء الكفوي ما جاء في تعريفه لمصطلح (الأبنية) بقوله: "هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة"[1] ، حيث أشار بها إلى محور اهتمام الدرس الصرفّي ألا وهو الكلمة، التي يهتم بالحروف وترتيبها فيها من جهة، وبالحركات وأثرها من جهة أخرى، فمثلا (عَلِم ولَمع) كلمتان تشتركان في الحروف لكن اختلاف ترتيبها أدى إلى اختلاف معناها، وكلمتا (سَمِع وسْمع) اشتركتا في الحروف وترتيبها، لكن اختلف المعنى بأثير الحركات.

وأما عند أحمد النكري، فما ورد في تعريفه (للمهموز) بقوله: "في اللغة المذموم، وفي الصرف يكون أحد أصولها همزة سواءٌ موجودة كانت أم مقلوبة أم محذوفة كأمر، ويأمر، ومُرْ"[2]. ذكر النكريّ في تعريفه المعنى اللغوي للمهموز لعلاقة تربطه بالمعنى الأصطلاحّي في كون الناس تستثقل لفظ الهمزة، والهمزة تأتي من أصول الكلمة في البداية وفي الوسط وفي النهاية، وتحذف لصعوبة لفظها في فعل الأمر.

والأمثلة السابقة جزء يشير إلى مجهود كبير مفاده تعبير عن منظومة مفاهيمية استقرت عند أهل اللغة القدامى من ذوي الاختصاص، قاموا بتحويلها رموزا ومصطلحات، عرفوها وشرحوا قضاياها وفروعها، ووضعوها بمصنفات يسترشد بها دارسو علم الصرف.

ضبط المفاهيم

تمثل المفاهيم اللبنات الأساسية التي تتكون منها الحقول المعرفية والأطر النظرية لمختلف العلوم النظرية منها والبحتة؛ فالمفاهيم هي مجردات تنظّم عالم الأفكار؛ والمفاهيم جزء من المنهج وأداة له؛ تستبطن مقولاته وتعكس مضامينه وتعبر عن فلسفته في إدراك المعارف؛ وهي تتضمن رؤية فلسفية للإنسان والكون والحياة؛ ولا يمكن تصور أي تواصل لُغوي بين الناس إلا عن طريق

---

[1] الكفوي: الكليات، ج3، ص116.

[2] النكري: جامع العلوم، ص914.

المفاهيم وبها، إذ هي جوهر اللغة الطبيعية العادية ولب اللغة العلمية وأداتها في التعبير عن مضامينها؛ وإن كانت اللغة ليست مجرد أداة رمزية للتواصل بين الناس؛ إنما هي جوهر التفاعل الحضاري بأسرها[1].

وبالمفاهيم يفرّق الإنسان بين مستويات الأفكار من حيث السطحية والعمق؛ ودرجات الأشياء من حيث القوة والضعف؛ وتداعيات الحوادث من حيث أسبابها ونتائجها؛ والمفاهيم لا تشتغل ولا تعمل في فراغ؛ بل إنها لا يمكن تفعيلها إلا في إطار أنساق معرفية؛ ذلك أن تحليل البنية المعرفية لمحتوى أية حضارة يرتكز على ثلاثة عناصر هي: المفاهيم، والعلاقات التي تؤلف من هذه المفاهيم حقلاً معرفيا، والعلاقات التي تشكل من هذه الحقول المعرفية نسقا أو إطارا نظريا؛ وتطور العلوم لا يكون إلا بتحولات نوعية في النمط الفكري السائد.

لذا تحتل المفاهيم موقع حجر الزاوية من البناء الفكري لأي نسق معرفي؛ لأن أهم وظائف المفاهيم هو بناء وتصنيف المعرفة العلمية وتنظيمها وتعليمها وتعلمها؛ وإدراك العلاقات بين الظواهر ومحاولة الخروج بتعميمات علمية تمكنا من استقراء المستقبل واستشرافه على نحو يسمح ببناء رؤى ذات مقدرة أكثر تفسيرية على إصلاح واقع الأمة. فالفرق بين العلم والجهل هو الفارق بين الحروج بتعميمات عليمة منضبطة عبر سبر وتقسيم دقيق للظواهر؛ وبين تعميم ظالم يهدر الفروق والاختلافات ويتعامى عن الأشباه والنظائر.

وللمفهوم مجالات يتحرك فيها؛ وشبكة فكرية ينسج علاقاتها، ومنظومة مفاهيمية يتم استدعائها، وخريطة إدراكية توضح تضاريسه؛ وتبدلات وتحولات يمكن أن نطلق عليها "حراك مفهومي"، تنتقل به المفاهيم في رؤيتنا المعرفية من المركز إلى الأطراف والعكس؛ ولا بد للتعامل

---

[1] إسماعيل، صلاح: دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية، مجلة إسلامية المعرفة، عدد8، 1997، ص13.

مع المفاهيم من إدراك القيم والمسلمات الأساسية التي تنطلق منها؛ والفلسفة التي تنطوي عليها أو ما يمكن أن نطلق عليه: "أرضية المفهوم" ومن ثم يجب علينا معرفة على أي أرض نقف.

تحليل بنية المفاهيم

"تتألف بنية أي مفهوم من مجموعة من العناصر المكّونة له، "وهذه العناصر لا تأتي بدرجة واحدة من حيث البناء والأهمية بل هناك عناصر أساسية، وعناصر أخرى مكملة لها وقد تشتق منها أحيانًا، والعناصر الأساسية تتمتع بأسبقية منطقية في بنية المفهوم، إذ أنها لا تشتق من غيرها وإنما يمكن لغيرها أن يشتق منها، وتشبه هذه العناصر الأساسية من هذه الزاوية المصادرات أو البديهيات في الأنساق الرياضية والمنطقية، وتتمتع هذه العناصر بدرجة أكبر من التجريد إذا ما قورنت بغيرها من العناصر للمفهوم، ولتوضيح بنية المفهوم يمكن الإفادة من فكرة تصنيف أنواع المعنى في علم الدلالة، إذ ميز علماء الدلالة بين عدة أنواع يأتي في مقدمتها: المعنى الأساسي، والمعنى الإضافي، فالمعنى الأساسي أو المركزي هو الذي يمثل العامل الرئيسي في الاتصال اللغوي والمعنى الحقيقي عن أهم وظائف اللغة وهي التواصل ونقل الأفكار. ولكي يتم التواصل بين شخصين بلغة معينة لابد أن يشتركا في المعنى الأساسي، أما المعنى الإضافي فهو المعنى الذي تملكه الكلمة بالإضافة إلى معناها الأساسي وربما يتغير من عصر إلى آخر تبعًا لتغير المناخ الثقافي الذي تحيا فيه لغة معينة. ومثال ذلك: كلمة امرأة يتحدد معناها الأساسي بعدة عناصر هي: أنها إنسان، وأنها ليست ذكرًا وأنها بالغة، وإلى جانب ذلك توجد عناصر إضافية مثل: إنها رقيقة، وتجيد الطهي، وإنما لا تتحكم في عواطفها في بعض المواقف وسريعة البكاء وتشكل هذه العناصر المعنى الإضافي للكلمة.

وإذا أراد الباحث عموما فهمًا أفضل لبنية أي مفهوم، فيجب أن يحلّل هذه البنية ويحدّد عناصرها الأساسية والفرعية"[1]. فإذا حلل بنية مفهوم العقل الذي اختلفت النظرة إليه من وجهات متعددة، حيث ينقسم على وجه التقريب إلى ثلاث عائلات من المفاهيم هي: "المفاهيم المعرفية، مثل المعرفة والفهم والتفكير والإدراك، ومفاهيم الإرادة مثل العزم والاختيار والقصد، ومفاهيم الإحساس مثل الغضب والخوف، واللذة والألم، فإذا حللنا بنية مفهوم العقل على هذا النحو فإن الحوار الذي يدور حوله سوف تتغير طبيعته وطريقته والنتائج التي يمكن أن ينتهي إليها"[2].

وإذا كان تحليل بنية المفهوم قد كشف عن وجود عناصر أساسية وأخرى إضافية في المفاهيم، وكشف أيضًا عن وجود علاقة بين المفهوم في الذهن وبنية المفهوم في اللغة أو اللسان فإن هذا التحليل يكشف كذلك عن "أن مجموعة من المفاهيم تكتسب مع الأيام بعض العناصر الإضافية التي تزيد من مضمونها، ومن مساحة تطبيقها بحيث تبدو في نهاية الأمر وكأنها شيء مختلف عما كانت عليه أّول الأمر، ومن أمثلة هذه المفاهيم الحرية، فهذا أحد أبرز الفلاسفة المعاصرين الذين اهتموا بمفهوم الحرية وهو الفيلسوف الإنجليزي "أزيا برلين يقول: في كتابه "أربع مقالات في الحرية" إنه" لن يناقش أكثر من مائتي تعريف للحرية"[3]. وأبسط حريات الإنسان أن يكون حرًا في جسده يتصرف فيه كيف يشاء، ثم يترتب على الحرية الجسدية حرية الإرادة فيختار من بين بدائل كثيرة ما يختاره، وعلى أساس هذه الحرية تقع عليه تبعة الاختيار، وبالإضافة إلى هذين الجانبين من الحرية، هناك جوانب أخرى لا حصر لها، فهناك حرية العقل، وحرية التعبير، وحرية الفكر، وحرية الصحافة، وحرية العالم في خلق الفروض التي تبدأ منها عملية تفكيره وهذا

---

[1] انظر: البيومي، إبراهيم: بناء المفاهيم، دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، دار السلام، القاهرة، 2008، ص 48-49.

[2] السابق، ص48 – 49.

[3] السابق، ص49.

الجانب من الحرية لم يكن معروفاً عند أسلافنا من بني البشر فازداد به مفهوم الحرية خصوبة في المضمون وثراءً في المعنى"[1]. " فبتحليل بنية المفهوم تصل إلى منظومة من المفاهيم ترتبط بالمفهوم تتفاوت في كونها مفاهيم أساسية، أو فرعية، كما تختلف في وظائفها من كونها تنظيمية أو تشغيلية، فتحليل بنية المفهوم يكشف أن بعض المفاهيم تتألف من عناصر محورية أساسية وعناصر أخرى تطرأ على المفهوم خلال سيرورته الفكرية التاريخية، الأمر الذي يفرض على القائم بعملية تحليل المفاهيم أن يضع نصب عينيه دائمًا بعض الدلالات التي تكتسبها المفاهيم في مراحل تاريخية معينة، مما قد يحرك الدلالة الأساسية إلى الهامش ويدفع بالدلالة الإضافية إلى المركز، مما يوضح مدى الصلة بين المفهوم والمعنى وكيفية تأثيره على الحكم في كون المفاهيم حقيقية أو زائفة، وكذلك كونها واضحة أو غامضة"[2].

الفرق بين المفهوم والمصطلح

إن المفاهيم عبارة عن ألفاظ وكلمات ولكنها ليست ألفاظًا كسائر الألفاظ، ولا هي مجرد أسماء أو كلمات يمكن أن تفهم وتفسر بمرادفاتها، أو بما يقرب في المعنى إليها. فالمفهوم مغاير للاسم من حيث الدلالة والوظيفة المعرفية وإن كان اسمًا من حيث الإعراب، فإنه مغاير للمصطلح كذلك، فالمصطلح بمثابة الاسم: يصطلح عليه جماعة من الناس تجمعهم حرفة أو مصلحة أو سواها على إطلاق لفظ بإزاء معنى أو ذات، لا ينازعون فيما اصطلحوا عليه حيث لا مشاحة في الاصطلاح. أما المفهوم: فهو شيء آخر يختلف عن الاسم، ويختلف عن المصطلح. إنه أشبه بالوعاء المعرفي، جامع يحمل من خصائص الكائن الحي، أنه ذو هوية كاملة قد تحمل تاريخ ولادته (ويغلب أن يكون تقريبيًا) وصيرورته وتطوره الدلالي، وما قد يعترضه أثناء صيرورته من

---

[1] البيومي، إبراهيم: بناء المفاهيم، ص48 – 50.

[2] انظر: مجاهد، عبد الكريم: الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء للنشر والتوزيع، الأردن، ص41 – 46.

عوامل صحة أو مرض، وعمليات شحن وتفريغ وتخلية وتحلية؛ لذلك كانت دائرة المفاهيم أهم ميادين الصراع الفكري والثقافي بين الثقافات عبر التاريخ"[1]. "فالمصطلح هو مفهوم ولكن المفهوم ليس مصطلحًا والمصطلح لفظ يسمى به المفهوم. ولكن المفهوم له الصدارة إذا استرشد بالقواعد المنطقية"[2]. "فالمصطلح يمثل التعريف اللغوي والاصطلاحي العام في الاختصاص، أما المفهوم فيشمل ما سبق مضافًا إلى الصفات الخاصة بالمفهوم، والعلاقات، والضمائم، والمشتقات، والقضايا المتعلقة به"[3].

"فالمفهوم بناء نظري ذو طبيعة ذهنية يمكن من تصنيف الوقائع الموجودة في العالم الخارجي بالارتكاز على التجريد، فهو جزء من الفكر يعبر عنه بمصطلح أو رمز أو غير ذلك، إنه مجموع الأحكام المنسجمة بخصوص موضوع ما، وهي الأحكام التي تأخذ لها أساسا الأحكام التي تعكس السمات الملازمة لهذا الموضوع"[4].

وعليه، فالنسق المفاهيمي بناء متسق من المفاهيم المتعالقة، التي تتحدد بالنظر لموقعها داخل هذا النسق، والمصطلح هو الكلمة أو مجموعة الكلمات التي تستعمل لتعيين المفهوم؛ أي أن المصطلحات هي الواقع أو التسميات الخاصة المستعملة لتعيين الموضوعات الملموسة أو المجردة على حدٍّ سواء، فالمصطلحات تشكل نسقا منظما ذو طبيعة عرفية تمثل المفاهيم في حقول المعرفة"[5].

---

[1] انظر: غانم، إبراهيم البيومي: بناء المفاهيم، ص7– 8.

[2] السابق، ص8.

[3] انظر: البوشيخي، الشاهد: نظرات في المصطلح والمنهج، مطبعة آنفو، فأس، ط4، 2002، ص25–26.

[4] القرقز، آلاء: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه، ص8.

[5] السابق: ص8.

الفصل الثالث

المفاهيم الصرفية من خلال تحليل المصطلحات الصرفية وتعريفاتها في معاجم الدراسة

- التعريفات لعلي الجرجاني
- الكليات لأبي البقاء الكفوي
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون لأحمد النكري

المصطلحات

1. الفعل المعتل: المثال، الأجوف، اللفيف المفروق، اللفيف المقرون، الناقص.
2. السالم، الصحيح: والمقصود الفعل الصحيح أو الفعل السالم
3. الإدغام، الإبدال، الإلحاق.
4. الاسم المنقوص، الاسم الممدود، الاسم المنسوب، الاسم المصغّر.
5. المصدر.
6. اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، اسم التفضيل، اسما الزمان والمكان، اسم الآلة.
7. المثنى.
8. الجمع ، جمع المذكر السالم(الجمع الصحيح، جمع السلامة)، جمع المؤنث السالم، جمع التكسير وما يندرج تحته: جمع القلة وجمع الكثرة.
9. حروف العلّة، حروف اللين، حروف المدّ

كانت المعاجم العربية القديمة على اختلاف أصنافها وأهدافها وأساليبها وعاءً مهما حفظ اللغة، حيث كان المعجميون بما ألفوه وصنفوه جزءا من الجهود العظيمة التي بذلت في تنظيم اللغة وتقعيدها، وضبط استعمالها كلماتٍ وتراكيبَ، فاهتموا بجمع ألفاظها وحددوا استخداماتها ومعانيها في اللغة العربية، وبينوا اشتقاقها وتصريف ألفاظها، هذا النوع من المعاجم، الذي يتتبع الدلالات اللغوية، هو أكثر المعاجم انتشارا في ذلك الوقت. ومعاجم أخرى ركزت على الجانب الاصطلاحي للمفردة في مجال من مجالات العلوم، ومعاجم الدراسة من المعاجم التي اهتمت بهذا القسم، فكانت موسوعية، تتبعت المصطلحات في مختلف العلوم، مع تباين في الأسلوب الذي قدّم فيه أصحاب المعاجم المصطلحات.

والصرف بمصطلحاته ومسائله المتنوعة، شغل حيّزا لا بأس به في المعاجم العربيّة القديمة، فقد تناولت مسائله ومصطلحاته، وجعلت المصطلحات الصرفية أبوابها وموادها، وجعلت تعريف المصطلحات وذكر المسائل الصرفية المتعلقة بها متنها، واعتمد المعجميون في ذلك على ما توفر بين أيديهم من مصنفات وآراء لعلماء ومتخصصي اللغة، وقد أثر أسلوب اللغويين، في التحليل والتصنيف والتعريف، في أسلوب المعجميين.

يهدف هذا الفصل إلى تناول المفاهيم الصرفية من خلال تحليل المصطلح الصرفي، وتحليل تعريفاته في معاجم معينة من معاجم التراث العربي.

الفعل المعتل

لم يختلف اللغويون القدامى على أهمية الفعل ومكانته في التركيب، اذ درسوه ُ واهتموا بما يتعلق به، من حيث الزمن ومن حيث التجّرد والزيادة، ومن حيث الصحة والاعتلال الى غير ذلك من القضايا.

ومن المصطلحات الواردة في معاجم الدراسة والمثال والأجوف والناقص واللفيف المفروق واللفيف المقرون، وهي أ قسام الفعل المعتل، وقد احتوت هذهِ المصطلحات مجموعةِ من القضايا المهمة في التعريف والكشف عن السمات التعريفية للمصطلح والمفهوم العرفي.

المثال

أفرد صاحب التعريفات مادة لمصطلح المثال، واستخدمه مصطلحا مفُرداً مشيراً به الى المصطلح المركب (الفعل المثال) كنوع من أنواع الفعل المعتلّ، واستخدم الأمثلة التوضيحية ليزيدِ من بيان معنى المصطلح ويسهم في توضيح السمات التعريفية يقول الجرجاني: "ما اعتلّ فاؤه كوعد وَيَسَر، وقيل ما يذكر لايضاح تمام اشارتها"[1].

يلاحظ من التعريف أن المثال ما كانت فاؤهُ حرف عِلّه َ، وأشار بالفاء إلى أنّ حرف العلة أصلٌ من أصول الكلمة، ودعّم ذلك بذكر مثالين هما: وَعَدَ، يَسَرَ. وتجدر الاشارة أيضا إلى أنّ الجرجاني أعطى تعريفا آخرلمصطلح المثال ليس لهُ علاقة بمعنى الفعل المعتلّ الأول، وقصد بهِ ما يصنعهُ الشخص على مسألة معينة لزيادة التوضيح.

[1] الجرجاني: التعريفات، ص213.

وإذا انتقلنا الى معجم الكليات للكفوي، وجدنا أنه لم يعرف الفعل المثال، وإنما عرّف المثال كما ورد في التعريف الثاني للجرجاني، أي أنّ المثال هو ما يصنعه الشخص لزيادة توضيح المسألة حيث قال: "وأما المثال فالمقصودُ منه التوضيح في الجملة فلا يضرّه الاحتمال"[1].

وأما صاحب جامع العلوم (أحمد النكري)، فقد عرف الفعل المثال في باب الفعل المعتلّ، أي أنه لم يفرد مادة من موادِّ معجمة، حيث يقولُ في مصطلح الفعل المعتلّ: "وأنواع الفعل المعتلّ: ما كان أوله حرف علّة، ويسمّى مثالاً "[2].

وتفضّل الدراسة لو استخدمت معاجم الدراسة المصطلح المركب الفعل المثال بدلا من استخدام مصطلح المثال؛ لأن ذلك يسهم في دقّة التعبير عن المفهوم الذي يقتضي جزئين هما: الفعل بدلاته على الحدث والزمن، والمثال بدلالته على وقوع حرف العلّة في بداية الفعل كأصل من أصول الكلمة، وقد تميز تعريف الجرجاني بالدقة والايجاز، إيجازا يجعل الدارس يحصل على المعلومة بأبسط صورها.

الأجوف واللفيف المقرون واللفيف المفروق

لقد تميّز الجرجاني أيضا بتعريفه للفعل الأجوف في مادة من موادّ معجَمه، وكان تعريفه مختصراً دقيقاً مدّعما بالأمثلة التوضيحية التي يوصل الى الغرض، وقد استخدم المصطلح مفردا أو كلمة واحدة للدلالة على معنى الفعل الأجوف، فهو عنده: "ما اعْتلَّ عينه كقال وباعَ "[3].

يشير التعريف السابق إلى أنّ الفعل الأجوف ما كان وسطه حرف علّةً، وهذا الحرف يقابل بالعين في الميزان، والأجوف من داخل الشيء وجوفه، وأغلبُ الظنّ أنّ حرف العلّة في الوسط لا وجود لقوةٍ كبيرة له في الفعل.

---

[1] انظر: الكفوي: الكليات، ج4، ص302.

[2] النكري: جامع العلوم، ص859-860.

[3] الجرجاني: التعريفات، ص7.

وأما صاحب جامع العلوم (أحمد النكري)، فقد لجأ إلى ما يعرف بالتعريف الإحالي في توضيح معنى الأجوف، والمقصود بالتعريف الاحالي: "يكون بذكر تعريف المفردة أو المصطلح في موضع آخر غير الموضع الذي ذكرت فيه، وبذكر عبارة تشير الى ذلك"[1]. يقول النكريّ في مادة الأجوف: "في المعتلّ"[2].

ترى الدراسة أن هذا النوعُ من التعريف يُفسِدُ منهجية المعجم، ويرهق مستعمل المعجم في العودة والبحث مرّه أخرى عن تعريف المصطلح الذي يريد، على الرغم من أنّ النكريّ لم يُغْفِل تعريف الأجوف، فعندما عادت الدراسة الى الموضع المذكور وجدته عرّف الأجوف بقولِه: "ما اعتلّ عينهُ تقال وباع"[3].

وقد ورد أيضا مصطلحا اللفيف المفروق واللفيف المقرون في مادتين من مواد معجم التعريفات، ذاكرا تعريف كلٍّ منها، مع ذكر الامثلة التنوضيحية، واتصف التعريف في كلٍّ منهما بالدّقة والإيجاز. يقولُ علي الجرجاني: "اللفيف المقرون: ما اعتلَّ عينه ولامُهُ، كقَوِيَ، واللفيف المفروق:اماعتلَّ فاؤهُ ولامُهُ كوقى"[4].

وأما صاحب جامع العلوم، فقد لجأ أيضا إلى التعريف الإحالي في تعريف اللفيف، وقد ورَد عنَده المصطلح كلمة واحدة، هي اللفيف فقط، وقد جاء في باب المعتل توضيح معنى اللفيف، وبيان أنواعه: اللفيف المفروق واللفيف المقرون[5].

ولم يرد أيٌّ من المصطلحات السابقة: الأجوف، اللفيف المفروق واللفيف المقرون في معجم الكليات، ولعلّ تتبع الكفوي للمصطلح الديني أو ما يتعلق بالعلوم الشرعية ومدلولات المصطلحات

---

[1] القطيطي، محمد: أسس الصياغة المعجمية، ص219.

[2] النكري: جامع العلوم، ص32.

[3] النكري: جامع العلوم، ص859- 860 .

[4] الجرجاني: التعريفات، ص203.

[5] انظر: النكري: جامع العلوم، ص859- 860 .

اللغوية والاصطلاحية جعل الاهتمام بالمصطلح الصرفي، خصوصا، قليلا إذا ما قورن بحجم مواد المعجم.

ويرى الصرفيون القدامى أنّ اللفيف سُمِّي بذلك، لأن حرفا العلة يلتفان بحرف تقدمهما صحيح، وقصدوا به اللفيف المقرون، أي الذي تتابع فيه حرفا العلّة بعد حرف صحيح، واستخدموا مصطلح الملتوي مكان اللفيف المفروق[1].

الناقص

ورد مصطلح في معجمي الدراسة: التعريفات وجامع اصطلاحات الفنون بسيطا، يدل على معنى الفعل الناقص، ولم يرد هذا المصطلح عند الكفوي في كلياته، وقد جعل كلٌّ من الجرجاني والنكري للمصطلح مادة من موادٍّ لمعجم، معرّفة بقوله: "الناقصُ: ما اعتلّ لامُه كـ دعى ورمى"[2].

وردت كلمة الناقص في معجم جامع العلوم ، تحمل معاني اصطلاحيّة متعددة، حيث استخدام في تعريف المعنى العام لمعنى الناقص بما يعرف بالتعريف عن طريق ذكر الضدّ: "ويكون هذا النوع بتعريف المصطلح عن طريق ذكر نقيضه لتوضيح المعنى، ويكون هذا باستخدام ألفاظٍ مثل: ضدّ، نقيض، مقابل، خلاف"[3].. يقول أحمد النكري: "الناقصُ: ضدُّ التامِ، وفي الصرف: هي التي يكون لامها حرفا من حروف العلّة"[4]، حيث ذكر أن الفعل الناقص ما اعتلت عينهُ لكن دون ذكر الأمثلة، كما ذكر الضد للمعنى العام لكلمة الناقص وهم التّام أورد معنى الناقص في علوم أخرى غير علم الصرف، مثل علم الحساب[5].

---

(1) الحلالمة، بسمة رضا: المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب(دراسة في كتاب دقائق التصريف)، دار جليس الزّمان، الأردن، عمان، ط1، 2012، ص127.

(2) الجرجاني: التعريفات، ص258.

(3) القطيطي، محمد: أسس الصياغة المعجمية، ص218.

(4) النكري، جامع العلوم، ص930.

(5) انظر: السابق، الصفحة نفسها.

السالم والصحيح

وهي المصطلحات التي وردت في المعاجم، لتعبّر من معنى واحد، وقد ذكر اصحاب المعاجم هذين المصطلحين للتعبير عن الفعل الذي خلت أصوله من حروف العلة، بمعنى آخر جميع أصوله حروفٌ صحيحة.

وقد وردَ كلٌّ مصطلحا مكونا من كلمة واحدةٍ عند الجرجاني في معجم التعريفات، وعند أحمد النكري في معجم جامع العلوم، بينما ورد مركّبا عند أبي البقاء الكفويّ من ثلاث كلمات هي: الصحيح من الأفعال، والسالم من الأفعال.

وأشار كلٌ من الجرجاني وأحمد النكري الى حروف الميزان الفاء والعين واللام، بينما ورد عند الكفوي ذكر حروفهِ الاصلية، وأدخل احمد النكري في تعريفه الصحيح من الأفعال، معنى الكلمة الصحيح في علم الفقه.

يقول الجرجاني وأحمد النكري في تعريفهما للصحيح والسالم: "ما سلمت حروفه التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتصنيف"[1].

وترى الدراسة أن استخدام أكثر من مصطلح للتعبير عن المفهوم أو المعنى الواحد، قضية أخذها أصحاب المعاجم عن اللغويين في عصرهم أو ممن سبقوهم، وتقتضي المصطلحّية الحديثة توحيد المصطلح لضمان استمراره وشيوعه، كما في العصر الحديث، فأصبحوا يطلقون عن الفعل الذي خلت أصوله من حروف العلة الفعل الصحيح.

---

[1] الجرجاني: التعريفات، ص120. النكري: جامع العلوم، ص469، 523-524.

وترى الدراسة ان الكفوي كان موفقا في استخدام مصطلح الصحيح من الأفعال، على الرغم من أن استخدام الفعل الصحيح أ فضلُ في الاستخدام، وقدْ عّفه ُ بقوله: الصحيح والسالم من الأفعال: "ما خلت أصوله من حروف العلّة، وإ ن وُجِدَ الهمزة والتضعيف في أحدها"[1].

وقد تميّز تعريف الكفوي عن سابقيةِ بأنه ُ عدّ الفعل مع وجود الهمزة والتضعيف فعلا صحيحا، بينما لم يعدّه كلٌّ من الجرجاني والنكري فعلا صحيحا ، وبالتالي كان الكفُوي أدقَّ في تعريفه للفعل والصحيح أو الفعل السالم.

لقد استخدم اللغويون في الدرس الصرفي استخدام لفظ الصحيح ولفظ السالم للدلالة على الفعل الذي خلت أصوله من حروف العلة، وتحدثوا عن أنواعه: الصحيح السالم، والصحيح المضاعف، والصحيح المفكوك[2].

الإدغام

يشير ابن منظور إلى أنّ الإدغام في اللغة هو: "إدخال الشيء بالشيء، فتقول أدغمت الثوب في الوعاء، اذا أدخلته فيه، وإدخال حرف في حرف: يقال أدغمت الحرف وأدغمته ُ، والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب..." [3].

يقرب المفهوم اللغوي السابق للإدغام، المعنى الاصطلاحّي للذهن، وقد ذكر ابن منظور إدخال حرفٍ بآخَر. وظهر المصطلح واضحا مكتملا عند ابن الحاجب في شافيته، فهو يرى أن الإدغام يقوم بين حرفين الأول ساكن والثاني متحرك، بحيث يدغُم الحرف الأول الساكن بالحرف

---

[1] الكفوي: الكليات، ج3، ص113.

[2] الحلالمة، بسمة رضا: المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب، ص120.

[3] ابن منظور: لسان العرب، مادة دغم.

الثاني المتحرك ويُلفظان من مخرج واحد، ولا بـُدّ أن يكون الأول ساكنا وإلاّ فلا إدغام بين الحرفين، حيث قال: "إنّ الادغَام :أن تأتي بحرفين ساكنٌ فمتحرك من مخرجٍ واحدٍ من غير فصل"[1].

يلاحظ من خلال التعريفين السابقين اللغوي والاصطلاحي للإدغام، أنّ العلاقة بينهما قائمةٌ على الإدخال، لتختفي سمات وصفات الشيء الْمُدْخَل.

استقى كل من صاحب التعريفات وصاحب جامع العلوم تعريفهُ اللغوي للإدغام من ابن منظور في لسان العرب، والمعنى الاصطلاحي لهُ من تعريف ابن الحاجب، حيث اشتركت التعريفات بدلالتها على الإدخال في المعنى اللغوي، وعلى الإتيان بحرفين أولهما ساكن والثاني متحرك، وبخروج الحرفين من مخرجٍ واحد بعد إدغامهما، وباختفاء صفات الصوت الأول، ويشير أحمد النكريّ إلى أنهُ أخذ معنى الإدغام من الشافية لابن الحاجب، لكن ما يميّز تعريف علي الجرجاني أنه ذكر أركان الإدغام، الْمُدْغَم وهو الحرف الأول، الْمُدْغَم فيه وهو الحرف الثاني[2]. وقد سار على نهجيهما في التعريف الكفوي في كلياته إذ قال: "كل حرفين التقيا وأولهما ساكن أو جنسين وجب إدغام الأول في الثاني لغة وقراءة"[3].

وأشار الكفوي الى الحرف المضعّف بقول جنسين، أي نفس الحرف لكن مضعّف كعدّ ومدّ، وهذا الكلام أيضا موجود في تعريف علي الجرجاني الآخر للإدغام في كتابه التعريفات حيث قال: "إلباثُ الحرف مخرجه مقدار إلباثِ الحرفين نحو مدّ وعدّ"[4].

---

[1] الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص233.

[2] انظر: الجرجاني: التعريفات، ص13. النكري: جامع العلوم، ص78.

[3] الكفوي: الكليات، ج1، ص87.

[4] الجرجاني: التعريفات، ص13.

الإبدال

أشار سيبويه الى موضوع (الإبدال) في مواضع مختلفة في كتابه، ولكن هذا المصطلح لم تستقر تسميته لديهِ، فذكره بمصطلح (البدل)، والمشابهة والتقريب، فقال: "هذا باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضوع واحد" [1]، وقال: "فان كانت سين في موضوع الصاد وكانت ساكنة لم تُجْزْ إلا الإبدال إذا أردت التقريب"[2]. واستخدم المبرد المصطلحات التي استخدمها سيبويه، حيث ذكر مصطلح البدل والإبدال، والتقريب، وذكر كما فعل سيبويه الأمثلة والشواهد وحروف البدل.

واتفق اللغويون الأقدمون على تصور عام للمعنى الاصطلاحي للإبدال، فهو عندهم إقامةُ حرف ليس من الحروف الأصول في الكلمة مكان حرف آخر من حروف العلة أم الصحيحة أم كان أحدها صحيحا والآخر معتلا، وذلك لضرورة صوتية، أو صنعة واستحسانا، فالغرض منهُ لديهم التخفيف من ثقل بعض الحروف المتجاورة التي تسببَ عدم انسجام صوتي في الكلمة وتجهد أعضاء النطق[3].

يظهر من التصور السابق لمفهوم الإبدال الاصطلاحي عند علماء العربية القدامى، أن الأساس فيه أن يحلَّ حرف محلّ آخر، ويكون الحرفان إما من الحروف الصحيحة (أيّ من حرفين صحيحين)، وإما من حرف صحيح والآخر معتل، وإما من حروف العلّة، والغرض من الإبدال تسهيل النطق على المتكلم، والبعد عن الثقل الذي تسببه حروف تتقارب مخارجها أو صفاتها.

---

[1] سيبويه: الكتاب، ج4، 237.

[2] السابق: ج4، ص478.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص7. الاستراباذي: شرح الشافية، ج3، ص197.

وذكر سيبويه في كتابه أن حروف الإبدال أحد عشر حرفا، ثمانية منها حروف الزيادة، وثلاثة منها ليست حروف زيادة، وهي: "الهمزة والالف والهاء والياء والتاء والدال والطاء والذال والميم والنون والواو"[1].

والأمثلة على الإبدال في الكلمات كثيرة، ومثاله: اصطفى على صيغة افتعل، حيث أبدلت تاء افتعل طاء للتخلص من قرب الصفات والمخارج بين الصاد والتاء، ومثاله أيضا اتّسع على صيغة افتعل من فعل ثلاثي فاؤه واو، وَسِع وأصلها اوتسع، حيث أبدل حرف العلّة تاءً وأدغم بتاء افتعل، وأبدل حرف العلة أو صوت العلة لضعفه.

أما بالنسبة لمعناه وتعريفه عند أصحاب المعاجم، فقد التزم صاحب معجم التعريفات بالمعنى الاصطلاحي الذي يتفق مع التصور العام للإبدال عند اللغويين القدامى، مع ذكر الهدف من الإبدال، حيث يقول: "الإبدال: هو أن يُجعل حرفٌ موضع حرفٍ آخر لدفع الثّقل"[2].

بينما لم يذكر الكفوي حدّا واضحا لمعنى الإبدال، حيث أشار إلى أنّه يكون من حروف العلّة وغيرها، ولم يتطرق إلى معنى أن يَحلّ حرفٌ مكان حرف آخر لسبب معين، حيث قال: "والإبدال يكون في حروف العلّة وغيرها، والقلب لا يكون من حروف العلّة"[3].

وأما صاحب جامع العلوم (احمد النكري) ، فقد صدّر تعريفه اللغويّ للإبدال، باستخدام اللغة الفارسية، لإعطاء معناه اللغوي، حيث قال: "الإبدال: بدل كرون جيزي بجيزي"[4]، ومعناه جعل الشيء مكان آخر، ثم ذكر تعريفه الاصطلاحي ملتزما بما عند اللغويين ممن سبقه، وتميز عن الجرجاني أنه أضاف إليه حالات الإبدال تكون من حروف صحيحة أم حروف علة، وذكر أنّ

---

(1) سيبويه: الكتاب،ج4، 237-242.

(2) الجرجاني: التعريفات، ص5.

(3) الكفوي: الكليات، ج1، ص25.

(4) النكري: جامع العلوم، ص11.

الهدف من الإبدال هو التخفيف في نطق الكلمة لسبب يوجب ذلك، حيث يقول: "والإبدال في اصطلاح الصرف: وضع حرف مكان حرفٍ آخر سواءٌ كانا حرفي علّة أو لا للتخفيف"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن أحمد النكريّ وضع مع مفهوم الإبدال ما يعرف بمصطلح الأبدال، وهي قصّة سبعة رجال، مشهورون في الدين بأنهم أولياء الله يهتمون بشؤون الخلائق، وتعزو الدراسة ذلك الى شمولية المعجم في تتبع المعاني الاصطلاحية للكلمات، لكن من الجدير بالذكر أن كلمة الأبدال في حركة همزتها تختلف عن معنى الإبدال، لذا كان يجب أن يفرد الحديث عنها بمادة من موادّ معجمه، ويجعل للمصطلح الصرفي خصوصّيته في هذا المجال.

الإلحاق

تحدث سيبويهِ عن الملحقات من الأسماء والأفعال، حيث جعل بحديثه أساسا انطلق منه الصرفيون؛ ليبنوا عليه نظرياتهم، لكنه اهتم بكثير من الأحيان باستقراء الإلحاق من خلال ضرب العديد من الأمثلة عليه[2].

وكان ابن جني من أبرز اللغويين الذين تحدثوا عن هذه الظاهرة، وأسسوا لها من خلال ما جاء عن شيخهِ أبي علي الفارس، أو في ما أضافهعندهُ، فيقول في تعريف الإلحاق: "إنّما هو بزيادةٍ في الكلمة تبلغ بها زنة الُمْلَحق به لضرب من التوسع في اللغة"[3].

يكشف التعريف السابق عن ركنين الإ لحاق، الُمْلحق و الملَحُق بهِ، والمقصود بالملحق الكلمة التي تشمل إحدى زوائد الإلحاق، والملحق به هو الوزن المعتمد الخالي من الزوائد، كأوزان الكلمة الرباعية والخماسية المجردة، فكلمتا (جورب) و(فيصل) الثلاثيتان ملحقتان بوزن (فعللٍ) الرباعي، بإلحاق حرف الواو في كلمة (جورب)، والياء في كلمة (فيصل).

---

[1] النكري: جامع العلوم، ص11.

[2] سيبويه: الكتاب، ج4، ص286-303.

[3] ابن جني: المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، القاهرة، 1954، ج1، ص34.

ويرى ابن جني أن الإلحاق وسيلة من وسائل التوسع اللغوي، حيث تقوم عن طريقه بتوليد صيغ وكلمات جديدة وفقا لقواعد معينة، ويشير أيضا إلى الزوائد التي تلحق الكلمات أنها أكبر أبواب التوسع اللغوي في مجال الأفعال والأسماء.

وجاء الرضي الاسترابادي بعد ابن جني، ليذكر تعريف الإلحاق بشكل أدقّ، حيث أشار إلى أن الزيادة تؤدي إلى تغّير معنى اللفظ سواءٌ أكانت الزيادة للإلحاق أم لغيره، حيث أن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى، لكن هذه الزيادة غير مطردة في زيادة المعنى، لأن المعنى لا يتغير في بعض صيغ الأفعال مثل سرى وأسرى، والتقط بمعنى لقط.

يقول الرضي: "ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفا أو حرفين على التركيب زيادة غير مطّردة في إفادة المعنى، ليصير التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات"[1].

يضاف على الكلام الذي سبق تعريف الرضي للإلحاق، ما يشير إليه التعريف من أن الإلحاق يكون مطردا في حالات، ولا يكون مطردا في حالات أخرى، وقد ضرب ابن جني أمثلة على النوع الأول بقوله: (ضريب زيدٌ عمرا، والتي يريد بذلك(ضرب) " ، وأما القسم الثاني، فهو مما لا يقاس عليهِ ويتوسع به مثل النوع الأول، ومن أمثلة النوع الثاني: "حوقل، وهرول، وسيطر نحو: ضْوَرَبَ، وضَرْوب، وضيرب"[2] ، حيث صاغ من الفعل (ضرب) ضورب على صيغة حوقل، وضروب على صيغة هرول، وضيرب على صيغة سيطر.

وأشار علماء اللغة القدامى إلى أنّنا نستدل على الكلمة مُلحَقة أو غير مُلحقة من خلال علامات، تعدُّ مقاييس معتمدة في مجال الإلحاق، وعلامات الكلمة الملحقة هي: (فكُّ الإدغام في

---

[1] الاسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج6، ص52.

[2] ابن جني: المنصف، ج1، ص42-43.

كل كلمةٍ زائدة على ثلاثة أحرف في آخرها مثلان متحركان ُظْه َران كما في (النَدِ) و (مَه ْدَدِ)، والقسم الثاني قبول الاسم المختوم بألف لتاء التأنيث نحو أرطى وأرطاةٌ، وسِعْلى وسِعْلاةٌ، مشيرا إلى إن الألف لو كانت للتأنيث، ما دخلت عليها تاء التأنيث لئلا تجتمع علامتان في مكان واحد، وأما القسم الثالث، فتمثل بقبول الكلمة الملحقة للتنوين، وهو مختص بالأسماء الملحقة بألف مقصورة نحو: معزًى وأرطًى، وألف ممدودة نحو: (قوباءٍ وغوغاءٍ وحرباءٍ) [1].

وأما الإلحاق عند أصحاب المعاجم، فلم يرد تعريفه في كتاب التعريفات للجرجاني، ولعلّ ذلك يعود الى تركيزهِ على المشهور من المصطلحات في كل علم، بينما ورد في كتاب الكليات للكفوي مسبوقا بالمعنى اللغوي حيث قال: لحِقه ُ لحقا لحاقا بالفتح: أدركه، وفي الاصطلاح: جعلُ مثال على مثال زِيد منه ُ بزيادةٍ حرف أو أكثر موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات"[2].

نقصد بتعريف الإلحاق ما قصده القدامى، وذلك الإتيان بلفظ يسمى الملحق من لفظٍ آخر على وزن من الأوزان يقاس عليه، ومثاله ُ مما ورَد سابقا (جورب، وفيصل)، حيث دخلت الواو على الثلاثي (جرب)، والياء على الثلاثي فصل، قياسا على الرباعي (فَعْلَلَ)، وقد وافقت الكلمتان الوزن الرباعي في عدد الحروف والسّكنات، و تميّز تعريف النكّري في جامع اصطلاحات الفنون عن أبي البقاء في تعريف المصطلح، حيث أشار إلى أنّ الزيادة غير مطردة في إ فادةِ معنًى جديد، ومثله ما ورد عند ابن جنى في قولهِ(سرى، و أسرى)، إذ لم يؤدّ الإلحاق هنا معنى جديدا.

وأشار النكري أيضا إلى القسم الآخر وهو الزيادة التي تؤدي معنى جديدا، وضرب عليه أمثلة مثل: حـ وقلَ وكوّ وكوثر، فإن معانيها ليست معاني شَمِ لَ وحَقَل وكَثُر، وأورَد أيضا ما يجيء من حروف الزيادة وما يجري على الكلمة الملحق بها وتصاريفها في الماضي والمضارع والأمر،

---

[1] ابن جني: المنصف، ج1، ص42.

[2] الكفوي: الكليات، ج1، ص288..

والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إذا كان الملحق به فعلاً رباعيا، ومن التصغير والتكسير إن كان اسما رباعيا لا خماسيا[1].

الاسم المنقوص

وردت تعريفات الاسم المنقوص السابقة في معجمي التعريفات والكليات ولم ترد في كتاب جامع العلوم، يقول صاحب التعريفات: "الأسماء المنقوصة هي أسماء في أواخرها ياء ساكنة قبلها كسرة كالقاضي[2]. وجاء الحديث عن المنقوص عند الكفوي في موضعين: الأول حديثه عن أقسام الاسم: متمكنا وغير متمكن وتاما ومقصورا ومنقوصا ومشتركا، حيث قال في تعريف المنقوص: "ما في آخره ياء قبلها كسرة كالقاضي"[3]، والجدير بالذكر أن المؤلف كان حريصًا على معنى الاسم وأقسامه أكثر من الاهتمام بمصطلح الاسم المنقوص. وأما الموضع الثاني فقد اهتم بالمصطلح وسماته وخصائصه، وقد ورد المصطلح بسيطًا، أي مكونًا من كلمة واحدة، حيث يقول المنقوص: "هو كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة فهو المنقوص نحو القاضي والداعي، وقاضٍ وداعٍ"[4].

يلاحظ من تعريف الكفوي الأخير للمنقوص اهتمامه أكثر بالمصطلح وتعريفه، فذكر غير مثالٍ على الاسم المنقوص، إلا أنه خالف المصطلحية المعجمية بإشارته في التعريف إلى حالات الاسم المنقوص.

ومصطلح الاسم المنقوص مصطلح مركب تركيبا وصفيا، القسم الأول منه يدل أن اللفظة أو الكلمة من الكلام لا تقترن بالزمن، والقسم الثاني يدل على أن المفردة فيها نقص بعدم حملها للحركات الإعرابية رفعا وجرّا استثقالا، إلا إذا كانت نكرة منصوبة.

---

[1] النكري: جامع العلوم، ص154.
[2] الجرجاني: التعريفات، ص25.
[3] الكفوي: الكلّيات،ج1، ص128.
[4] السابق،ج4، ص218.

لقد ورد مصطلح المنقوص عند سيبويه والمبرد تحت باب الاسم المقصور والممدود، ولم يكن يقصد به الاسم الذي ينتهي بياء ساكنة قبلها كسر، "وإنما الاسم الذي وقعت ياؤه وفاؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الواو والياء، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جرّ"[1] .

الاسم الممدود

جاء المصطلح بسيطًا بلفظ الممدود في معجَمي: التعريفات وجامع العلوم يحمل نفس التعريف، بينما لم يرد في معجم الكليات، وقد استوفى المفهوم أو المصطلح السمات التعريفية، فذكروا أنّ: " الممدود اسم معرب ينتهي بهمزة قبلها ألف، وقد ذكروا أمثلة لتوضيح التعريف مثل: كساء ورداء"[2].

والممدود في اللغة: "من المدّ: الجذب والمطل. مدّه يمدّه مدًا فامتدّ ومدّه فتمدّد: بمعنى طوّله فتطوّل. وشيء مديد: أي ممدود..."[3].

يلاحظ من التعريف السابق أن المطل والتطويل والجذب معان تدل على معنى المدّ، وفي هذا تناسب مع المعنى الاصطلاحي للاسم الممدود، الذي يقتضي إطالة وجذبا ومطلا في آخره، بوجود فتحة طويلة بعدها همزة، كما أن اللفظة التي تنتهي بألف بعدها همزة اسم من حيث أقسام الكلام.

يقول سيبويه:"وأما الممدود فكل شيء، وقعت ياؤه بعد ألفٍ، فأشياء يُعلَم بأنها ممدودة، وذلك نحو: الاستسقاء..."[4].

---

[1] انظر: سيبويه: الكتاب: ج4، ص536. المبرد: المقتضب، ج3، ص79 وما بعدها.

[2] الجرجاني: التعريفات، ص231. النكري: جامع العلوم، ص232.

[3] انظر: ابن منظور: لسان العرب، ج3، ص399.

[4] سيبويه: الكتاب، ج3، ص539.

ويلتقي المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي عند سيبويه بالمطل والطول، فالاسم الممدود يُلْفَظُ بمطل مقطع صوتي.

ويشير ابن الحاجب في شرح الشافية إلى أن: "الممدود كالمقصور، إلا أنه يضاف إلى ألف المقصور همزة، وهي حرف الإعراب في الاسم الممدود"[1].

يلاحظ من تعريف ابن الحاجب أنّ الاسم الممدود يتميّز عن المقصور بوجود همزة بعد الألف، التي يعدّها نقطة مشتركة بين الممدود والمقصور، والهمزة هي الحرف الذي تظهر عليه علامات الإعراب في الممدود، بينما الألف تقدر عليها علامات الإعراب في الاسم المقصور.

والممدود أيضًا: "ما آخره ألف بعدها همزة من الأسماء المعربة"[2]. فبقوله اسم أخرج الأفعال التي تنتهي بهمزة مثل: يستاء، كما أخرج الأسماء التي ألفها قبل الهمزة أصلية مثل: ماء.

الاسم المنسوب

جاء المصطلح في التعريفات بين مصطلحي النسبة والنسب، إلا أنه لم يعطِ المعنى الاصطلاحي للنسب، حيث قال: "النسبة إيقاع التعلق بين الشيئين"[3]. فلعلّ عبارة التعلق بين الشيئين، تفضي بشكل من الأشكال إلى معنى النسب، لكن دون ذكر طريقة الصياغة بإضافة ياء مشددة في آخره.

وقد ورد المعنى عنده واضحا دقيقا في ذكره لتعريف المصطلح البسيط (المنسوب)، فقال في تعريفه: "المنسوب: هو الاسم الملحق بآخره ياء مشدّدة، مكسورة ما قبلها، علامة للنسب إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث نحو: بصريّ وهاشميّ"[4].

---

[1] الاستراباذي: شرح الشافية، ج2، ص324.

[2] السيوطي: همع الهوامع: ج3، ص347.

[3] الجرجاني: التعريفات، ص290.

[4] السابق، ص26.

حيث تلحظ الدراسة من التعريف السابق أن المسألة أكثر وضوحا ودقة، فتعريف الاسم المنسوب أشار بالضرورة إلى مصطلح النسب، الذي يكون بلاحقة آخر الاسم، وجاء التعريف مدعّما بأمثلة على الاسم المنسوب.

بينما ورد مصطلح نسب ولم يرد تعريف لمصطلح المنسوب في معجم الكلّيات للكفوي، وقد جاء التعريف دالا على المصطلح، وانتهى بذكر أمثلة على النسب، يقول الكفوي: "النسب كل ما آخره ياء مشددة، فإنها عند النسب لا تبقى، فإمّا أن تُحذَفَ كما في (كرسي)، أو يحذف أحد حرفيها ويقلب الآخر واوا نحو: دمية"[1].

وجاء المصطلح في جامع العلوم مرّة بسيطا (المنسوب) ومرّة مركبا تركيبا نعتّيا (الاسم المنسوب)، وحمل في الحالتين نفس المعنى مع اختلاف بسيط بينهما.

يقول أحمد النكري: "الاسم المنسوب: هو الاسم الملحق بآخره ياء مشدّدة، مكسورة ما قبلها علامة للنسبة إليه، كما ألحقت التاء علامة للتأنيث، نحو بصريّ وهاشميّ. وتحقيق هذا في المنسوب والنسبة إن شاء الله تعالى"[2].

يظهر من التعريف أن التركيز في التعريف هنا على الاسم، وكل ما ارتبط به من ألفاظ، ومن الألفاظ التي ارتبطت بالاسم لفظة المنسوب، ودليل ذلك قوله كما سيأتي في تعريف المنسوب إن شاء الله، ومثل هذه العبارات كانت مَثْلبا على المعجميين القدامى في تعريفاتهم للمصطلحات.

وأما في تعريف المنسوب، فقال: "المنسوب عند علماء الصّرف: هو الذي ألحق آخره ياء مشّددة...، والغرض من النسبة أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه..."[3].

---

[1] الكفوي: الكليات، ج4، ص336.

[2] النكري: جامع العلوم، ص113.

[3] السابق، ص903.

النسب في اللغة: "القرابة، وإيقاع التعلق والارتباط بين الشيئين. وهو مصدر نسب ينسب الرجل؛ أي وصفه وذكر نسبه، ويقال فيه: النسبة بكسر"[1].

"إن مصطلح النسبة من المصطلحات البسيطة المتولدة من منظور دلالي(وظيفي)، فالمعنى اللغوي لا يتفق مع المعنى الاصطلاحي"[2]؛ أي "أن النسبة دلالة حادثة لإفادة ارتباط بين المنسوب والمنسوب إليه سواء أكان المنسوب إليه علما، أم قبيلة، أم موطنا، أم صنفا، أم شيئا يراد للمنسوب، له بالمنسوب إليه علاقة وصلة"[3]. "فالاسم في صورته الحادثة ذو وظيفة دلالية مركبة، فهو المنسوب بدلالته المفردة المجردة، وهو الشيء الآخر المعزّو إليه، المرتبط بوجه من وجوه الارتباط"[4].

وهو من المصطلحات التي تراوح التعبير عنها عند سيبويه بين مصطلحين هما: النّسب والإضافة، وهما لفظتان وردتا عنده في قوله: "اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياَءي الإضافة"[5].

أشار سيبويه في التعريف السابق بلفظة (أضفت) معنى نسبت، كما ذكر العلامة الدالة على النسب أو الطريقة التي ننسب فيها إلى الاسم. وذهب المّبرد أيضا إلى مثل ما ذهب إليه سيبويه، بجعل مصطلح الإضافة دالا على النسب"[6].

---

(1) سالم، أمين عبدالله: النسب في العربية(الصورة والأداء) دراسة نقدية، مطبعة الأمانة، مصر، ط ا، 1986، ص3.

(2) القرقز، آلاء: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه، ص16.

(3) سالم، أمين عبدالله: النسب في العربية، ص4.

(4) السابق، ص5.

(5) سيبويه: الكتاب، ج3، ص353.

(6) المبرد: المقتضب، ج3، ص133.

وسار أغلب من جاء بعد سيبويه على هذه التسمية إلى أن استخدم الرضّي مصطلح النسب، مطلقا على بابه اسم باب النسب، وأصبح المصطلح المعتمد عند القدامى والمحدثين، ويعرف المنسوب بقوله: "المنسوب الملحق بآخره ياء مشّددة ليدل على نسبته إلى المجّرد عنها"[1].

إن الرضي في التعريف السابق يشير إلى أن الاسم المنسوب يصاغ بلاحقة الياء المشددة في آخره نحو أردنّي، علمّي، هذلّي.

ويقول عباس حسن في تعريف النسب: " لابدّ في النسب من زيادة ياء مشّددة على آخر الاسم المنسوب إليه"[2].

والنسب كما ورد في كتب التراث مصطلح بسيط، يوصل في صياغته إلى مصطلح الاسم المنسوب، عندما ننسب إليه بإضافة لاحقة الياء.

الاسم المصغّر

جاء مصطلح التصغير بسيطا كصورة للمصطلح في المعاجم، وقد عبر عن المعنى الاصطلاحي، فورد عند الجرجاني بلفظ: (المصغر)، وفي الكليات وجامع العلوم بلفظ (التصغير)، والفرق بين المصغر والتصغير موجود، فالمصغر هو الاسم الذي حدث فيه التصغير، والتصغير هو الآلية المستخدمة لإحداث هذا التغيير في الاسم.

يقول علي الجرجاني: " المصغّر هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدلّ على التقليل"[3]، نلاحظ أن الجرجاني في التعريف يركز على اللفظ في الجزء الأول منه، وعلى الآلية في الجزء الثاني بقوله: زيد فيه شيء، والهدف منه الدلالة على التقليل، وقد خلا التعريف من الأمثلة التي تساعد الدارس في فهم المصطلح.

---

[1] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص4.

[2] عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط5، ج4، ص714.

[3] الجرجاني: التعريفات، ص231.

وذكر صاحب الكليات المصطلح (التصغير)، لكن دون أن يذكر له تعريفا، بل ذكر فقط معاني التصغير، وهي مسألة تالية في عملية التصغير، فلا بد أن تجري العملية لتؤدي المعاني، فكان يجب عليه أن يذكر السمات التعريفية لمصطلح التصغير، ثم يذكر المعاني إن أراد التوضيح.

يقول الكفوي: "التصغير: يجيء لمعانٍ: تصغير التحقير كُرَجْيل والتقليل كدريهم، والتقريب كقولك: داري قبيل المسجد"[(1)].

وأما صاحب الدستور فقد ورد في معجمه المصطلحان، التصغير والمصغر، ليكون التصغير دالاً على الآلية لكن من غير توضيح؛ لأنّ النكري أغفل عبارة الآلية أو التغيير، واهتم بذكر المعنى اللغوي للكلمة.

يقول النكري: "التصغير جعل الشيء صغيرا منسوبا إلى الصغر، وعند النحاة جعل الاسم مصغرا، أي دالا على معنى متصف بالصغر كالرُّجيل"[(2)].

وظهر المصطلح الآخر (مصغّر) دقيقا أكثر من التصغير، حيث تنبه فيه لكلمة (الاسم)، أي التي يقع فيها التصغير، ثم أشار إلى الجانب الآخر، وهو الآلية التي يتم عن طريقها تصغير الاسم بقوله: "مزيد فيه" كما وردت في التعريف مجموعة من الأمثلة تزيد المعنى وضوحا ودقّة، وميّز فيها بين تصغير الحجم وتصغير العدد.

يقول النّكري: "المصغّر: في اصطلاح الصرف هو الاسم المزيد فيه شيء ليدل على تقليل في الكيف كرُجَيل وعُوَيْلِم، أو الكم كدُرَيْهِمات ونُنَيرات"[(3)].

---

(1) الكفوي: الكليات، ج2، ص86.

(2) النكري: جامع العلوم، ص252.

(3) السابق، ص853.

"إن مصطلح التصغير من المصطلحات أحادية الدلالة، وهو من المصطلحات المستقرة، ومتولدة بآلية الاشتقاق، وقد ورد لهذا المصطلح مرادف عند سيبويه وهو التحقير، والتحقير في الأصل من المعاني التي يخرج إليها التصغير، بل هو المعنى الأكثر شيوعا في باب التصغير"[1].

والتصغير في الاصطلاح عند اللغويين فهو: "ما زيد فيه شيء حتى يدلّ على تقليل"[2]. يكشف التعريف أن التصغير في الصرف يكون بدواخل على الكلمة؛ لتؤدي معنى التقليل، وما يحتويه من دلالات مختلفة، كالتحقير والتحبب. ومن التعريفات التي تحمل المعنى الاصطلاحي السابق، ما ذكره السّهيلي بقوله: " التصغير تغيير الاسم ليدلّ على صغر المسمى، وقلة أجزائه"[3].

يكشف التعريف عن الأبعاد الاصطلاحية التي ذكرها اللغويون القدامى عن التصغير، فهو يرتبط بالاسم، أي الأفعال والحروف خرجت من إطار التصغير، ويظهر أثر التغير على بنية الكلمة عن طريق الحروف التي تدخل عليها، وفي المعنى، إذ يصغر الاسم ليؤدي دلالات معينة.

المصدر

وردالمصدر عند أصحاب معاجم الدراسة مادة من مواد، فقد أفرد كل من الجرجاني والنكري له مادة في المعجم، أما صاحب الكليات فقد تحدث عن المصادر في مادة اللازم. يقول صاحب التعريفات: "المصدر: هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه"[4]، ويقول النكري: "هو اسم الحدث الجاري على الفعل"[5].

يلاحظ من التعريفات السابقة أنّ الجرجاني والنكري اتّفقا مع الصرفيين في تعريف المصدر، فهو عند الجرجاني الاسم الذي اشتق منه الفعل، أي أن المصدر أصل المشتقات، ويصدر عنه

---

[1] القرقز، آلاء: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه، ص17–18.

[2] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص189.

[3] السهيلي، عبد الرحمن: نتاج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص70.

[4] الجرجاني: التعريفات، ص231.

[5] النكري: جامع العلوم، ص850.

الفعل بكافة أشكاله. والنكري وافق الصرفيين بتناول الجانب المعنوي للمصدر وهو جريانه على الفعل، وخلوه من الدلالة على الزمن بقولهم اسم.

وقد اكتفى الجرجاني بهذا التعريف للمصدر وهو ما يسمى التعريف الاصطلاحي، لكن من دون ذكر الأمثلة. بينما النكري تحدث عن أغراض المصدر، كأن يأتي من الفعل لتأكيده أو بيان نوعه أو عدده، وتحدث أيضًا عن أبنية المصادر من الثلاثي والمزيد، واستخدم الألفاظ الفارسية في توضيح جزئيات المصدر بقوله: "المصدر هو اسم إذا كان واضحًا، وهو بالفارسية آخره حرفان تن أودن"[1].

وأما صاحب الكليات فلم يفرد للمصدر مادة، "وإنما أتى على تعريفه من خلال حديثه عن اللازم والمتعدي، ومعاني الزيادات في الأبنية، والقضايا النحوية المتعلقة باللازم والمتعدي، بل يترك الحديث عن اللازم والمتعدي، ليتحدث عن أبنية المصادر من الثلاثي والمزيد في المصادر، والحالات التي يأتي عليها المصدر أو أنواعه (مشتق، غير مشتق) ويدُخِل في هذا المجال أيضًا الحديث عن اسم المصدر"[2]، والمواضع التي عرف فيها المصدر كقوله: "والمصدر يدلّ على فعله المشتق، فإذا قال: لي عليك حق. فقال: حقًا فهو إقرار يكون التقدير: حققت فيما قلته حقًا"[3]، وقوله: "والمصدر هو الذي له فعل يجري عليك كالانطلاق في انطلق"[4].

يلاحظ من التعريفين السابقين أنّ الكفوي يتفق مع الصرفيين في كون المصدر يجري على الفعل في المعنى، والفعل و المصدر من نفس اللفظ، وقد وردت التوضيحات مدّعمة بالأمثلة.

---

[1] انظر: النكري: جامع العلوم، ص851 – 852.

[2] انظر: الكفوي: الكليات، ج4، ص192–208.

[3] السابق، ج4، ص201.

[4] السابق، ج4، ص204.

ترى الدراسة أن الجرجاني التزم بالمصطلحية المعجمية في تعريف المصدر، إلا أن التعريف ينقصه ذكر بعض الأمثلة على صياغة المصدر، بينما النكري والكفوي خالفا نظام المصطلحية المعجمية بذكر أنواع المصادر وقضاياها النحوية.

المصدر في اللغة: "مأخوذ من الفعل (صدر) ومعناه رجع...، يقال: صدر القوم عن المكان أي رجعوا منه... ومنه مصادر الأفعال، والصدر نقيض الورد. صدر عنه يصدر صدرًا ومصدرًا..."[1].

"وأما عند أهل اللغة المتقدمين أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي، فلم يوردوا تعريفًا للمصدر، بل كانوا يشيرون إلى المصدر إشارة في حديثهم عن أبنية الفعل"[2] نحو: يقول سيبويه: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على (فَعَل) (يفعُل). و(يفعَل). ويكون المصدر (فَعْلا)... ، فأما فَعَل يفعُل مفسرة قتل يقتُل مثلا"[3].

وقد ذهب المبرد إلى مثل ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد...، فمنها ما يجيء على (فَعْل) مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل، فما جاء منها على (فَعْل) فقولك: ضربت ضربًا وقتلت قتلا..."[4]، وهذا أيضًا عند ابن السراج[5]، وأبي علي الفارسي[6].

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة صدر.

[2] الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، دار أسامة للنشر، عمّان، ط1، 2008، ص26.

[3] سيبويه: الكتاب، ج4، 5-8.

[4] المبرد: المقتضب، ج2، ص 124و ما بعدها.

[5] ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص86 وما بعدها.

[6] الفارسي، أبو علي: التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، 1981، ص507 وما بعدها.

وأما من جاء بعدهم مثل: ابن جني: وابن الحاجب، وابن عقيل، فقد وضعوا حدًّا للمصدر في الكلام، يقول ابن جنّي: "اعلم أن المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل المشتق من المصدر"[1].

أشار ابن جني من التعريف إلى أن المصدر والفعل يجب أن يكونا من نفس اللفظ؛ أي أن حروف المصدر من حروف فعله.

ويقول ابن الحاجب: "و المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل"[2]. ويقول ابن مالك: "المصدر اسم دال بالأصالة على معنًى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا. أو واقع على مفعول وقد سُمِّي فعلا وحدثا، وهو أصل الفعل لافرعه خلافًا للكوفيين"[3].

ركز تعريف ابن الحاجب على المعنى الذي يدلّ عليه المصدر، حيث أنه اسم الحدث الذي يؤدي في معناه معنى الفعل، أما ابن عقيل فقد اهتم بالناحية اللفظية؛ أي التغيُّرات التي تجري على الكلمة عند صياغة المصدر، فيقول : "يشترط في المصدر أن يكون مشتملا على أحرف فعله لفظًا أو تقديرًا أو مُعَوضًا مما حذف بغيره نحو: (قِتال)، فهو مصدر الفعل (قاتل) في بعض كلام العرب فقالوا : " قاتل قيتالا" و "ضارب ضيرابا" ، ولكن انقلبت الألف ياءً لكسر ما قبلها ... "[4].

---

[1] ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط1، ص48.

[2] ابن الحاجب: الكافية في النحو، شرحه رضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ج2، ص191.

[3] ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967، ص87.

[4] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، 1998، ج1، ص93.

اسم الفاعل

جاء تعريف اسم الفاعل عند أصحاب المعاجم متفقا مع اللغويين ، وقد التزم صاحب معجم التعريفات وصاحب معجم اصطلاحات الفنون بذكر تعريف اسم الفاعل دون ذكر التفصيلات المتعلقة باسم الفاعل عند النحويين، خلافاً لصاحب الكلّيات، الذي ذكر حدّ اسم الفاعل في إطار حديثه عن الفاعل ونائب الفاعل، ثم انتقل للحديث عن حالات اسم الفاعل من المتعدي وحالات استخدامه ودلالاته"[1].

يقول الجرجاني في تعريف اسم الفاعل: "هو ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدث،وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا الحدوث"[2] .

يلاحظ من تعريف الجرجاني أنه تحدث عن اسم التفضيل والصفة المشبهة، وهما ليسا من الخصائص التعريفية لاسم الفاعل، أي لا يرتبطان بالمعنى الاصطلاحي لاسم الفاعل، وهذا دليل على تأثير النحويين في أسلوب ومنهج المعجميين في عرض وتعريف مواد معجمهم.

ويقول صاحب الكليات: "هو ما اشتق لما حدث منه الفاعل"[3]، ويقول النكري: "اسم مشتق من المصدر لمن قام به معنى المصدر، أعني الحدث حال كون ذلك القيام بمعنى الحدوث أو الثبوت، والمراد بمعنى الحدوث وجود الفعل له وقيامه به مقّيدًا بأحد الأزمنة الثلاثة..."[4].

---

[1] انظر: الكفوي: الكليات، ج1، ص129 – 133.

[2] الجرجاني: التعريفات، ص26.

[3] الكفوي: الكليات، ج1، ص129

[4] النكري: جامع العلوم، ص113

يلاحظ أن المصطلح المركب(اسم الفاعل) يحتوي مفردتين أخذ منهما سمات جعلته يكتسب دلالة جديدة، فأخذ من الاسم عدم الاقتران بزمن، وأخذ من الفاعل دلالته على القيام بالفعل، والاسم تابع للقسم الصرفي، والفاعل تابع للقسم النحوي.

" اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في تسمية اسم الفاعل، فنحاة البصرة أطلقوا عليه مصطلح اسم الفاعل، وعدّه نحاة الكوفة فعلا، وأطلقوا عليه مصطلح الفعل الدائم، وعرفوه بعدها تعريفات تصب في نفس المعنى مع اختلافات بسيطة"[1].

يقول سيبويه: "... فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية:على فَعَل يفُعل و فَعَل يفعِل، و فَعِل يَفعَلُ. ويكون المصدر فَعْلًا والاسم فاعلًا، فأما فَعَل يفْعل، مصدر فقتل يقتلُ قتلًا، والاسمُ قاتلٌ، وخلقه يخلقه خلقًا والاسم خالقٌ"[2].

ويقول ابن السراج: " هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين... ، وأبنية المتعدي من الثلاثي على ثلاثة أضرب على: فَعَلَ، يفعِلُ مثل ضرب، يضرِبُ.وفَعلَ يفُعل، مثلقَتَلَ يقتُلُ...،والصفة على فاعل في جميع هذا، و ذلك نحو ضارب: وقاتل ..."[3]وقد وافق المبرد[4]، وأبو علي الفارسي[5] سيبويه فيما فعل.

"لقد تكلم النحاة في المواضع السابقة لاسم الفاعل من خلال ما تكلمت به العرب للوصول إلى صياغته، أما بالنسبة لوضع حدٍّ واضح لمعنى اسم الفاعل فلم يرد عندهم"[6].

---

[1] عايش، شادي محمد جميل: دلالة سياق اسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف(صحيح مسلم أنموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص18.

[2] سيبويه: الكتاب، ج4، ص5.

[3] ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص85- 86.

[4] المبرد: المقتضب: ج2، ص13.

[5] الفارسي، أبوعلي: التكملة، ص509 .

[6] الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ص131.

أما اللغويون المتأخرون مثل ابن الحاجب وابن مالك، فقد وضعوا حدّا يحمل السمات التعريفية لاسم الفاعل، يقول ابن الحاجب: "إنّ اسم الفاعل يشتق من فعله للدلالة على من قام بالفعل"[(1)]، ويقول ابن مالك: "اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"[(2)]، وهو أيضًا: "ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله، فخرج بالحدوث نحو أفضل وحَسُن، فإنهما يدلان على الثبوت،وخرج بذكر فاعله نحو مضروب وقام"[(3)].

يلاحظ من تعريفات المتأخرين اسم الفاعل يصاغ من فعله للدلالة على من قام بالفعل، يتوافق تذكيرًا أو تأنيثًا مع متعلّقه، ولا يدل على الثبات في الصفة، وليس في معناه من وقع عليه الفعل ولا الدلالة على الزمن.

اسم المفعول

حمل تعريف أصحاب المعاجم المعنى الذي اتفق عليه علماء اللغة، وهو أن المفعول يصاغ من الفعل للدلالة عل من وقع عليه الفعل، فقال الشريف الجرجاني: "ما اشتق من يُفعَل لمن وقع عليه الفعل"[(4)]، وقال صاحب الكليات: "هو ما وقع عليه الفعل بالقوة، والمفعول ما وقع عليه الفعل بالفعل..."[(5)]، وقال النكري: "أي اسم المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير وإلا فالمفعول هو الحدث، وهو عند النحاة اسم مشتق من الحدث موضوعًا لمن وقع عليه"[(6)].

---

(1) ابن الحاجب: الكافيه في النحو، ج2، ص198 .

(2) ابن مالك: التسهيل، ص136 وما بعدها.

(3) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط6، 1998، ج2، ص248.

(4) الجرجاني: التعريفات، ص26.

(5) الكفوي: الكليات، ج1، ص133.

(6) النكري: جامع العلوم، ص113.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن تعريفي الكليات وجامع العلوم أدخلا النحو مع الصرف، فقد ذكروا المفعول به في التعريف يقول صاحب الكليات: "والمفعول ما وقع عليه الفعل بالفعل"، وقول صاحب الدستور: "اسم المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير، وقصد به المنصوب على نزع الخافض، ولعلّ السبب في ذلك اشتراك المفعول به واسم المفعول في الدلالة على من وقع عليه فعل الفاعل.

"إن مصطلح اسم المفعول مصطلح مركب من كلمة اسم وكلمة المفعول بطريقة التركيب الإضافي، فأخذ من الاسم عدم اقترانه بالزمن، ومن المفعول دلالته على من وقع عليه فعل الفاعل. وهو مصطلح متعدد الدلالة يدل على ركن من أركان الجملة الفعلية وهو المفعول به، ومصطلح صرفي دلّ باقترانه بكلمة اسم على المعنى الصرفي"[1].

لم يرد عند اللغويين المتقدمين حدّ واضح يحمل الخصائص والسمات التعريفية لاسم المفعول، مثل سيبويه والمبرد وابن جني، يقول المبرد: " وهذه الأفعال، أي المزيدة، بين فاعلها ومفعولها كسرة تلحق الفاعل قبل آخر حروفه، وفتحة ذلك الحرف من المفعول، نحو قولك: مُكرِم و مُكرَم، وقُتِلٌ مُقاتَلٌ ومقطع ومقطّع "[2].

ويقول أبوعلي الفارسي: "... كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها. أي المصادر، ... فأبنية الأفعال التعدية على ثلاثة أضرب: فَعَل يَفعِلُ...، والاسم المبني على يُفْعَل مفعول مثل مضروب ومقتول"[3].

يلاحظ من التعريفيين السابقين أن الحديث عن اسم المفعول كان بالطريقة التي توصلت إليها العرب في كلا منها، فاستنتجوا شكله ومعناه من خلال ما جاء على ألسنة العرب يؤدي معنى

---

[1] القرقز، آلاء: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه، ص19.

[2] المبرد: المقتضب، ج1، ص74.

[3] الفارسي، أبو علي: التكملة، ص507 – 509.

اسم المفعول، وقد سارا في ذلك على نهج سيبويه، لكن تميز تعريف المبرد بالمقارنة بين طريقة صياغة اسم الفاعل وطريقة صياغة اسم المفعول من المزيد، بكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل، وفتح ما قبل الآخر في اسم المفعول، شريطة وضع الميم المضمومة في مضارع كلٍّ منهما.

ويعرِّفه المتأخرون من اللغويين مثل ابن الحاجب وابن هشام بقولهم: " هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل...."[1]. " وهو ما دل على حدث ومفعوله كمضروب ومُكَرم"[2].

الصفة المشّبهة

بالنسبة لتعريفها في معاجم الدراسة، فقد التزم صاحب التعريفات بالمصطلحية المعجمية، فذكر تعريفها ومثل عليها ووافق في تعريفه الصرفيين، فقال: "ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت نحو: كريم وحسن"[3].

بينما بدأ صاحب الكليات الحديث عن الصفة بذكر أوزانها[4]، ثم ذكرها في الحديث عن معنى الصفة عند النحويين وحالاتها، والصفة عند أهل الحق، ثم يذكر تعريفها دون أن يخصص لها مادة فيقول : "والصفة المشبهة تجيء أبدًا من اللازم، فإذا أريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازمًا بمنزلة فعل الغزيزة"[5].

وتجدر الإشارة إلى أن صاحب الكليات أضاف إلى التعريف الحالة التي خرجت عن الأصل بقوله: "إذا أُريد اشتقاقها من المتعدي"، وهذا ليس له علاقة بالسمات والخصائص التعريفية الأساسية للصفة المشبهة. ولعلّ الهدف التعليمي وحشد الكّم المعلوماتي، وليس المعنى الاصطلاحي تماما، هو ما كان يسعى إليه الكفوي.

---

[1] ابن الحاجب: الكافية في النحو، ج2، ص203.

[2] ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص259.

[3] الجرجاني: التعريفات، ص138.

[4] الكفوي: الكليات، ج1، ص124- 125.

[5] السابق، ج3، ص93، وانظر: الجزء نفسه، ص90- 103.

ويـورد صـاحب جـامع العلـوم مـصطلح الـصفة المـشبهة، بـذكر الفـرق بينهـا وبـين اسـم الفاعـل أولا، ثـم يـذكر تعريـف الـصفة المـشبهة عنـد النحـاة بقولـه: "هـي اسـم مـشتقٌّ مـن مـصدر موضـوع لمـن قـام بـه علـى معنـى الثبـوت وعـدم التقّيـد بـزمن"[1]، "ويعـود ليفـرق بـين اسـم الفاعـل والـصفة المـشبهة، مـن حيـث أن اسـم الفاعـل المـشتق مـن المـصدر الـلازم مُقيَّـد بأحـد الأزمنـة الثلاثـة، بينمـا الـصفة المـشبهة يـراد الاتـصاف دون التقّيـد بأحـد الأزمنـة، ويـذكر أمثلة ويقوم بتحليلها لتوضيح الفرق بينهما"[2].

ترى الدراسة أن المقارنة بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة، تكشف عن تأثر أحمد النكري بأسـلوب النحـاة الـذين عرضـوا للموضـوع بالطريقـة نفـسها، كمـا أنّ الأسـلوب لا يتناسـب مـع المـصطلحية المعجميـة، التـي فـي أساسـها تعتمـد المعنـى الاصـطلاحي وتعريفـه دون الخـوض بالتفصيلات والقضايا التي تتعلق بالمصطلح.

الـصفة المـشبهة مـصطلح مركب تركيبـا نعتيـا مـن كلمتَـي الـصفة والمـشبهة، وجـاء معنـى الـصفة عنـد ابـن منظـور فـي قولـه: "صـفة الـشيء حِليتـه ونعتـه مـن وصـف الـشيء وصـفا وصـفة أي حـلاه، والوصـف هـو المـصدر، وأمـا الـصفة فهـي الحِليـة"[3]. وأورد ابـن منظـور أيـضا فـي معنـى النعـت مـا يـرتبط لغويـا بمعنـى الـصفة بقولـه: "النعـت وصـفك الـشيء تنعتـه نعتـا وتبـالغ فـي وصـفه.....، والنعـت مـن كـل شـيءٍ هيئتـه وكـل شـيء كـان بالغًـا. والوصف أيضا "هو تحلية الشيء، والصفة هي الحلية، وهي الإمارة اللازمة للشيء"[4].

---

[1] انظر النكري: جامع العلوم، ص533

[2] انظر: السابق، ص533.

[3] ابن منظور: لسان العرب، مادة الصفة.

[4] ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار االفكر، بيروت، 1979، ج6، ص115.

يلاحظ من المعاني اللغوية أن الهدف من الصفة توضيح الشيء وإظهاره وبيان هيئته، وهي العلامة الملازمة للشيء وحليته، وكلمة الوصف عند ابن منظور هي الآلية والصفة هي الحلية والميزة.

وأما الصفة اصطلاحا فيعرفها الاستراباذي بقوله: "الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص، والمراد بالعام، كل لفظٍ فيه معنى الوصفية، جرى تابعا أو لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال نحو: زيد قائم، وجاءني زيد راكبا، إذ يقال هما وصفان، ونعني بالخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا، نحو: جاءني رجل ضارب"[1].

يرى صاحب التعريف السابق في القسم الأول(العام)، أن الصفة في جانب لا تكون تابعة نحويا لما قبلها، إنما تتبعه معنويا، فلا تعرب صفة له، بل حسب موقعها الإعرابي، فتقع خبرا مثل كلمة (قائم) في عبارة (زيد قائم)، وتقع حالا مثل (راكبا) الواردة في التعريف. كما يشير القسم الأول من التعريف إلى البنية الصرفية للكلمة: اسمِ فاعلٍ، اسم مفعول، صفة مشبهة، صيغة مبالغة.

أما القسم الثاني من التعريف (الخاص)، فيشير إلى الجانبين المعنوي والنحوي، فالصفة معنى كانت إمارة للموصوف، ونحوا حملت حركته الإعرابية رفعا ونصبا وجرّا، فكلمة (ضارب) الواردة في الجملة الأخيرة من التعريف وصفت الرجل وحملت حركته الإعرابية ألا وهي الضمّة.

وكلمة المشبهة في اللغة مأخوذة من مادة "شبه والشبه: المثل، وجمعه أشباه، وشابهه وأشبهه ماثله، وشّبهه إّياه وبه تشبيهامثّله ُ، يقال أشبه الرجل أّمه ُ، إذا عجِزَ وضعف"[2].

---

[1] الاستزاباذي، رضي الدين: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1975، ج2، ص283.

[2] الزبيدي: تاج العروس، مادة شبه.

أخذ المصطلح الصرفي الصفة المشبهة من الصفة معنى البنية والتبعية في المعنى وليس في الإعراب كما الصفة التابعة معنى وإعرابا، وأخذت المشبهة من المعنى اللغوي المماثلة، حيث أشبهت اسم الفاعل في العمل.

"وقد وضحها كلٌّ من سيبويه والمبرد وابن السراج من خلال أوزانها التي وردت عند العرب، وقد سماها سيبويه صفة مشبهة"[1]، فذكرها في قوله: "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه من معلوم، إنما تعلم في ما كان من سببها معرِّفًا بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا، لأنه ليس بفعل و لا اسم هو في معناه"[2].

يلاحظ من التعريف السابق أن سيبويه ركز على عمل الصفة المشبهة، وتشبيهها في ذلك باسم الفاعل.

ويقول ابن السراج في الأصول: "من الصفة أفعلُ: للألوان... وهو الذي لا يكاد ينكسر في الألوان يقولون: أسود وأبيض...، وتأتي " أفعل" صفة في معنى الداء والعيب ... أعوُر، وأصلح، وأجذُم"[3].

فقد ذكر ابن السراج في معرض حديثه عن الصفة أوزانها عند العرب والطريقة التي استخدمتها لهذه الأوزان، والحد بسماته التعريفية ظهر عند ابن الحاجب، وابن مالك، فقال ابن الحاجب في كافيته: "الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت"[4]،

---

[1] الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ص174.

[2] سيبويه: الكتاب، ج1، ص194، ج2، ص36، ج4، ص26– 36.

[3] ابن السراج: الأصول، ج3، ص94 وما بعدها.

[4] ابن الحاجب: الكافية في النحو، ج2، ص205.

ويقول ابن مالك: "هي الملاقية فعلًا لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط"[1].

فقد اتفق الاثنان على أنها تصاغ من فعل لازم للدلالة على اتصاف الفاعل بالصفة مع الدلالة على الثبوت، وهذا هو الفارق بينها وبين اسم الفاعل، فاسم الفاعل يحمل دلالة عارضة متغيرة.

صيغ المبالغة

أثرت طريقة النحاة وعدم تعريفهم لصيغ المبالغة على أصحاب المعاجم، فلم يُعرِّفوا صيغ المبالغة في معاجمهم، وإنّما عرفوا المبالغة كما في الكليات، وعرفوا البلاغة كما في التعريفات وجامع العلوم، وكلا التعريفين لم يلامس ولم يرتبط بصيغ المبالغة، لكن صاحب الكليات ذكر أن العرب إذا أرادوا المبالغة بالغوا في كلامهم، أو استخدموا صيغ المبالغة، لكنه لم يفرد مادة لمعنى صيغ المبالغة وفي ذلك يقول: "المبالغة هي أن يذكر المتكلم وصفًا فيزيد فيه حتى يكون أبلغ في المعنى الذي قصده... والمبالغة ضربان: مبالغة بالوصف بأن يخرج إلى حد الاستحالة ... ومبالغة بالصيغة، وصيغ المبالغة عند الجمهور محصورة في ثلاث وهي: فعّال ومفعال ومفعول ... وقال بعضهم صيغ المبالغة قسمان: أحدهما ما تحصل فيه المبالغة بحسب زيادة الفعل، والثاني بحسب تعدد المفعولات ..."[2].

ولعل الإشارة الأخيرة في كلام الكفوي تشير في طياتها إلى معنى المبالغة الناتجة عن زيادة أو تكثير معنى الفعل من خلال صيغ المبالغة.

---

[1] ابن مالك: التسهيل، ص139.

[2] الكفوي: الكليات، ج4، ص266 – 267.

الصيغة في اللغة من "صاغه صوغا وصياغة، صنعه على مثال مستقيم، والمعدن سبكه، والكلمة: اشتقها على مثال، وصيغة الكلمة هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها، والجمع صيغ"[1].

وأما الصيغة في الاصطلاح: "هي العلامة الصرفية التي تدل على المورفيمات، فمورفيم الطلب تدل على صيغة استفعل، ومورفيم التكسير تدل عليه صيغ التكسير، ومورفيم التعدي تدل عليه صيغة أفعل، ومورفيم اللزوم تدل عليه صيغة فَعُلَ"[2].

وتعرف الصيغة أيضا بأنها: "معيار أو ميزان يُتّخذ أساسًا لمجموعة من الكلمات، ونتبين من خلالها أصل الكلمة وما يعتريها من تغيير، وهي ما يقابل في مصطلح الصرفيين العرب: الميزان أو المثال الصرفي"[3].

وتجدر الإشارة إلى أن اللغويين استخدموا كلمة البنية للدلالة على الصيغة مثل: عبدالحميد الأقطش في دراسته (الأبنية الصرفية في ديوان عنترة)، وخديجة الحديثي في كتابها (أبنية الصرف في كتاب سيبويه)، وهدى جنهويشتي في دراستها (الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن طفيل)، أضف إلى ذلك العديد من الدراسات والرسائل التي احتوت عناوينها على عبارة الأبنية الصرفية.

"والأبنية جمع بناء، وهي هيئة الكلمة الملحوظة من حركة وسكون وعدد حروف وترتيب، والكلمة: لفظ مفرد وضعه الواضع ليدل على معنى، بحيث متى ذُكِر ذلك اللفظ فُهِمَ منه المعنى الموضوع له"[4].

---

[1] مدكور، إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، تركيا، ج1، ص528-529.

[2] عابد، حنان جميل: الصيغ الصرفية ودلالاتها في ديوان عبد الرحيم محمود، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص11.

[3] السابق، الصفحة نفسها.

[4] الحملاوي، أحمد: شذا العرف في فن الصرف، مكتبة النهضة، بغداد، ص18.

يلاحظ من التعريفات السابقة أن الصيغة بنية نتجت عن تغيير في الكلمة على نحو معين؛ لتؤدي معنى جديدا غير الذي تؤديه مادة البنية أو الصيغة، وأنها مصطلح يرادف الميزان والبنية والمثال وهيئة الكلمة.

والمبالغة في اللغة من"بلغ بمعنى وصل وانتهى، يقال بلغ الشيء يبلغ بلوغًا وبلاغا، بمعنى وصل وانتهى، وتبلغ بالشيء وصل إلى مراده.والبلاغ ما يُتبلّغ به ويُتوصّل به إلى الشيء المطلوب، والبلاغ ما بلغك، والبلاغ الكفاية.....والبلاغ الإيصال، وكذلك التبليغ....بالغ يبالغ مبالغة إذا اجتهد في الأمر....وبلّغ الفارس إذا مدّ يده بعنان فرسه ليزيد في جريه"[1].

يلاحظ من تعريف صاحب اللسان أن بلغ تأتي بمعنى الوصول والانتهاء إلى الشيء المطلوب، وتأتي بمعنى الكفاية والاكتفاء بالشيء دون الزيادة عليه، وتأتي بمعنى الزيادة في الجري، وتأتي بمعنى الاجتهاد في الأمر، والإيصال أيضًا.

ويلاحظ أيضا أن مصطلح صيغ المبالغة أخذ من المعاني اللغوية البنية أو المثال أو القالب الذي تأتي لتؤدي معانٍ جديدة، وأخذ من المعاني اللغوية ل(بلغ) الزيادة والوصول إلى الشيء المطلوب.

"استقر المعنى الاصطلاحي لكثير من المفردات الصرفية والنحوية في عهد ابن الحاجب ومن عاصره من اللغويين، أما من سبقه من جهود في المصطلحات الصرفية والنحوية، فلم يكن منظما ولا دقيقا ولا واضحا مقارنة مع مرحلة ابن الحاجب ومن عاصره"[2]، حيث لم يذكر اللغويون المتقدمون حدًا لصيغ المبالغة، وإنما اكتفوا بذكر أوزانها والمعنى المراد منها وهو التكثير، في الحالة التي يدل اسم الفاعل فيها على الكثرة والمبالغة من خلال تحويله إلى صيغ معينة. يقول سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة بلغ.

[2] الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ص185.

يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعول وفعّال، ومِفعال وفَعِل، وقد جاء: فعيل كرحيم وعليم وقدير..."[1].

ويقول صاحب الكافية: "وما وضع منه (اسم الفاعل) للمبالغة كضرّاب وضَروب ومِضراب وعليم وحَذِر مثله والمثنى والجموع مثله، أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً من البصريين ثلاثة،وهذه الثلاثة مما حول إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة.."[2].

ويقول ابن عقيل: " يصاغ للكثرة:فعّال، ومِفعال، وفَعول، وفعيل، وفَعِل، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل"[3].

يلاحظ من التعريفات السابقة أن اللغويين ذكروا أوزان صيغ المبالغة، ولم يذكروا تعريفها، وأوردوها كما استخدمتها وبنتها العرب من كلامها، ويتميّز تعريف ابن مالك بكلمة (الكثرة)، التي تدل على معنى المبالغة في الحدث، إلا أنه لم يرد عنده وعند غيره من اللغويين ألفاظ (أسماء أو صيغ أو أبنية) للدلالة على الألفاظ التي تؤدي المبالغة والكثرة، أضف إلى ذلك أن السمات والخصائص التعريفية لم تكن دقيقة وواضحة.

اسم التفضيل

استقى أصحاب المعاجم تعريف اسم التفضيل وشروطه من النحويين، فذكروه حاملا السماتِ التعريفّيةَ والخصائصَ التي وردت في المصادر التي بين أيديهم، لكن التزم صاحب التعريفات بذكر الخصائص التعريفية لاسم التفضيل دون ذكر أمثلة توضيحية، وخرجَ صاحب الكلّيات عن السابق بذكر حالات اسم التفضيل وأحكامه، وقد ذكر أمثلة على الحالات والأحكام، وأما صاحب جامع العلوم، فقد استخدم إلى جانب التعريف التمثيل، وقارن بينها وبين صيغ المبالغة.

---

[1] سيبويه: الكتاب، ج1، ص110.

[2] ابن الحاجب: الكافية في النحو، ج2، ص202.

[3] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص408.

يقول علي الجرجاني: "اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره"[1]. حيث خلا التعريف من ذكر الأمثلة، وذكر الصيغة التي يبنى منها اسم التفضيل.

ويقول الكفوي: "هو ما اشتق لما زاد على غيره في الفعل ولا يستعمل إلا مع من أو اللام أو الإضافة"[2]. فقد أورد في التعريف الحالات التي يأتي عليها اسم التفضيل، ولم يذكر صيغة اسم التفضيل.

ويقول النكري: "أي اسم دالٍ على تفضيل شيء على آخر، وهو عند النحاة اسم مشتق من المصدر موضوع لذات ما قام به مدلول ذلك المصدر، أو وقع عليه موصوف بزيادة على غيره من أصل مدلول ذلك المصدر، مثل أكرم وأفضل"[3]. حيث تميز بذكر الأمثلة التي تدل على بنية أو صيغة اسم التفضيل، وأضاف إلى التعريف المعنى العام للتفضيل، بإشارته إلى أيِّ لفظة تأتي في سياق تُميِّز شيئا عن آخر في صفة يشتركان فيها.

التّفضيل في اللغة مصدر فَضَّلَ يُفَضِّلُ بالتضعيف، يقال: فَضّلتُهُ على غيره تَفضيلا، أي حكمت له بذلك وصيرته كذلك، وجعلته أفضل منه، وأفضل عليه: زاد"[4]، "فهو يدل على زيادة في شيء، ومن ذلك الفضل: الزيادة، يقال: " فَضَلَ الشيء يَفضُل، وربما قالوا: فَضِل يفضُل وهي نادرة"[5]، و"الفضل في القدر غير التَّفَضُّل الذي بمعنى الإفضال والتطّول"[6]، ومن الأول قوله تعالى: (مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ) المؤمنون: 42.

---

(1) الجرجاني: التعريفات، ص26.

(2) الكفوي: الكليات، ج1، ص141.

(3) النكري: جامع العلوم، ص111.

(4) ابن منظور: لسان العرب، مادة فضل.

(5) ابن فارس: مقاييس اللغة، ج4، ص508.

(6) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، مكتبة الهلال، مصر، ج7، ص44.

يلاحظ من المعاني السابقة أن الجذر ف. ض. ل في المعجم لا يدل إلا على الزيادة الحسنة في مدح أو كمال، لكن هذه الزيادة في الاصطلاح يراد بها الزيادة المطلقة في كمال أو نقص.

ويلاحظ أن مصطلح اسم التفضيل أخذ من الاسم عدم اقترانه بالزمن، وأخذ من المعاني اللغوية معنى الزيادة الحسنة في مدح أو كمال.

لقد ذكر سيبويه التفضيل في باب التعجب ولم يفرد له بابًا يتحدث فيه عن سماته وخصائصه؛ لأن اسم التفضيل و التعجب يشتركان في صيغة أفعل، يقول سيبويه: "هذا باب يُستَغنى فيه عن ما أفعلَه بما أفعلَ فعله، وعن أفعَل منه قولهم: هو أفعل منه فعلًا ... ألا ترى أنك لا تقول: ما أجوَبه، إنّما تقول ما أجودَ جوابَه. ولا تقول هو أجوبُ منه، ولكن هو أجودُ منه جوابًا. وكذلك لا تقول: أَجْوِبْ به، وإنما تقول: أَجْوِدْ بجوابه..."[1].

وسيبويه في حديثه عن اسم التفضيل لم يذكر الشروط الواجب توافرها فيه، وإنما اكتفى بسرد الأمثلة التي وردت في كتابه بين تقول و لا تقول"[2].

بينما من جاء بعده من اللغويين تحدثوا عن التعريف والشروط، " فلا يصاغ إلا من فعل ثلاثي ليس بلون ولا عيب، مثبت، مبني للمعلوم تاّم متصرف قابل للتفاوت، فلا تقول أحمر من، ولا أعور من، ولا أموت من. وفي تعريفها: "هو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"[3]، أو: "ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو أفعل"[4].

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج4، ص99.

(2) الكفوي: الكليات، ج4، ص97- 100.

(3) الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ج2، ص92 و ما بعدها للشروط.

(4) الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص447.

اسما الزمان والمكان

أوردكل من معجمي التعريفات وجامع العلوم تعريفاً لاسمي الزمان والمكان، في حين لم يورد لهما صاحب الكلّيات تعريفاً، يقول الشريف الجرجاني: " اسم الزمان والمكان مشتق من يَفعَل لزمان أو مكان وقع فيه الفعل"[1]. ويقول النكري: "اسم اشتق من المصدر لزمان أو مكان وقع فيه مدلول ذلك المصدر أي الحدث"[2].

ترى الدراسة أن التعريفين لم يذكرا الصيغ أو البنى التي يظهر بها اسما الزمان والمكان بعد صياغته من فعله؛ لأن المعاجم كتب اصطلاحية لا نحوية، حيث لا تُشرَح فيها الأمور التي ترتبط بالمصطلح، وإنّما تحاول توضيح المصطلح وتعريفه بأقلّ الكلمات من غير زيادة ولا نقصان؛ كي يصل الباحث إلى غايته إذا لم يكن بحاجة إلى التفصيلات.

يقول صاحب لسان العرب: "الزمن والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره"[3]. ويقول ابن سيده "الزمن والزمان: العصر، والجمع أزمان وأزمنة وأزمن، وزمن زامن: شديد، وأزمن الشيء طال عليه الزمان، وأزمن في المكان مكث فيه زمنا"[4].

والمكان في اللغة: "الموضع"[5]، وهو أيضا "موضع الكينونة"[6]، وعند ابن الجوزي "موضع الاستقرار"[7]، وعند أبي البقاء الكفوي: "الحاوي للشيء المستقر كمقعد الإنسان من الأرض وموضع

---

(1) الجرجاني: التعريفات، ص 26.

(2) النكري: جامع العلوم، ص112.

(3) ابن منظور: لسان العرب: مادة مكن.

(4) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ج9، ص66-67.

(5) ابن منظور: لسان العرب: ج13، ص414.

(6) الفراهيدي: العين: ج5، ص387.

(7) الزغول، ناصر عقيل: اسما المكان والزمان في القرآن الكريم(دراسة صرفية دلالية)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص9.

قيامه وإضجاعه"[1]. وعند ابن الجوزي: "هو منتهى الجسم الذي يحيط به من جوانبه ويتحرك نحوه وَيسْكُن إليه"[2].

يلاحظ من المعاني السابقة أن الزمان كل لفظة دلت على الوقت باختلاف مدته طولا وقصرا، وأن المكان ما يمثل موضع الشيء وحّيز وجوده واستقراره. وتجدر الإشارة إلى أن اسما الزمان والمكان اكتسبا دلالتهما على الزمان وعلى المكان، لكن كلمة اسم ميزت هذين الاسمين وأعطتهما بنية وصيغة ودلالة مختلفة، وهي بذلك أخرجت الظروف من دائرة اسمي الزمان والمكان، بعبارة أخرى كل ما ليس على وزن مَفْعَل ومفعِل.

ورد هذان المصطلحان عند سيبويه باسمي المكان والموضع لاسم المكان، والحين لاسم الزمان، ووضح طريقة صياغتهما من الثلاثي. وقد تكررت عنده كلمة مكان للدلالة على الموضع. يقول سيبويه: "هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة... ، أما ما كان من فَعَل يفعِل فإن موضع الفعل مَفْعِل، وذلك قولك هذا مَحبِسُنا، ومَضرِبُنا"[3].

حيث أورد المكان أو الموضع من الثلاثي مكسور العين في المضارع، وذكر أمثلة جاءت على لسان العرب، لكنه لم يورد تعريفًا لاسم المكان.

ويقول أيضًا : "وأما ما كان (يَفْعَل) منه مفتوحًا، فإنّ اسم المكان يكون مفتوحا، كما كان في الفعل مفتوحا. وذلك قولك: شرب يشرَب، وتقول للمكان مَشْرَب"[4].

[1] الكفوي: الكليات، ج4، ص223.

[2] الزغول: اسما المكان والزمان في القرآن الكريم، ص10.

[3] سيبويه: الكتاب،ج4، ص87.

[4] السابق، الجزء نفسه، ص89.

يذكر سيبويه في التعريف السابق أنّ اسم المكان يصاغ من الفعل الثلاثي الذي مضارعة مفتوح العين، دون أن يورد تعريفاً لمصطلح اسم المكان، مع أنه أورد المصطلح في هذه العبارة، كما ورد ذكر المكان والموضع في هذا الباب غير مرة للإشارة إلى اسم المكان.

"والمكان مصطلح أحادي الدلالة مرادف للموضع، إلا أنه أوضح دلالة على المفهوم من كلمة الموضع؛ لذا ذكره سيبويه في مواطن مختلفة بصيغة المفرد، وبعدد فاق عدد مصطلح الموضع، وهو مصطلح موجز عبر به سيبويه عن مصطلح اسم المكان، على الرغم من أنه ذكر مصطلح اسم المكان في البداية، إلا أنه أنه ذكر المكان بعد ذلك"[1].

وأمّا بالنسبة لاسم الزمان، فقد دل عليه باستخدام مصطلح الحين، وهو مصطلح بسيط أحادي الدلالة والتسمية، يقول سيبويه: " وقد يجيء، المَفْعِل يراد به الحين. فإذا كان من فَعَل يَفْعِل بنيته على مَفْعِل، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان. وذلك قولك: أتت الناقة على مَضرِبِها، وأتت على مَنْتِجِها، وإنما تريد الحين الذي فيه النّتاج والضِراب"[2].

يشير النص السابق إلى طريقة صياغة اسم الزمان من الثلاثي على وزن مفعِل ومفَعل، مثل اسم المكان، وقد اعتمد سيبويه وزن مفعِل لإيصال مفهوم الحين.

وقد حملت آراء اللغويين الذين جاؤوا بعد سيبويه فكرته في الحديث عن المكان والزمان، "إذ أوردوا كيفية صياغة اسمي الزمان والمكان من الثلاثي على وزن مفعَل ومفعِل"[3].

---

[1] القرقز، آلاء: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه، ص21.

[2] سيبويه: الكتاب، ج4، ص87-94.

[3] انظر: المبرد: المقتضب، ج1، ص74- 75، ص 108، ج2، ص120. ابن السراج: الأصول، ج3، ص141، ابن مالك: التسهيل، ص208- 209. الاستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، ص181 – 186. السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، ج3، ص326.

اسم الآلة

ورد المصطلح في المعاجم بين الآ لة واسم الآلة، ففي معجمي التعريفات وجامع العلوم ذُكِر مركّبا(اسم الآلة)، وعرّفاه تعريفا واحدا بقولهما: "اسم ما يعالج به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه"[1].

وقد ورد في الكليات تحت اسم (الآلة)، حيث عرفة بقوله: "كل اسم اشتق من فعل لِأَنْ يُستعان به في ذلك الفعل فهو الآلة"[2].

ويلاحظ من التعريفات السابقة أنها خلت من ذكر الأمثلة على اسم الآلة، فالتمثيل واحد من الأساليب التي تقرب المفهوم إلى ذهن القاريء.

الآلة في اللغة: "جاءت في مادة (أَوَلَ) للدلالة في استعمالاتها على ما يفيد معنى الرجوع والارتداد. والارت داد نوع من الرجوع، والأَيِّل والأُيَّل من الوحش أو الوعل جاء تحت أَوِل وأيل، وسُمِّي بذلك لمآله إلى الجبل يتحصن به، أي لرجوعه إليه"[3].

"والتأويل هو المرجع والمصير، مأخوذ من آل يؤول إلى كذا، أي صار إليه"[4]. "ووردت الآلة بمعنى الأداة، والجمع الآلات، والآلة واحدة الآل والآلات، وهي خشبات تبنى عليها الخيمة"[5]. " وقد سمِّيت الآلة بذلك لأنه يعتمد عليها، فيصار ويرجع إليها في مزاولة التصنيع"[6].

---

[1] الجرجاني: التعريفات، ص26. النكري: جامع العلوم: ص110. .

[2] الكفوي: الكليات، ج1، ص268.

[3] ابن منظور: لسان العرب، ج11، ص32-33.

[4] عمايرة، حنان إسماعيل: اسم الآلة دراسة صرفيّة معجمية، دار وائل، الأردن، ط1، 2006، ص17.

[5] الجوهري، أبو نصر: الصحاح، ج4، ص1627.

[6] عمايرة، حنان: اسم الآلة، ص17.

اكتسب مصطلح اسم الآلة من الاسم عدم اقترانه بزمن، وأخذ من المعنى اللغوي لمادة (أوِلَ) معنى ما يعتمد عليه ويرجع له للقيام بالشيء، فالمِقَصّ اسم خال من دلالته على الزمن يعتمد عليه كآلة لقص الأشياء.

لقد عرض أهل اللغة القدامى لموضوع اسم الآلة بحديثهم عن أوزانه في الكلام، إذا لم يذكروا حدًا واضحًا لاسم الآلة. ومن اللغويين الذي عرضوا للموضوع بهذا الأسلوب سيبويه بقوله: "أما المِقَصّ فالذي يقص به... وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن كقولك: مِخلب ومِنحلٌ... و قد يجيء على مِفْعال: "نحو: مِقْراض ومِفتاح ومِصباح"[1]، وقد عنون لهذا الباب بقوله: "هذا باب ما عالجت به، ولم يذكر في هذا الباب سماعية الأوزان أو قياسيتها، ولا أخذها من اللازم أو المتعدي، وإنما كانت أمثلة مأخوذة من المتعدي بغض النظر عن أخذها من الثلاثي أو غيره"[2] .

إنّ في عبارة (ما عالجت به) دلالات وإشارات إلى معنى اسم الآلة، لكن سيبويه لم يهتم بسمات وخصائص المصطلح بقدر ما اهتم بالصيغ.

وقد اختلف عرض من جاء بعده لموضوع اسم الآلة بذكر صياغته من الثلاثي فقط، ومن هؤلاء ابن مالك في التسهيل بقوله: "ويصاغ لآلة الفعل الثلاثي مثال: مِفْعل أو مِفْعل أو فعال..."[3].

ومنهم من جمع بين خصائص اسم الآلة وبين أوزانه، يقول الزمخشري: "اسم ما يعالج به وينقل، و يجيء على مِفَعل ومِفَعلة كالمِقَص والمِخلب والمِكَسحة والمِصفاة والمِقراض والمِفتاح"[4].

---

[1] سيبويه: الكتاب، ج4، ص94- 95.

[2] الحديثي، خديجة: أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، مكتبة لبنان، بيروت، 2003، ص209.

[3] ابن مالك: التسهيل، ص209.

[4] ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، ج4، ص111.

المثنى

يتفق معظم اللغويين القدامى في المثنى على طريقة الصياغة، من خلال بيان الزيادة في نهاية الاسم للدلالة على العدد، فأصل التثنية في العربية دلالة الاسم على اثنين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون. يقول سيبويه: "واعلم أنّك إذا ثنّيت الواحد لحقته ُ زيادتان: الأولى حرف المد واللين: (أي الالف والياء).. وتكون الزيادة الثانية نونا"[1]، وقد ذهب سيبويه إلى أنّ النون المتصلة بآخر المثنى إنما هي عوضٌ عن الحركة والتنوين اللذين يلحقان الاسم المفرد قبل تثنيتة، ووافقه في ذلك المبّرد، حيث عدّ النون بدلا من الحركة والتنوين الذين كان في المفرد.

وركز سيبويه في محور حديثه على طريقة صياغة المثنى، مع الإشارة ضمنا إلى الدلالة على اثنين بقوله ثنيت الواحد، وأشار إلى أن الألف الملحقة بالمثنى في حالة الرفع، والياء الملحقة به في حالتي النصب والجرّ، إنما هما حرفا إعراب. يقول سيبويه: ".لحقته ُ زيادتان، الأولى: حرف المدّ واللاّين، وهو حرف الإعراب، غير متحرك ولا منون، ويكون في الرفع ألفا... ويكون في الجر ياءً مفتوحا قبلها...ويكون في النصب كذلك"[2].

وأما من جاء بعده ُ من اللغويين، فقد ذكر دلالة الاسم المعرب على اثنين متفقين في اللفظ والمعنى وذكر طريقة الصياغة بزيادة ألف وبعدها نون مكسورة، أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة. يقول ابن الشجرية: "المثنى هو كل اسم معرب دلّ على اثنين متفقين في اللفظ والمعنى، بزيادة الف وبعدها نون مكسورة، او ياء مفتوح ماقبلها وبعدها نون مكسورة، نحو: اضاء الكوكبان، واستنار المسافر الكوكبين"[3].

---

[1] سيبويه: الكتاب، ج1، ص17–18.

[2] السابق، ج1، ص18. المبرد: المقتضب، ج1، ص5.

[3] ابن الشجرية، ضياء الدين: الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت، لبنان،1981،ج1، ص11.

وابن الشجرية بتعريفه السابق يشير الى شروط المثنى، وهي: أن يكون معربا على خلاف ما يلحق به من الأسماء المبينة التي وردت عن العرب سماعا: (هذان وهاتان، واللذان واللتان)، وهي ليست من الألفاظ المثناة حقيقة، كما يشير التعريف السابق إلى أن الاسم يدل على اثنين بالزيادة الملحقة بآخره، وليس عن طريق العطف مثل: طالب وطالب.

وأما ما ورد عن العرب من ألفاظ مختلفة في الحروف والحركات فليس مثنًى حقيقيا مثل: (العمرين: عُمر بن الخطاب، وعمرو بن هشام)، كما يجب أ ن تكون الزيادة لمن له مفردٌ من لفظهِ، وبذلك يخرج من المثنى الحقيقي : كلا، كلتا، اثنان، اثنتان)؛ لأن هذه الكلمات ليس لها مفردٌ مسموع عن العرب[1].

تميّز الكفوي بكلياتهِ في تعريفهِ للمثنى مقارنةً مع صاحب التعريفات وصاحب جامع العلوم؛ لأنه ذكر كلّ ما يتعلق بالسمات التعريفية للمثنى، حيث أشار الى دلالتهِ على العدد، وإلى طريقة صياغتهِ بزيادةٍ في آخره صالحة للتجريدِ، وأشار أيضا إلى شرط من شروط المثنى اللفظي، وهو أن يكون ما يعوض عن الزائدةِ من نفس المفردة يصلح عطف بعضها، حيث قال: "المثنى ما دلّ على اثنين بزيادةٍ في آخره صالح للتجريد وعطفِ مثلهِ عليهِ مثلا اذا قُلْتَ: الزيدان، فقد دلّ على اثنين بزيادةٍ في آخره وهي الالف والنون، ويصلح أن يجّرد فيعود زيدا، وعلى أن أحدهما عطف على مثله لأن الأصل فيه زيدٌ وزيد"[2].

وأما صاحب التعريفات (علي الجرجاني)، وصاحب جامع العلوم (النكري)، فقد ركزا على طريقة الصياغة وحالات إعرابهِ ولم يوردا دلالتهُ على اثنين، ولعلّ ذلك يعود الى ما تعارف عليه

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي: ج1، ص119- 128.

[2] الكفوي: الكليات، ج4، ص230.

اللغويون القدامى من معنى المثنى هي العلامة الاعرابية للمثنى في حالة الرفع، والياء هي العلامة الاعرابية في حالتي النصب والجرّ [1].

الجمع

وأمّا بالنسبة لمصطلح الجمع عند أصحاب المعاجم، فقد ورد عند صاحب الكليات وجامع العلوم ولم يرد عند صاحب التعريفات، حيث ذكر الكفوي مصطلح الجمع موردًا معناه اللغوي، ومعناه عند أهل اللغة، وقصد بهم النحويين والصرفيين، فقال: "الجمع في اللغة ضم الشيء إلى الشيء...، والأصح أن أقلّ مسمى الجمعِ (كرجال) و (زيدين) ثلاثة بإجماع أهل اللغة"[2].

بينما كان الأمر مختلفاً عند صاحب الدستور، فقد اجتمعت معاني المصطلح (الجمع) مأخوذة من غير حقل، فعرف الجمع عند النحاة، وعند الصوفيين، وعند أرباب البديع، وهذا التعدد لا يتنافى مع منهج المعجم، الذي يقتضي سرد أكبر عدد ممكن من التعريفات لهذا المصطلح في الحقول المختلفة.

يقول النكري: "الجمع في عرف النحاة ما دل على جملة آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما"[3]، فأشارت كلمة (جملة) إلى العدد بأكثر من اثنين، وعبارة (مقصورة بحروف)، ما يلحق الاسم من حروف حسب نوع الجمع، وقد اهتم صاحب الدستور بالمعنى الاصطلاحي الصرف بعيدًا عن المعنى اللغوي.

وتجدر الإشارة إلى لفظة (الجمع) وردت مركبة في معجم التعريفات؛ أي لم يُفرد علي الجرجاني لها مادة؛ لأن معجمه يهتم بالمفردة داخل حقل من الحقول، ثم يذكر المعنى الاصطلاحي للمفردة.

---

[1] انظر: الجرجاني: التعريفات، ص213. النكري: جامع العلوم، ص800.

[2] الكفوي: الكليات، ج2، ص139.

[3] النكري: جامع العلوم، ص333.

يرى ابن دريد: "أن الجمع يكون بعد التفريق"[1]، ويرى الأزهري أن الجمع: "أن تجمع شيئا إلى شيء، والإجماع: أن تجعل المتفرق جميعًا"[2].

واللغويون مثل سيبويه والمبرد وغيرهما، لم يذكوا تعريفاً محددًا أو واضحًا للجمع بمعناه الاصطلاحي، بل يعرضون للمسألة وأبعادها بضرب الأمثلة. يقول سيبويه: "اعلم أنك إن جمعت اسم رجل فأنت الخيار إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب. وإن شئت كسرته للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجميع... ، فإذا سميت رجلا بزيد أو عمرو أو بكرٍ، كنت بالخيار إن شئت قُلت: زيدون، وإن شئت قلت: أزياد ..."[3].

يلاحظ من التعريف السابق أن سيبويه يركز على الصياغة وضرب الأمثلة، وليس على معنى الجمع اصطلاحا.

وأول تعريف للجمع يركن إليه من الناحية الاصطلاحية كان لابن عصفور، حيث يقول في المقرِّب: " وأما الجمع: فضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني"[4].

يشير ابن عصفور في التعريف السابق إلى العدد بقوله: "اسم إلى أكثر"، شريطة أن تكون بضمها إلى بعضها مع اتفاق اللفظ والمعنى"، والمقصود بالضم "إلزاقها أو إلحاقها ببعضها"[5].

---

(1) ابن دريد، محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987، ج1، ص483.

(2) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق في عوض مرعب، دار إحياء التراث العرفي، بيروت، ط1، 2001، ج1، 254.

(3) سيبويه: الكتاب:ج3، ص395

(4) ابن عصفور، علي بن محمد: الُمقرِّب، تحقيق عبدالله جبوري وأحمد عبدالستار، مطبعة العاني، العراق، 1971، ج2، ص47.

(5) العسكري، الحسن عبد الله بن سهل، الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، 1998، ص 146.

وجاء بعده ابن مالك ليعرّفه بقوله: "جعل الاسم القابل دليلا على ما فوق الاثنين"[1]. حيث يلاحظ في تعريف ابن مالك وتعريف ابن عصفور أنهما اقتربا من السمات والخصائص التعريفية للجمع بإشارتهما إلى دلالته على أكثر من اثنين.

وكان تعريف الأشموني للجمع أكثر التعريفات وضوحًا ودقة، فقد حدد المعنى الاصطلاحي للجمع والتزم بحدود التعريف بقوله: " والجمعي: ما دل على أكثر من اثنين"[2].

جمع المذكر السالم(الجمع الصحيح، جمع السلامة)

لقد بدا تأثير أسلوب النحويين في تعريفهم للمصطلحات واضحا في أسلوب المعجميين، حيث يرى صاحب التعريفات أن جمع المذكر هو: "ما لحق آخره واو مضمومٌما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة"[3]. فجمع المذكر كما في التعريف السابق يصاغ بلاحقة في آخره (الواو، الياء) و(النون). وتجدر الإشارة إلى أن المصطلح جاء مركبا تركيبا يجمع المضاف والمضاف إليه، وقد خلا المصطلح المركب من كلمة (السالم)، التي يقصد بها: "أن تسلم صيغة المفرد من أي تباعد بين حروفها، بل تبقى على الترتيب نفسه عند صياغة الجمع منها مثل: مسلم، مسلمون"[4].

ويمكن القول: إن سبب عدم ذكره للكلمة هو عدم استقرار المصطلح عند اللغويين القدامى، الذي ألقى بظلاله على الجرجاني. وأرى أن تعريفه لمصطلح (الجمع الصحيح)، يؤكد تأثير عدم استقرار المصطلح فيه، حيث يقول: "الجمع الصحيح: ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه"[5].

---

[1] ابن مالك: التسهيل، ص 12.

[2] الصبان، محمد بن علي: حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1997، ج1، ص 38.

[3] الجرجاني: التعريفات: ص81.

[4] عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص137.

[5] الجرجاني: التعريفات، ص81.

فالمقصود بلفظ (الواحد)، المفردة بحروفها وحركاتها وترتيبها، بعيدة عن التغيير، وفيه قصد جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

وقد خلا التعريف في الحالتين السابقتين من ذكر الأمثلة، التي تسهم في توضيح المصطلح وتسهيل فهم سماته وخصائصه التعريفية.

وأما صاحب الكليات، فأورد الجمع بأنواعه المختلفة، وذكر أحكام الجموع من الناحية النحوية، ولم يفرد له بابًا، بل ذكره تحت مصطلح أو مادة: "كل ما كان يجمع بالواو والنون: نحو: منطلقين"[(1)]، ولم يذكر هذا المصطلح إلا من أجل تطبيق حالة إعرابية، كما ورد عنده مصطلح "الجمع المذكر بعلامة الذكور نحو(مسلمين)"[(2)].

ترى الدراسة أن مصطلح جمع المذكر لم يكن مادة واضحة اصطلاحا في معجم الكليات، ولعل السبب، من وجهة نظر الدراسة، منهجية المعجم وتوجهه النابع من الصبغة الإسلامية الفقهية والفلسفية، التي تقتضي التتبع والاستقصاء لكثير من المعاني والمواد والاستخدامات والقضايا، التي تتعلق بالمادة الواحدة. وكان صاحب المعجم يركز على القضايا النحوية، ولا يتبع ذلك في القضايا الصرفية.

وأما صاحب جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، فقد كان المصطلح بكلماته الثلاث مادة من مواد معجمه، عرّفها تعريفًا ركز فيه على طريقة الصياغة والناحية الإعرابية، شأنه في ذلك شأن المتأخرين من اللغويين، حيث يقول: "جمع المذكر السالم في عرف النحاة: هو الجمع بالواو والنون أو بالياء والنون سواء كان واحدة مذكرًا كمسلمين ومؤمنين، أو مؤنثًا كسنين وأرضين جمع سنة وأرض"[(3)].

---

(1) الكفوي: الكليات، ج2، ص137.

(2) السابق، الجزء نفسه، ص143.

(3) النكري: جامع العلوم، ص333.

تلحظ الدراسة أن جمع المذكر السالم لم يتفرد بسماته وخصائصه التعريفية، بل أدخل أحمد النكري سمات للملحق بجمع المذكر السالم، وهو في تعريف المفردة المؤنثة لفظيا، مثل: سنة، والمؤنثة معنويا مثل: أرض، والنكري في ذلك يتبع أسلوب النحويين في تعريفهم للمصطلحات، كما يبتعد التعريف عن المعنى الاصطلاحي لجمع المذكر السالم، وهو أن يدل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون وياء ونون، وسببه، من وجهة نظر الباحث، عدم استقرار المصطلح عند اللغويين.

انفرد معجم جامع العلوم لأحمد النكري بذكر مُصطَلَحي الجمع الصحيح وجمع السلامة للدلالة على ماسلمت مفردته من التغيير عند جمعه، يقول النكري: " جمع السلامة لسلامة بناء الواحد فيه، والجمع الصحيح: هو الجمع الذي لم يتغير بناء واحده لأجل الجمعية أصلا"[1].

إن مصطلح جمع المذكر السالم من المصطلحات المعقدة؛ لأنها تتكون من ثلاث مفردة، كل واحدة منها مصطلح بحد ذاتها، إلا أنها اجتمعت في تركيب لتدل على ما دل على أكثر من اثنين، ممّا اختص بالجنس المذكر، شريطة أن تسلم مفردته من أي تغيير، وبلواحق تميزه عن غيره من الجموع.

والمذكر في اللغة مأخوذ من" ذكر بمعنى الشدة والصرامة والغلظة، يقال سيف ذُكْر: أي صارم، وذكور البقل: ما غلظ منها"[2]، "ويقال أيضا: رجل ذَكَرٌ: قويٌّ شجاع أبيّ، ومطر ذكر: وابل شديد، وقول ذكر: صلبٌ متين"[3].

وأما السالم في اللغة فمن"سَلِمَ سلم من الآفات ونحوها سلامًا وسلامةبَرِئَ، وسلم له: خَلَصَ، فهو سالم وسليم...وسلّم بالدعوى اعترف بصحتها، ولله أقّر وخضع"[4].

---

(1) النكري: جامع العلوم، ص333.

(2) ابن فارس: مقاييس اللغة، ج2، ص358.

(3) مدكور، إبراهيم: المعجم الوسيط، ج1، ص313-314.

(4) السابق، ص446.

يلاحظ من تعريف الجمع سابقا والمعاني اللغوية للمذكر والسالم، أن مصطلح جمع المذكر السالم اكتسب دلالته على أكثر من اثنين من كلمة الجمع، واكتسب دلالته على المذكر دون المؤنث في الصياغة أسماء وصفاتٍ وأخذت مفردته معنى البُرْءِ والسلامة من التغيير وتباعد حروفها كما في التكسير.

ورد عند سيبويه في الكتاب تحت باب: "الجمع بالواو والنون"[1]، ويتبين من العنوان أن المصطلح قائم على طريقة الصياغة، ويركز على حالة إعرابية واحدة من حالات جمع المذكر السالم هي الرفع. ويطلق أيضًا على هذا المصطلح اسم: "الجمع على حدِّ التثنية، حيث يقول: " وَجرُّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حد التثنية ونصبهم سواء.فهذا يُقرّب أن التاء والواو والنون لأدنى العدد، لأنّه وافق المثنى"[2].

وقد جاء المصطلح بلفظه (الجمع بالواو والنون) عند المبرد، وعند صاحب شرح الكافية[3].

ووردت أيضا أسماء أو مصطلحات أخرى للتعبير عن جمع المذكر عند سيبويه والمبرد وغيرهم من اللغويين القدامى مثل: "الجمع الصحيح"[4]، "وجمع التصحيح"[5]، "وجمع السلامة"[6]، إلى أن انتهى المصطلح إلى عبارة "جمع المذكر السالم"[7].

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج3، ص 410.

(2) السابق: ج3، ص492.

(3) المبرد: المقتضب، ج2، ص222، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج3، ص342.

(4) سيبويه: الكتاب، ج3، ص409. المبرد: المقتضب، ج1، ص5.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص2.

(6) الاسترباذي: شرح الشافية، ج1، ص 265.

(7) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص166.

وقد اختارت الدراسة تعريفًا واحدًا لجمع المذكر السالم عند اللغويين القدامى وهو تعريف السيوطي بقوله: " فبالواو والنون إن كان لعاقلٍ أو شبهه خالًيا من تاء التأنيث علًما أو مصغًرا أو صفة..."[1].

يلاحظ من التعريف السابق أن جمع المذكر السالم يصاغ بزيادة واو ونون في آخره، والواو في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر، وتكون الصياغة لعاقل مثل: "زيد زيدون، لشبهه مثل: ساجدين، وطائعين، وهما صفتان ذكرتا في القرآن للكواكب والسماء والأرض؛ لأنهم أشبهوا العاقل بالسجود والإطاعة"[2].

وترى الدراسة أيضا أن التعريف أغفل المعنى الاصطلاحي للجمع، والمعنى الاصطلاحي لكلمة السالم، ولم يفرد في التعريف الحديث عن جمع المذكر السالم بل تحدث عن الملحق بجمع المذكر السالم، وهذا واحد من الأساليب الذي تأثر به المعجميون في شرحهم لمواد معجمهم.

جمع المؤنث السالم

جاء مصطلح جمع المؤنث السالم في معاجم الدراسة، يحمل فكر اللغويين القدامى، فقد اهتم بالناحية البنائية، أي طريقة صياغة، بزيادة ألف وتاء في آخر المفردة المراد جمعها، وأغفلت المعاجم المعنى الاصطلاحي للجمع، وذكرت في التعريف سمات الملحق بجمع المؤنث السالم.

يقول علي الجرجاني: "جمع المؤنث: "ما لحق بآخره ألف وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات أو لمذكر كدريهمات"[3].

ولم ترد في الكليات صيغة واضحة لتعريف جمع المؤنث السالم، إنّما وردت شذرات عن أمثلة جمع المؤنث في معرض حديثه عن أنواع الجموع وحالاتها وقضاياها النحوية[4].

---

[1] السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص166.
[2] السابق، ج1، ص166.
[3] الجرجاني: التعريفات، ص81.
[4] انظر: الكفوي: الكليات، ج2، ص144.

وأمّا صاحب معجم جامع العلوم، فنهج منهج صاحب التعريفات في تعريف جمع المؤنث، حيث أغفل جانب دلالة الجمع العددية، واهتم بقضية الصياغة، كما ذكر أمثلة على جمع المؤنث والملحق به، يقول أحمد النكري: "جمع المؤنث السالم عند النحاة: هو الجمع بالألف والتاء سواء كان واحدة مذكر نحو سجلات وسفرجلات، أو مؤنثا كمسلمات ومؤمنات"[(1)].

وبالنظر إلى مفردات المصطلح (جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، تجد الدراسة أن أصحاب المعاجم لم يذكروا المعنى الاصطلاحي لكلمة السالم بالرغم من وجود بعض من سماتها عند النحويين، مثل المبرد الذي ذكر معنى السالم في تعريفه لمعنى جمع المؤنث السالم، بل ركزوا في أمثلتهم على توضيح عملية الصياغة، والحالات الإعرابية، على الرغم من أنه سيظهر في جمع التكسير أنهم استوعبوا سبب تسميته بالتكسير، لما يجري على مفردته من تغيير في ترتيب الحروف عن طريق دخول زيادات معينة.

"والتأنيث في اللغة من أَنثَ أُنوثة وأَناثة: لان، وهو خلاف الذكر، ُيقال: تأنَّث في الأمر: لان ولم يتشدَّد، والأنيث: غير الصُّلب، وسيفٌ أنيث: لّين، ومكانٌ أنيث: سهل مِنْبات"[(2)].

يلاحظ أن اللين والسهولة وعدم التشدد هي السمات العامة لكل شيء يرتبط بالمؤنث خلاف الذكر، الذي من معانيه الصلابة والقوة والشدة، والمقصود هنا الصفات التي لا تصلح إلا للأنثى، والصفات التي لا تصلح إلا للذكر، وليس الصفات التي تصلح للطرفين.

يقول المبرد في تعريفه جمع المؤنث: "فهذا الجمع من المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر، لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية"[(3)].

[(1)] النكري: جامع العلوم، ص333.

[(2)] مدكور، إبراهيم: المعجم الوسيط، ج1، ص29.

[(3)] المبرد: المقتضب، ج3، ص331.

إنّ الناظر في التعريف يرى أنّ المبرّد نوّه على قضية سلامة المفردة حروفًا وحركات من التباعد والتغيير، إلا أنّ العبارة لا تعطي تعريفا واضحا لمعنى الجمع ولا شكلا واضحا لطريقة الصياغة .

وقد عرّفه علماء اللغة ممن جاء بعد سيبويه والمبرّد بقولهم: "ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو: هند وهندات وزينب وزينبات، وهذا قياسي في جميع أعلام الإناث نحو: مريم وهند ووعد وكل ما ختم بالتاء مطلقًا سواء أكان حقيقًيا نحو: خديجة، أو لفظًا نحو: طلحة وحمزة"[1].

وهذا التعريف كسابقه لا يتطرق للمعنى الاصطلاحي للجمع، ويهتم أيضًا بطريقة صياغة جمع المؤنث السالم بزيادة ألف وتاء في آخره، وقد ظهرت في التعريف السابق مشكلة عدم تفرّد المصطلح بسماته وخصائصه التعريفية، حيث أورد ابن هشام الحديث عن الملحق بجمع المؤنث السالم .

بينما كانت المسألة عند علماء اللغة في العصر الحديث أكثر ترتيًبا ووضوحا وتنظيما، فقد التزموا بالمصطلحية في تعريف المصطلح وذكر سماته وخصائصه الدلالية، ولم يدخلوا في تعريفه سمات من سمات الملحق بجمع المؤنث السالم، بل وضحوه في باب منفرد، يقول عباس حسن: "هو ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادة معينة في آخره، أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى، والحروف، والحركات، بعضها على بعض، وتلك الزيادة هي الألف والتاء في آخره"[2].

فالتعريف السابق يعالج جمع المؤنث السالم اصطلاحيا، باهتمامه بمعنى الجمع أولا، ثم تخصيص المسألة بالمؤنث عند صياغة الجمع منه بلاحقة في آخره هي: (الألف والتاء). ولم

---

[1] ابن هشام، عبد الله بن يوسف: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ص5.

[2] عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص162- 163.

يذكر في التعريف سمات الملحق بجمع المؤنث السالم، ثم يقوم صاحب النحو الوافي بعدها بعرض المسائل المتعلقة بجمع المؤنث السالم تحليلا وتطبيقا"[1].

جمع التكسير

حمل مصطلح جمع التكسير عند أصحاب المعاجم المسميات والتعريفات والعرض عن أسلوب اللغويين الذين سبقوهم أو عاصروهم، حيث ذُكر المصطلح بِمُسَمّى جمع التكسير والجمع المكسَّر، كما خلت تعريفاتهم من المعنى الاصطلاحي للجمع، وهذان الأمران ظهرا عند الجرجاني في التعريفات وعند النكري في جامع العلوم، أمّا عند صاحب الكليات فقد ورد جمع التكسير في باب الجمع، لكن دون تعريف واضح ولا خصائص تدل عليه.

يقول صاحب التعريفات: "جمع المكسّر: "هو ما تغير فيه بناء واحدة كرجال"[2]، ويقول صاحب جامع العلوم: "جمع المكسّر: جمع تغيّر بناء واحدة لأجل الجمعيّة أيّ تغيّر كان"[3].

فاتفق صاحب التعريفات وصاحب جامع العلوم على المصطلح المركب تحت تسمية: "الجمع المكسر"، مثل ما كانت عليه تسميات اللغويين ممن سبقوهم، واتفقا أيضا على أن المفردة يجري عليها تغيير عند جمعها، لكن تميز الجرجاني بذكر الأمثلة على جمع التكسير بغض النظر عن مكان الزيادات.

وورد مصطلح الجمع المكسر في الكليات، كما ذكر سابقا، داخل عبارات ومادة من مواد معجمه، لكن دون تعريفه بذكر سماته الأساسية، فمرة يقول:"والجمع تصحيحا وتكسيرا يصدق

---

[1] انظر: عباس حسن: النحو الوافي: ج1، ص163 وما بعدها.

[2] الجرجاني: التعريفات، ص81.

[3] النكري: جامع العلوم، ص333.

الواحد مجازا"، ويقول :" والجمع المكسّر عقلاؤه وغير عقلائه سواء في حكم التأنيث". ويقول: "والجمع المكسّر لغير العاقل يجوز أن يوصف بما يوصف به المؤنث"، وغيرها من العبارات[1].

مصطلح جمع التكسير مصطلح مركب تركيبا إضافيا، تم توضيح كلمة جمع لغة بمعنى الضم والجماعة وإضافة الشيء إلى الشيء، واصطلاحا بما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير يحدث على المفردة. " وأما التكسير مصدر للفعل كَسَّر وفعله الثلاثي كَسَرَ، وكَسَرَ من باب ضَرَبَ، يقال: كَسَرَ وكَسَره وتكسّر وكسّره شُدِّدَ للكثرة،.... ولا يزال أحدهم كاسرًا...أي يثني وسادته......، والكِسْرَةُ القِطْعة من الشيء، وكِسار الحطب دِقاقه"[2].

يلاحظ من المعاني اللغوية لمادة(كسر)، أنها تشترك في تفكيك أجزاء الشيء وتغيير شكله وعدم انتظامه، أي تهدم بنيته وتُغيِّر نسقه، كما في تكسير الزجاج، حيث يصبح قطعا وأجزاء لم تعد منتظمة كما كانت.

وجمع التكسير في معناه عند اللغويين يرتبط بالمعاني اللغوية، فهو قائم على تغيير وهدم وتفكيك وتباعد بين حروف المفردة التي ستجمع على التكسير، وكأن تفجيرا حصل بداخلها بعثر نسقها وترتيبها وانتظامها.

وهذا النوع من الجموع لا يتبع قاعدة معينة في بنائه، أي ليس له لواحق معينة مثل جمع المذكر والمؤنث، إنما يقوم على مجموعة من الصيغ التي تُجْمَعُ بناءً على المفرد، تقول وسيمة عبد المحسن:" القدماء ينظرون إلى المفرد بأنه الأصل، والجمع فرع عليه"[3].

---

[1] الكفوي: الكليات، ج2، ص139 وما بعدها.

[2] ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص139.

[3] المنصور، وسيمة عبد المحسن: صيغ الجموع في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004، ج1، ص108.

وجمع التكسير كجمع المذكر السالم في تعدد مسمياته عند النحاة، مثل الجمع المكسر، والجمع غير الصحيح، ويبّن المبرّد معنى جمع التكسير مقارًنا إّياه بمعنى جمع المذكر السالم، حيث يقول: "فإذا جمعته أّبيت بناءه أيضا ثم زدت عليه واوا ونونا أو ياًءونونا، ولم تُغيِّر بناء الواحد عما كان عليه، وليس هكذا سائر الجمع لأنك تكسر الواحد عن بنائه، نحو قولك درهم، دراهم"[1].

يظهر من خلال التعريف السابق أن فكرة السالم كانت واضحة عند النحاة، حيث فرقوا بين جمع المذكر السالم وجمع التكسير من خلال ما جرى على المفردة من تغيير عند جمعها جمع تكسير، وليس ذلك في جمع المذكر السالم، فكأنما تفكك بناء المفردة وتبنيه بناء جديدا عند جمعها، يقول ابن يعيش: "كأنك فككت بناء واحده وبنيته للجمع بناًءثانيا"[2].

جمع الكثرة

لم يظهر مصطلح جمع الكثرة في التعريفات واضحا اصطلاحيا، حيث يقول: "جمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كلّ واحد منهما للآخر..."[3].

فكلمة (عكس) لم تعط دلالة واضحة لجمع الكثرة؛ لأن الكلمة لا ترسم أبعاد وسمات ومعنى جمع الكثرة في دلالته على ما فوق العشرة، فلا يصلح استخدام مثل هذه الكلمات للتعبير عن السمات والخصائص التي تتعلق بجمع الكثرة، أضف إلى ذلك، إشارته إلى قضية أن كلا من جمع القلة وجمع الكثرة ينوب عن الآخر في الدلالة، وهذا ليس سمة أصيلة في جمع الكثرة، وإنما حالة تخرج عن الأصل، كما أن الجرجاني لم يذكر أمثلة على صيغة من صيغ جمع الكثرة.

---

[1] المبرد: المقتضب، ج1، ص6.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص6.

[3] الجرجاني: التعريفات، ص81.

بينما كان كلّ من الكفوي والنكري في تعريف جمع الكثرة أكثر دقّـة ووضوحا، فلم يختلف تعريفهم عما كان عند النحويين. لكن تجدر الإشارة إلى أن الكفوي عندما عرّف جمع الكثرة، ذكر تعريفه في سياق حديثه عن الجموع، ولم يخصص له مادة من مواد معجمه، حيث قال: "وأما من جمع الكثرة فمشكل، لأن النحاة أطبقوا على أنّ أقلّـه أحد عشر"[1]. فالملاحظ من التعبير السابق، أن الكفوي لم يكن يقصد تعريف جمع الكثرة بحدّ ذاته، إنما جاء في سياق حديثه عن قضية تتعلق بالجمع عموما.

وأما صاحب جامع العلوم، فقد خصص للمصطلح مادة من مواد معجمه، وعرفه تعريف من سبقه وعاصره من النحويين، فقال: "جمع الكثرة جمع يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية"[2].

ويمكن القول إنّ خلو التعريفات السابقة من الأمثلة، هو تركيز المعجَمِينِ على المعنى الاصطلاحي من جهة، وكثرة صيغ جمع الكثرة من جهة أخرى، أضف إلى ذلك أن أصحاب المعاجم اهتموا بخدمة المصطلح النحوي أكثر من الصرفّي، كما كان عند النحويين، الذين اهتموا بالنحو ومصطلحاته لتقويم اللسان، ثم تحدثوا عن الجوانب والمصطلحات الصرفّية.

الكثرة في اللغة: "نقيض القلة.....الكُثْر: هو معظم الشيء وأكثَره،والكثْرة هي نماء العدد.... ورجل مُكْثِر: ذو مالٍ كثير....وكاثَروهم: فكَثَروهم: غالَبوهم فغلبوهم بالكَثْرة، واستكثر من الشيء إذا رغب في الكثير منه"[3].

ومما له صلة بالكثرة: الغلبة، والاستفاضة والاشتهار، والدوام والاستمرار، والتكرار فالغلبة كثرة وزيادة، والاستفاضة والاشتهار من أسبابها الكثرة والتعدد، بل لا يكون الشيء مستفيضًا ومشهوراً؛ إلا إذا حصل العلم به لجماعات كثيرة من الناس، ويلزم من دوام الشيء واستمراره كثرة بقائه وزيادته، وتشترك الكثرة مع التكرار والتعدد في مفهوم الزيادة. وأهل اللغة يستعملون في بيان

---

[1] الكفوي: الكليات، ج2، ص139.

[2] النكري: جامع العلوم، ص333.

[3] الزبيدي: تاج العروس، ج14، ص17-18.

درجات القلة والكثرة الألفاظ التالية، وهي: المطرد، والغالب، والكثير، فالمطرد عندهم: لا يتخلف، والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف.

ترى الدراسة أن جمع الكثرة اكتسب من كلمة الجمع دلالته على العدد وضم الأشياء إلى بعضها، ومن المعاني اللغوية دلالته على نماء العدد وشيوعه وعلبته واطراده، فكلها مفردات يجمعها رابط دلالي يقرب من ضمها تحت مجموعة واحدة مع الإشارة إلى الفروقات بين المفردة والأخرى.

ينطوي جمع الكثرة تحت المعنى العام لجمع التكسير، حيث يحصل تغير على مفردته عند جمعها، إلا أنه يتميّز بدلالته على العدد الذي يفوق العشرة، يقول ابن عقيل في الحديث عن أقسام جمع التكسير: "وهو على قسمين: جمع قِلّة وجمع كثرة...، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية"[(1)]. ومثل ذلك ما ورد عند السيوطي في همع الهوامع، حيث قال: "جموع الكثرة تدل على عشرة فما فوقها"[(2)].

يلاحظ من التعريفين السابقين، أن ما يدل على الكثرة صيغ عبرت عنها لفظة (جموع)، أي أنها صيغ اختلفت في وزنها، واتفقت في دلالتها العامة على ما فوق العشرة.

جمع القلّة

ورد المصطلح في معجم التعريفات ومعجم الكليات يحمل تعريفه سماته وخصائصه الدلالية لأدنى العدد، لكن خلا التعريف من ذكر الصيغ والأمثلة. ودخل في سماته الدلالة تناوبه مع جمع الكثرة أو حلول أحدهما مكان الآخر دلاليا بوجود قرينة.

[(1)] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص415.

[(2)] السيوطي: همع الهوامع، ج3، ص398.

يقول الجرجاني: "هو الذي يطلق على عشرة فما دونها من غير قرينة، وعلى ما فوقها بقرينة"[1].

وأما صاحب الكليات، فيقول: "هو الذي يطلق على العشرة وما فوقها بقرينة، وما دونها بغير قرينة"[2].

وقد تميز أحمد النكري عن علي الجرجاني وأبي البقاء الكفوي، أنْ أضاف إلى التعريف أوزان جمع القلة، وأعطى مثالا على كل وزن من هذه الأوزان، حيث قال: "جمع القلّة جمع يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما، ويكون على وزن أفعال وأفْعُل وأفْعِلة وفِعْلة، كأفراس، وأفْلُس، وأرْغِفة، وغِلْمة جمع فرس وفلس ورغيف وغلام"[3].

يلحظ من يطلع على تعريف صاحب جامع العلوم لمصطلح جمع لقلّة، أن الأمثلة المذكورة في التعريف، ترشد بطريقة أو أخرى إلى أن جمع القلة يصاغ بتغيير يجري على المفردة، بتباعد حروفها على أربعة أوزان كما تساعد على تحليل مواطن التغيير التي جرت على حروف المفردة.

القلة في اللغة من "قل: قليل.وقَلَّ الشيءِ:أقلَّه. والقليل من الرجال: القصير الدقيق الجثة، وامرأة قليلة كذلك.ورجل قُلٌّ: قصير الجثة.والقُلُّ من الرجال: الخسيسُ الدينِ"[4].

"القلة في اللغة: نقيض الكثرة، ويعبَّر عن الشيء المعدوم بأنه قليل؛ بناءً على أن القليل إذا بولغ فيه يستتبعه العدم، وقد جرى استعمالها عند أهل العلوم بناءً على مقتضاها اللغوي، فهي ما يقابل الكثرة، وهي نزارة الشيء. والقلة لفظ يستعمل في وصف الكمية المنفصلة، كالأعداد.

ترى الدراسة أن جمع القلة أخذ من الجمع دلالته على العدد وضم الأشياء إلى بعضها، ومن المعاني اللغوية للقلة يسير الأشياء وقليلها ونادرها من حيث العدد مقارنة بجمع الكثرة، وأن القلة تشترك مع كلمات اليسر والشذوذ والندرة برابط في الدلالة مع فروق تميز كلمة عن أخرى، وإلا أصبحت تحمل الدلالة نفسها.

---

[1] الجرجاني: التعريفات، ص81.

[2] الكفوي: الكليات، ج2، ص142.

[3] النكري: جامع العلوم، ص333.

[4] ابن منظور: لسان العرب، مادة قلّ.

وجمع القلّـة هو القسم الثاني الذي يندرج تحت جموع التكسير، وكثر وروده في المصادر التراثية إلى جانب جمع القلّة، لأن فهم معنى كل منهما يتوقف على دلالة الآخر.

ذكر السيوطي في كتابه همع الهوامع، أنّ جمع القلة: "ما تطلق على ثلاثة إلى عشرة"[1]؛ أيْ أنّ جمع القلة يدل على العدد من ثلاثة إلى عشرة، وكلمة (ثلاثة) أخرجت المفرد والمثنى من حيث المعنى، وكلمة (عشرة)وضحت الحدّ الأقصى لجمع القلّة، وجمع القلّة: "يصاغ بتغيير يجري على المفردة على أربعة أوزان: "أفعال نحو: أيّام، وأفْعِلَةٌ نحو: أعْمِدَة، وأفْعُل نحو: أنْفُس، وفِعْلَة نحو: فِتْيَة"[2].

يظهر من التعريف الأخير أن جمع القلة يكون بتغيير في المفردة على نحو معينة يتمثل في أوزان أو أبنية أو صيغ أربعة هي: أفعال، وأفعِلة، وأفْعُل، وفِعْلَة، تدل في بنيتها على أدنى العدد.

حروف العلّة وحروف المدّ وحروف اللين

يشير اللغويون القدامى بمصطلح حرف العلة إلى الألف والواو والياء، لتكون علامة للأفعال التي تدخل في أصولها فتسمى (أفعالا معتلة)، وما خلت أصوله منها بالأفعال الصحيحة، وتقع حروف العلة في بداية الفعل فيسمى مثالا، وفي وسطه ويسمى أجوف، وفي نهاية وتسمى ناقصا، وفي بدايته ونهايته ويسمى فعلاَ لفيفا مفروقا، وفي وسطه ونهايته ويسمى لفيفا مقرونا.

"وتميز هذه الحروف عن غيرها بحرّية مرور الهواء في أثناء إصدار هذه الأصوات، ودون أن تعترضه عوائق في مجرى الفم: مِنْ غلق، أو تضييق، أو انحراف أو تكرير، أو تحوّل من الفم إلى الأنف"[3].

---

[1] السيوطي: همع الهوامع، ج3، ص348.

[2] كمال الدين، حازم علي: تصريف الأسماء دراسة جديدة في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، مصر، ط1، 1998، ص316.

[3] مسعد، عبدالحميد: حروف العلة(دراسة لغوية)، مجلة علوم اللغة، جامعة عين شمس، القاهرة، مجلد5، عدد4، ص125.

وحروف العلة بهذِه السمة عند نطقها تشبه الحركات، الفتحة والكسرة والضمة، فكلٌّ منها يمر الهواء عند نطقها حرا في التجويف الفموي، دون أن يعترضه عائق، لكن حروف العلّة تختلف عن الحركات بأنها ترد بصورٍ متنوعة، مثل حروف المدّ، وفيها يتمُّ مطلُ الحركات، أي تحويلها من مقطع قصير الى مقطع طويل، كما أن حروف العلة تكتسب بعضا من صفات الصوامت في بعض استخداماتها، سواءٌ أكانت طويلة أم قصيرة في عملية اللفظ[1]، وهذا ما يشير الى معنى العلة، فهي لا تلفظ حركة ولا تلفظ صامتا .

ارتبط مصطلح حروف العلة عند اللغويين القدامى بمصطلحين أخرين يدلان على نفس الحروف (الألف والواو والياء)، وهذان المصطلحان هما: حروف اللين، وحروف المدّ.

يقول سيبويه: "إذا قُلْتَ: أريدُ أن أُعْطِيَهُ حَقَّهُ، فنصبت الياء، فليس لها إلا البيان و الإثبات، لأنها لمّا تحركت، خرجت من أن تكون حرفَ لين، وصارت غير المعتل، نحو: باء ضَرَبَهُ، وَبعدُ شبهها من الألف، لأن الألف لا تكون أبدا إلا ساكنة"[2] .

يشير التعريف السابق إلى أنّ حروف العلة تسمى حروف لين عند سيبويه، بدليل أن تحريكها (أي حروف العلّة)، يحولها من حروف لين إلى ما يشبه الحرف الصحيح أو الصامت،الذي له صفاتهُ ومخرجه، أي أن تحريك حرف العلّة كالفتح في كلمة (يعطَيه)، يكسب الياء صفاتٍ من صفات الصوامت.

ويشير ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب إلى فكرة سيبويه، حيث بّين أن للحركة تأثيرا في قوة حرف العلة، فمتى لفظت الحركة(فتحة، ضمة، كسرة)على حرف علة، أكسبته قوة ليست فيه بداية، فأن تأتي، كما يقول، بالياء بعد الفتحة، والواو بعد الكسرة، سبب في تقويةِ هذين الحرفين

---

[1] انظر: مسعد، عبدالحميد: حروف العلة(دراسة لغوية)، ص126.

[2] سيبويه: الكتاب، ج4، ص193.

بالحركة، وكأنها أصبحت لمنزلة حروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلها من الحركات إّياهما، وضرب مثالا عن ذلك الغُزُو، والغَنِيّةُ، والطِّوَلُ، والعِوَضُ[1].

وأما مصطلح حروف اللين، فقد أطلقوه على الواو والياء الساكنتين بعد فتحة، دون الكسرة والفتحة، لأن الحركات القصيرة تميل إلى حروف المدّ، كما أشار ابن جني إلى الحروف المعتلّة إذا سبقت بحركةٍ من جنسها وأشبعتها بعدها ساكنة ، صارت الى المدّ.

ومثالُ ما ذكر ابن جني على الواو والياء إذا وردتا ساكنتين بعد فتحة(حروف لين): بَيْت، نوم، لأنهما في هذهِ الحالة تُنقَصانِ المدّ الذي في الألف ويبقى فيهما اللين.

وقولهم عن حروف العلّة حروف المدّ، فلأنها حروف علّة ميّزها الطول، أو مطل الحركة، فلا هي حروفٌ مُحرّكة، ولا هي ساكنة بعد فتحة، وإنما يتم مطل هذهِ الحروف لتصبح حركات طويلة، وبهذا تبعُد عن الكسرة القصيرة والفتحة القصيرة والضمة القصيرة؛ لأنها(أي الحركات القصيرة) أقرب إ لى اللين والمدّ، ولكن ما يميز المدّ طول الحركةِ، أي ما يعرف بتتابع حركتين قصيرتين متنافرتين أو متقاربين بعد سقوط حروف العلة من بينهما لاجتماع الأمثال[2].

تجدَ الإشارة إلى أن هذهِ المصطلحات انفرد بها النكري عن صاحبَي المعجمَين الآخرين، فقد وردت عند النكري لتحمل الإشارة إلى حروف العلة(الألف والواو والياء)، لكن دون أن يميّز بين المصطلحات تمييزا فعليا، حيث ذكر أنها سميت حروف علة لورودها على لسان المريض أو العليل، وقصد بالتعليل ما يجري على هذه الحروف من تغيرات عامة: مثل الإعلال، وعدّ حرف الواو أثقلها ثم الياء ثم الألف، وقصد بالثقل مقارنتها بالألف.

---

[1] ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ج1، ص19-20.

[2] مسعد، عبدالحميد: حروف العلة(دراسة لغوية)، ص133.

وقام بعدها بتوضيح حالة من حالات تحولها إلى حروف لينة في مصطلح حروف العلّة، ولم يتحدث عنه في مادته، وإنما ذكر أنّه تمّ توضيح معنى اللين والمدّ في حروف العلّة. يقولُ في تعريف حروف اللين:" اعلم أن حرف العلّة إ ذا سُكّن يسمى حرف لين، وإذا جانسه حركة ما قبلها فهو حرف مدّ" [1].

وقام بعد ذلك بضرب الأمثلة على الحالات التي تجري عليها حروف العلة، وأشار إلى أن الألف حرف مدّ على الإطلاق، بينما الواو والياء تأتي حرف لين في قول وبيع، ويأتي حرف مدّ كما في يقول ويبيع، وذكر الحالة التي وردت سابقا عند ابن جني، ألا وهي أن حرفي الواو والياء يصبحان بمنزلة الصحيح عند تحريكهما ويدعم كلامَه بأمثله مثل: وَعَد، يُسْر.

وأورد أيضا ذكر حروف العلة في مادة المُدّ، حيث ذكر حروف العلة مشيرا إلى مصطلح حروف المدّ، معرفها بقوله: "وحروف المدّ حروف العلّة الساكنة التي يكون ما قبلها موافقة لها"[2].

وترى الدراسة أن هذا التعريف في هذه المادة لا داعي له، إذ أورده سابقا، وهذا يشكّل عيبا في منهجيّة المعجم.

---

[1] النكري: جامع العلوم، ص364.

[2] السابق، ص365.

النتائج

توصلت الدراسة من خلال التحليل والوصف والمقارنة إلى مجموعة من النتائج تمثلت بالآتي:

- أثر منهج علي الجرجاني القائم على الاقتصاد والتكثيف في تعريف المصطلحات، فلم يكن الإسهاب والإطالة جزءًا من تعريفاته، بل كان يميل إلى الاقتصاد في التعريف، ولم يدخل في تعريفه للمصطلحات الصرفية المعاني الاصطلاحية التي تربط المصطلح بمجالات أخرى.
- جمع الكفوي بين المسائل النحوية والمسائل الصرفية في حديثه عن المصطلح الصرفي، وركز على المعاني اللغوية لكثير من المصطلحات الصرفية والمعاني الاصطلاحية للمفردة في العلوم الأخرى مثل تعريفه لمصطلح الصحيح في الصرف وفي الفقه، وسار على نهجه النكري في جامع العلوم، حيث أدخل في بعض المصطلحات الصرفية معانيها الاصطلاحية في علوم أخرى، مثل تعريف الناقص(الفعل الناقص)، حيث وضح معنى الناقص في علم الحساب.
- خلت بعض التعريفات من بعض الصفات والسمات الدلالية للمصطلح الصرفي في المعاجم، مثل تعريف المثنى وجمع المذكر السالم عند الجرجاني والنكري، بينما تميّز الكفوي بذكره لكل السمات الدلالية لمعنى المثنى والجمع.
- تأثر أصحاب المعاجم بالموروث الذين بين أيديهم في المصطلحات الصرفية، حيث وجدت الدراسة أن معجم التعريفات ومعجم جامع العلوم عرفوا المترادفات في المعنى مثل: السالم والصحيح، للفعل الذي خلت أصوله من حروف العلة، والجمع الصحيح وجمع السلامة في جامع العلوم للنكري، للدلالة على ما سلمت مفردته عند جمعها من التغير.
- جاءت بعض التعريفات تحمل نفس المفردات للتعبير عن مصطلحات تحمل دلالات مختلفة عن بعضها البعض، حيث استخدم النكري التعريف بكلمات الألف والواو والياء، ليدلّ على حروف العلة وحروف المدّ وحروف اللين، ولم يوضح الفرق بشكل واضح بينها.

- استخدم النكري تعريفا يسمى التعريف الإحالي للمصطلح، وكان في تعريفه لمصطلح المثال والأجوف واللفيف، حيث استخدم عبارة: في المعتل، ورأت الدراسة أن هذا الأسلوب يفسد جمالية المعجم ويتعب مستخدم المعجم.

التوصيات

1- توصي الدراسة بدراسة المصطلح اللغوي بكل مسمياته النحوية والبلاغية والشعرية، لبيان جوانب الدرس المصطلحي في تلك المعاجم، وبيان الجهود التي بذلوها في هذا المجال.

2- التعرف على القيمة العلمية التي تحملها هذه المعاجم، من خلال تحليل ما حوته من مصطلحات في المجالات العلمية المتنوعة مثل الرياضيات والهندسة والطب والفلك.

3- وصف الظواهر والعيوب التي أفسدت بعضا من منهجّية المعاجم: التعريفات للجرجاني، والكليات لأبي البقاء الكفوي، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون لأحمد النكري.

المصادر والمراجع

- ابن الحاجب: الكافية في النحو، شرحه رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.
- ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط1.
- ابن جني: المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، القاهرة، 1954.
- ابن دريد، محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987.
- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.
- ابن سيدة، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
- ابن الشجرية، ضياء الدين: الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1981.
- ابن عصفور، علي بن محمد: المُقرِّب، تحقيق عبدالله جبوري وأحمد عبدالستار، مطبعة العاني، العراق، 1971.
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1998.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار االفكر، بيروت، 1979.
- ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. 1997.
- ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967.
- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3.
- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط6، 1998.

- ابن هشام، عبد الله بن يوسف: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.
- ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط1، 1985.
- أبو الفضل، محمد عبدالشافي: القيادة الإدارية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
- الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق في عوض مرعب، دار إحياء التراث العرفي، بيروت، ط1، 2001.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1975.
- الاستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.
- إستيتية، سمير: اللسانيات(المجال، والوظيفة، والمنهج)، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، ط1، 2005.
- البوشيخي، الشاهد: نظرات في المصطلح والمنهج، د. ن، فأس، ط4، 2002.
- البيومي، إبراهيم: بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، دار السلام، القاهرة، 2008.
- ترزي، فؤاد حنا: الاشتقاق، دار الكتب، بيروت، 1968.
- الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات: معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي، مكتبة لبنان، بيروت، 1985.
- الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات: معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي، مكتبة لبنان، لبنان،1983.
- الجوهري، اسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين بيروت، ط4، 1987.
- حجازي، محمود فهمي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1993.

- الحديثي، خديجة: أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، مكتبة لبنان، بيروت، 2003.
- الحلالمة، بسمة رضا: المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب(دراسة في كتاب دقائق التصريف)، دار جليس الزّمان، الأردن، عمان، ط1، 2012.
- الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، دار أسامة للنشر، عّمان، ط1، 2008.
- الحملاوي، أحمد: شذا العَرف في فنّ الصرف، مكتبة النهضة، بغداد.
- الحيادرة، مصطفى: من قضايا المصطلح اللغوي العربي(نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر)، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2003.
- الخوري، شحادة: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار الطليعة الجديدة، سوريا، ط1، 2001.
- خيري، علي إبراهيم: المواد الاجتماعية في مناهج التعليم بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994.
- الزبيدي، محمد بن محمد: تاج العروس، دار الهداية، الرياض.
- الزغول: ناصر عقيل: اسما المكان والزمان في القرآن الكريم(دراسة صرفية دلالية)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.
- سالم، أمين عبدالله: النسب في العربية(الصورة والأداء) دراسة نقدية، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1986.
- السكري، الحسن عبد الله بن سهل: الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، 1998.
- السهيلي، عبد الرحمن: نتاج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الشهابي، الأمير مصطفى: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، المجمع العلمي العربي، دمشق، ط2، 1965.

- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1997.
- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط5.
- عمايرة، حنان إسماعيل: اسم الآلة دراسة صرفّية ومعجميّة، دار وائل، الأردن، ط1، 2006.
- الفارسي، أبو علي: التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، 1981.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، مكتبة الهلال، مصر.
- قاسم، رياض تركي: المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1987.
- القاسمي، علي: مقدمة في علم المصطلح، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، بغداد، 1985.
- القطيطي، محمد: أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
- قنيبي، حامد صادق: المعاجم والمصطلحات(مباحث في المصطلحات والمعاجم والتعريب)، الدار السعودية، السعودية، ط1، 2000.
- الكفوي، أبو البقاء: الكليات، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981.
- كمال الدين، حازم علي: تصريف الأسماء دراسة جديدة في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، مصر، ط1، 1998.
- اللقاني، أحمد حسين: اتجاهات في تدريس التاريخ، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979.
- المبرد: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 1981.
- مجاهد، عبد الكريم: الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء للنشر والتوزيع، الأردن.
- مدكور، إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، تركيا.
- المسدي، عبد السلام: قاموس اللسانيات، الدار العربية، تونس، 1984.

- المنصور، وسيمة عبد المحسن: صيغ الجموع في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004.
- الموسى، نهاد: النحت في اللغة العربية، جامعة القاهرة، دار العلوم للطباعة، الرياض، ط1، 1984.
- النكري، أحمد: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تحقيق رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان، لبنان، 1997.

الرسائل والدوريات

- أرخصيص، عبد السلام: إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة، مجلة اللسان العربي، (الرباط)، العدد46، 1998.
- إسماعيل، صلاح: دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية، مجلة إسلامية المعرفة، ملف من إحدى المواقع الإلكترونية، عدد8، 1997.
- بوجمعة، سلام: تعليم وتعلم المفاهيم مادة علوم الطبيعة والحياة نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، عدد8، 2012.
- حسن، محمد يوسف: في تمكين اللغة العربية من الأداء العلمي وصياغة المصطلحات الحديثة، وسبل إشاعتها، القاهرة.
- الحمد، علي: المصطلح بين الأصالة والاقتراض (بحث في المنهج والمشكلات، ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات. علًما وتطبيقًا – تونس، 1986.
- الحيادرة، مصطفى: مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب، التعريب، عدد26، 2004.
- الخطيب، أحمد شفيق: ملاحظات وأفكار حول: ورقة عمل ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات، اللسان العربي، عدد 24، 1985.
- الزبون، نصر: المصطلح اللغوي في كتاب جامع العلوم لأحمد النكري دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2005.
- عابد، حنان جميل: الصيغ الصرفية ودلالاتها في ديوان عبدالرحيم محمود، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

- عايش، شادي محمد جميل: دلالة سياق اسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف(صحيح مسلم أنموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
- غرم الله زياد، صالح: المصطلح الأدبي بين غناه بالمعرفة وغناه بالتاريخ، مجلة عالم الفكر، مجلد28، عدد3، 2000.
- القاسمي، علي، المصطلحية(علم المصطلحات): النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، اللسان العربي، 1980.
- القرقز، آلاء: المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه: دراسة في البنية والمفهوم، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- محمود، إبراهيم كايد: المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، عدد 97، 2005.
- مسعد، عبدالحميد: حروف العلة(دراسة لغوية)، مجلة علوم اللغة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- الهاشمي، عبد الحفيظ: الممدرسة الفاسية المعاصرة في الدراسة المصطلحية والتفسير الموضوعي للقرآن الكريم، آفاق الثقافة والتراث، المغرب، 2004.

Abstract

Abu hussien. Shadi Abdullah Atieh. The Morphological concepts in Arabic Classical Dictionaries: Term and concept Study. PhD Dissertation. Yarmouk University. 2013. Supervisor: Prof. Raslan Bani Yasin)

The purpose of this study is to investigate the dimensions of morphological concepts in some Arabic classical dictionaries in the Arabic heritage through studying two main aspects those are, terms and concepts. The study adopted the criteria of old linguistics lesson in balancing between the dictionaries through the definitions of those dictionaries.

The study adopted the analytical descriptive approach in studying the theoretical side of the subject as three domains were studied: term, morphology and concepts clarifying the meaning of term's science, then explaining the meaning of (term) and its morphological aspect. The study discussed the concept within its issues related to this study.

The study analyzed the process of morphological terms through the three forms of the term beginning with simple one then the compound one (two or more terms) with the clarification its forms whether it was a description or an addition or both.

Therefore, the study analyzed the three authors for the morphological terms and studies it after mentioning the linguistics meaning of the simple, compound, complex, and explaining the harmony of the language and term meanings for the items of the compound and complex terms with the meaning or the morphological concept of the words in one term.

The study concluded that the definitions of dictionaries of morphological concepts concentrated on the idiom meaning as mentioned by old scholars using examples for more explanation such as the definition of the hollow or the infinitive and thee adjective. Some definitions focused on the phrasing not on the idiom's meaning such Masculine and feminine plurals and duals.

The researcher concluded that dictionaries mentioned synonyms such as the singular and correct of the verb which has no vowels and duplication as well as the correct plural of the plural then the vowels and (ma'd) of (Alf, Waw and Ya).